DISRUPTING HARM IN JORDAN

الأدلة المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. [لمحة موجزة]



Funded by Safe Online

Implemented by ECPAT INTERPOL unicef for every child

تنويه بشأن المحتوى:

يتناول هذا التقرير قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال في الأردن. ويتضمن إشارات ووصفاً لحالات من هذا النوع كما نقلها متخصصون عاملون في هذا المجال في الأردن. يرجى من القراء مراقبة ردود أفعالهم تجاه المحتوى، والتفاعل مع هذا التقرير فقط بالقدر الذي يشعرون معه بالارتياح.

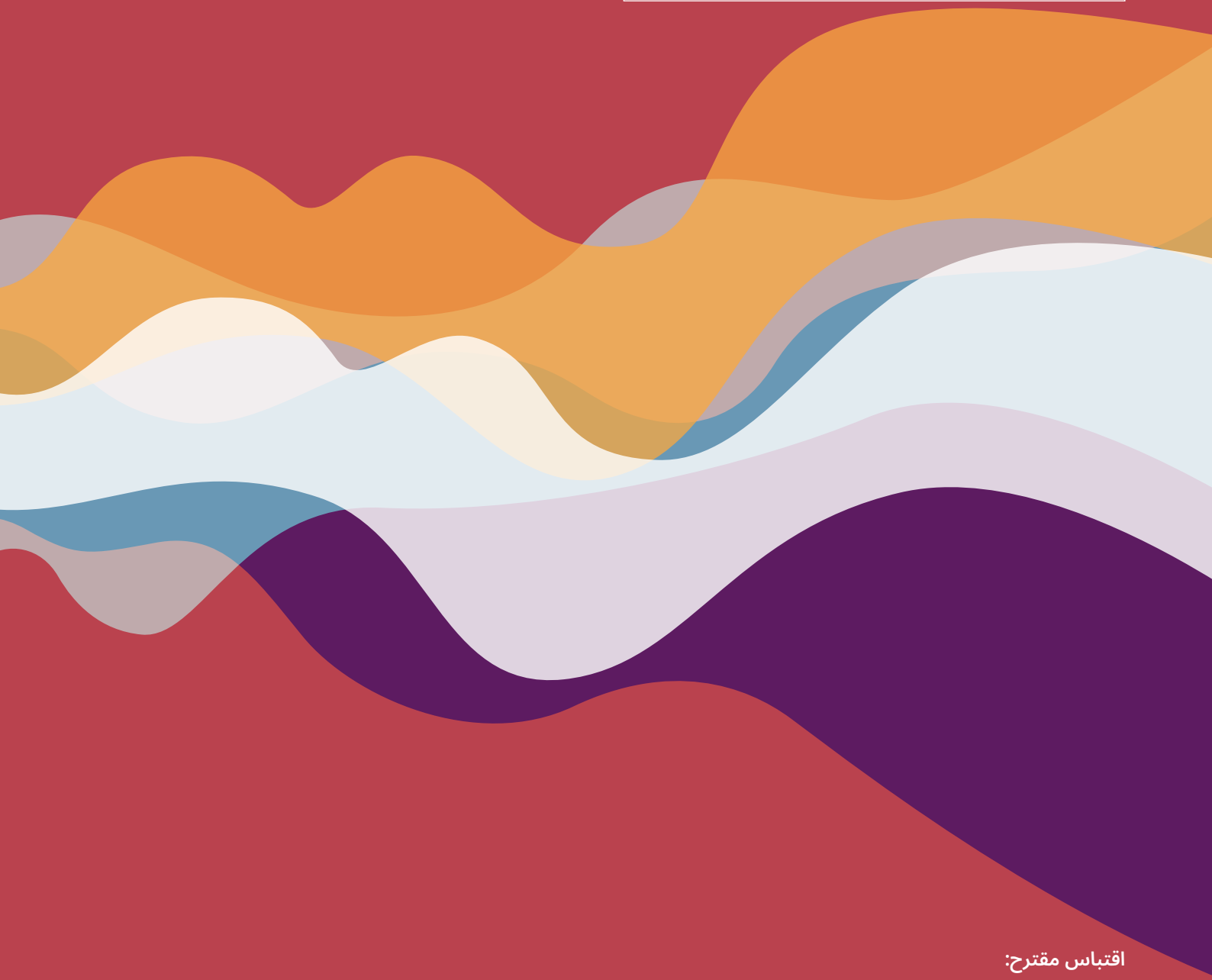

اقتباس مقترح:

يكبات (المنظمة المعنية بإنهاء بغاء الأطفال، والمواد الإباحية للأطفال، والاتجار بالأطفال لأغراض جنسية)، والإنتربول، واليونيسف. (2026). وقف الأذى في الأردن: الأدلة المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. منصة Safe Online (سيف أونلاين).

حقوق النشر © إيكبات، والإنتربول، ومنصة Safe Online، واليونيسف (2026).

يُسمح باستخدام هذا المنشور شريطة الإشارة إلى المصدر وعدم استخدامه لأغراض تجارية. لا يشكل التمويل المقدم من Safe Online الموافقة على محتوى المنشور.

فهرست

رسالة من الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة 2
ملخص تنفيذي 3
الوسائل 7
مقدمة 10

1- الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن: تصورات المختصين والإطار القانوني ورؤى جهات إنفاذ القانون 11

2- دور الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي في تمكين الاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا 17

3- دور الوالدين والأُسر 23

4- دور المدارس 30

5- الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية 34

6- جهود الوقاية والفرص المتاحة 40

7- الوصول إلى الإنترنت واستخدامه بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن: المخاطر والفرص 43

8- الخلاصة 54

9- التوصيات 56

10- شكر وتقدير 62

11- الملحق: تعريف المصطلحات الرئيسية 63

رسالة من الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

تأتي هذه الدراسة في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس الوطني لشؤون الأسرة مع شركائه لتعزيز منظومة حماية الطفل في الأردن، لا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم الرقمي، وما يرافقها من تحديات ومخاطر متزايدة تمسّ سلامة الأطفال ورفاههم.

جاءت هذه الدراسة بدعم من مبادرة Safe Online وقادتها كل من منظمة ECPATالدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، و مكتب الاستراتيجية والأدلة – إينوشينتي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ، وذلك بالشراكة مع مكتب اليونيسف في الاردن. يندرج هذا التقرير ضمن مشروع بحثي ومنهجي بعنوان "Disrupting Harm" حيث أسهمت هذه الشراكة في تطوير إطار مفاهيمي متكامل شكّل أساسًا لهذا الجهد التعاوني، الذي يعتمد نهجًا متعدد التخصصات لفهم ظاهرة الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، وتصميم استجابات فعّالة للتصدي لها في تطوير إطار مفاهيمي متكامل شكّل أساسًا لهذا الجهد التعاوني، الذي يعتمد نهجًا متعدد التخصصات لفهم ظاهرة الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، وتصميم استجابات فعّالة للتصدي لها.

كما وجاءت هذه الدراسة ضمن السياق الوطني حيث تم تنفيذها خلال الفترة 2024–2025. وقد اعتمدت منهجية شاملة جمعت بين الأدوات الكمية والنوعية، وشملت مسحًا للأسر المعيشية استهدف الأطفال من الفئة العمرية 12–17 عامًا من المواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين في مخيم الزعتري، إلى جانب مقابلات معمّقة مع مختصين في مجالات العدالة، والعاملين في الخطوط الأمامية، وأجهزة إنفاذ القانون، فضلًا عن تحليل الإطار التشريعي والسياساتي الوطني.

وتبرز أهمية الدراسة في كونها تسلّط الضوء على واقع استخدام الأطفال للإنترنت في الأردن، بالاضافة الى انها تقدّم رؤى معمّقة حول المخاطر المرتبطة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين باستخدام التكنولوجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية والثقافية للسياق الوطني. كما تساهم في تحديد الفجوات القائمة على مستوى السياسات والتشريعات والخدمات، وتطرح مجموعة من التوصيات العملية المبنية على الأدلة، والتي تستهدف مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة، وأجهزة إنفاذ القانون، والمؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني، والأسر، ومقدّمي الخدمات الرقمية.

إن حماية الأطفال في الفضاء الرقمي لم تعد خيارًا، بل ضرورة وطنية تتطلب تكاتف الجهود وتكامل الأدوار بين جميع الشركاء. ومن هذا المنطلق، يؤكد المجلس الوطني لشؤون الأسرة التزامه بمواصلة العمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتعزيز بيئة رقمية آمنة للأطفال، وضمان تمتعهم بحقوقهم كاملة، بما في ذلك الحق في الحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال.

وفي الختام، نتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع الجهات الشريكة التي أسهمت في إعداد ومراجعة الدراسة ونخص بالشكر اعضاء اللجنة الفنية من مختلف المؤسسات الوطنية والدولية، ولمنظمة اليونيسف /مكتب الاردن على دعمها المتواصل لأنشطة المجلس ومختلف قضايا الطفل، ولكل من شارك في إنجاح هذا العمل، آملين أن يشكّل هذا الجهد خطوة إضافية نحو تعزيز حماية أطفالنا وبناء مستقبل أكثر أمانًا لهم.

الدكتور محمد مقدادي
أمين العام المجلس الوطني لشؤون الأسرة

ملخص تنفيذي

بتمويل من منصة Safe Online، عملت منظمة إيكبات الدولية (ECPAT International) والإنتربول ومكتب الإستراتيجية والبيّنات التابع لليونيسف (مركز إينوشينتي التابع لليونيسف) في شراكة لتصميم المشروع البحثي "وقف الأذى" ومنهجيته وتنفيذهما. وقد طوّرت Safe Online الفكرة الأصلية للمشروع ووضع إطاره المفاهيمي، ما أرسى الأساس لهذا الجهد التعاوني.

وتستخدم هذه الشراكة الفريدة نهجاً متعدد التخصصات لتعزيز فهمنا الجماعي للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، ولتصميم استجابات وطنية للتعامل مع هذه الأشكال من العنف ضد الأطفال. كما أتاح استثمار مشترك بقيمة 15 مليون دولار أمريكي تنفيذ بحوث "وقف الأذى" في 13 بلداً في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجنوب شرق آسيا خلال الفترة من 2019 إلى 2022، وفي 12 بلداً آخر، بما في ذلك الأردن، اعتباراً من عام 2023 فصاعداً.

وفي الفترة ما بين عامي 2024 و2025، وبدعم من المجلس الوطني لشؤون الأسرة واللجنة الفنية الوطنية ومكتب اليونيسف في الأردن، أجرت إيكبات الدولية والإنتربول ومركز إينوشينتي التابع لليونيسف بحثاً في الأردن بهدف فهم الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا من وجهات نظر متعددة. وجُمعت البيانات في الأردن من خلال مسح أسري شمل أطفالاً تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً من المواطنين واللاجئين في مخيم الزعتري، ومقابلات مع مختصين في مجال العدالة، وعاملين في الخطوط الأمامية، وموظفي إنفاذ القانون، وتحليل للتشريعات والسياسات الوطنية.

وتجمع منهجية "وقف الأذى" بين النهجين الكمي والنوعي لتقييم الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وفي الأردن، لم تُنفَّذ مكونات رئيسية من المنهجية القياسية لمشروع "وقف الأذى". واستُبعدت تدابير المسح المتعلقة بتجارب الأطفال بسبب مخاوف تتعلق بالحساسية. كما لم تُجرَ مقابلات مع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً ممّن تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا خلال طفولتهم، نظراً إلى تعذُّر استيفاء متطلبات الحماية على نحو كامل. وتؤدي هذه القيود إلى ثغرات كبيرة في الأدلة، ولا سيّما فيما يتعلق بفهم أشكال الاعتداء، وأساليب الجناة، وسبل الوصول إلى الدعم والعدالة. وقد حدّ ذلك من نطاق التوصيات المقدمة. وبناءً عليه، لا يهدف تقرير اللمحة الموجزة هذا إلى وصف جميع التجارب المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، ولا إلى تقديم استعراض شامل للاستجابة الوطنية لهذه الأشكال من العنف في البلد.

ما المقصود بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا؟

يستخدم مشروع "وقف الأذى" مصطلح الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا للإشارة إلى الحالات التي تنطوي على استخدام التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الإنترنت والاتصالات في مرحلة ما أثناء استغلال الطفل جنسياً أو الاعتداء عليه جنسياً. ويُشار إلى هذا النوع من العنف أحياناً باسم الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال "عبر الإنترنت". غير أن مصطلح "باستخدام وسائل التكنولوجيا" أصبح الآن هو المصطلح المفضّل[1]، لأنه يوضح أن هذا النوع من العنف ضد الأطفال لا يحدث فقط في الفضاءات المتصلة بالإنترنت؛ بل يمكن أن يحدث بالكامل عبر الإنترنت أو من خلال مزيج من التفاعلات عبر الإنترنت والتفاعلات الشخصية بين الجناة والأطفال. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن التعريفات الرئيسية المستخدمة في هذا التقرير في الملحق.

أبرز النتائج

الوصول إلى الإنترنت واستخدامه

- تشير نتائج المسح إلى أن الوصول إلى الإنترنت يكاد يكون شاملاً بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن، بصرف النظر عما إذا كانوا مواطنين أو يقيمون في مستوطنات اللاجئين. وعُرّف مستخدمو الإنترنت بأنهم الأشخاص الذين استخدموا الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة السابقة للمسح.
- يُعد المنزل المكان الرئيسي للوصول إلى الإنترنت للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن. وبالنسبة إلى الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري، يشير ذلك عادةً إلى المأوى أو الكرفان الذي يقيمون فيه. كما تمثل منازل الأقارب والأصدقاء أماكن بارزة للوصول إلى الإنترنت. وعلى الرغم من أن غالبية الأطفال كانوا ملتحقين بالمدارس، تُظهر النتائج أن استخدام الإنترنت في المدرسة لا يزال محدوداً. وكان استخدام الإنترنت في مراكز التسوق أو مقاهي الإنترنت غير شائع بوجه عام.
- تُعد الهواتف المحمولة الأداة الرئيسية للوصول إلى الإنترنت بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن. أما الأجهزة الأخرى، مثل أجهزة الكمبيوتر (المكتبية أو المحمولة أو الدفترية) والأجهزة اللوحية وأجهزة التلفزيون الذكية، فهي أقل شيوعاً.
- تُظهر بيانات المسح أن 83 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً و93 في المائة من المقيمين في مخيم الزعتري يواجهون عوائق عندما يرغبون في الوصول إلى الإنترنت أو يحتاجون إليه. وبوجه عام، يواجه الأطفال في مخيم الزعتري مزيداً من العوائق الهيكلية والمتعلقة بالموارد، بما في ذلك محدودية الاتصال بالإنترنت، وانقطاع الكهرباء، وارتفاع التكاليف، ومشاركة الأجهزة. وفي المقابل، يواجه المواطنون الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً قيوداً تتعلق بالوقت والقيود التي يفرضها الوالدان أو المعلمون.
- كان استخدام يوتيوب وفيسبوك (وفيسبوك ماسنجر) شائعاً للغاية بين جميع الأطفال الذين شملهم المسح. كما يحظى سناب شات وإنستغرام بشعبية بين المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، في حين يحظى واتساب بشعبية أكبر بين الأطفال في مخيم الزعتري.

1 الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال، المبادئ التوجيهية الخاصة بالمصطلحات المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي: الطبعة الثانية، منظمة إيكبات الدولية، بانكوك، 2025.

- كان الانخراط في الأنشطة الترفيهية عبر الإنترنت (مثل مشاهدة مقاطع الفيديو والاستماع إلى الموسيقى) والأنشطة التعليمية (مثل استخدام الإنترنت في أداء الواجبات المدرسية) شائعاً بين المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً والأطفال في مخيم الزعتري. وكثيراً ما استخدمت المجموعتان الإنترنت أيضاً للتواصل الاجتماعي (من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو المراسلة الفورية).
- استخدم 61 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً منصات أو مواقع إلكترونية للذكاء الاصطناعي، مقارنةً بنسبة 32 في المائة من المقيمين في مخيم الزعتري.
- التقى 15 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً و9 في المائة من المقيمين في مخيم الزعتري وجهاً لوجه بشخص تعرفوا عليه لأول مرة عبر الإنترنت.
- شاهد 45 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً و26 في المائة من المقيمين في مخيم الزعتري رسائل تنطوي على رسائل كراهية عبر الإنترنت خلال العام الماضي. كما شاهد 50 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً و38 في المائة من المقيمين في مخيم الزعتري صوراً دموية أو عنيفة عبر الإنترنت خلال العام الماضي.
- وقعت حالة واحدة من كل خمس حالات الانتهاك العاطفي والنفسي بين الأقران عبر أجهزة رقمية أو أجهزة متصلة بالإنترنت.

الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن

- في أبحاث مشروع "وقف الأذى"، تُستخدم بيانات المسح عادةً لتقييم نطاق الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. غير أن وحدات رئيسية من المسح في الأردن استُبعدت لأنها اعتُبرت شديدة الحساسية في السياق الأردني. ولذلك، لا يتضمن التقرير بيانات عن حجم أو طبيعة تجارب الأطفال المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا.
- كما لم تُجرَ مقابلات مع الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً) ممن تعرضوا لهذا النوع من الاعتداء خلال طفولتهم، إذ تعذَّر استيفاء متطلبات الحماية على نحو كامل.
- ومع ذلك، أجرت الدراسة مقابلات مع 15 من العاملين في الخطوط الأمامية و8 من المختصين في مجال العدالة ممن لديهم خبرة في التعامل مع هذه الحالات، بهدف توفير رؤى نوعية.

تصورات المختصين

- أعرب المختصون الذين أُجريت معهم المقابلات عن تصورات متباينة بشأن مدى انتشار الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وفي حين لم يتمكن معظم العاملين في الخطوط الأمامية من الإشارة إلا إلى حالة أو حالتين محددتين، أفاد بعضهم بأن جميع حالات العنف الجنسي ضد الأطفال التي واجهوها تقريباً تضمنت عنصراً متصلاً بالإنترنت، ومن ثم يمكن اعتبارها من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا.

رؤى أجهزة انفاذ القانون

- تضطلع أجهزة إنفاذ القانون في الأردن، بقيادة وحدة الجرائم الإلكترونية وإدارة حماية الأسرة والأحداث، بدور محوري في التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، بالتنسيق مع السلطة القضائية ومنظمات المجتمع المدني.
- وتشمل التحديات تمركّز الخدمات في عمّان، ومحدودية الوصول إلى الخدمات في المناطق النائية، وثغرات في التدريب المتخصص. ولا تزال جهود الوقاية والتوعية محدودة وغير منسقة، وإن كانت هناك فرص لتوسيع نطاقها.

الإطار القانوني

- يُعد قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 الأداة التشريعية الرئيسية التي تتناول الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن، ويمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الاستجابة القانونية للأضرار التي تلحق بالأطفال عبر الإنترنت.
- ويجرّم القانون عدة أشكال من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات لاستغلال الطفل جنسياً، فضلاً عن مجموعة من الجرائم المتعلقة بإنتاج مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وحيازتها ونقلها ونشرها.
- ويشمل تعريف مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال الصور والتسجيلات وغيرها من المواد التي تصور أفعالاً جنسية حقيقية أو افتراضية أو محاكاة تنطوي على طفل، ما يشير إلى أن بعض أشكال المواد المُنشأة رقمياً قد تندرج ضمن نطاقه. غير أن توضيح انطباق القانون صراحةً على مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال المُنشأة باستخدام أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي من شأنه أن يعزز اليقين القانوني.
- في حين أن حيازة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال مجرّمة، فإن مجرد الوصول إلى هذه المواد دون تخزينها أو مشاركتها لا يخضع لنص صريح، ما قد يحد من الجهود الرامية إلى الحد من الطلب على هذا المحتوى.
- وقد تخضع الأفعال المرتبطة باستدراج الأطفال عبر الإنترنت والابتزاز الجنسي للأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا للملاحقة القضائية بموجب الأحكام القائمة المتعلقة بالاستغلال الجنسي أو الابتزاز. غير أن هذه الجرائم ليست معرّفة صراحةً في الإطار القانوني، ما قد يحد من القدرة على الإحاطة الكاملة بالسمات المحددة لهذه الجرائم.

دور الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي في الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا

- تؤثر الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي تأثيراً قوياً في ديناميات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن. وقد انطوى كثيرٌ من الحالات التي وصفها المختصون على فتياتٍ استمالهن رجالٌ أكبر سناً لإقامة علاقات عبر الإنترنت، حيث لجأ الجناة لاحقاً إلى التهديد بالفضح لتصعيد الاعتداء.

- غالباً ما لا تفصح الفتيات عن الاعتداء أو تُبلّغ عنه، ولا يلجأن إلى طلب المساعدة إلا عندما لا يكون أمامهن خيار آخر. وتشير المقابلات إلى أن الخوف من اللوم والعار والعقاب داخل الأسر يسهم في هذا الصمت. وأفاد المختصون بوجود حالات أُلقي فيها اللوم على الفتيات أو حتى اقتضت حمايتهن من أفراد ذكور في الأسرة بعد اكتشاف الاعتداء.
- يواجه الفتيان عوائق مختلفة تثنيهم عن الإفصاح وطلب المساعدة. وقد يعزز الإطار القانوني هذه التحديات. ويمكن للأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي أن تقلل من خطورة العنف الجنسي ضد الفتيان وأن تزيد من عدم إقبالهم على الإبلاغ عنه.

دور الوالدين والأسر فيما يتعلق بالإفصاح عن الاعتداء والإبلاغ عنه وطلب المساعدة والحصول على الرعاية

- يضطلع الوالدان ومقدمو الرعاية بدور محوري في حماية الأطفال، إلا أن عدة عوامل مرتبطة بالأسرة يمكن أن تزيد أيضاً من قابلية التعرُّض للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام وسائل التكنولوجيا. وأشار المختصون إلى أن الوالدين غالباً ما يواجهون صعوبة في التعرف على علامات الصدمة، وأن محدودية التواصل المفتوح داخل الأسر يمكن أن تثني الأطفال عن الإفصاح عن الاعتداء. وفي بعض الحالات، يستجيب الوالدان بفرض قيود صارمة أو مراقبة مكثفة، ما قد يقوض الثقة والقدرة على التصرف.
- أعرب المختصون عن آراء متباينة بشأن استخدام التكنولوجيا. فقد أكد كثيرون أن غياب الإشراف الأبوي يمثل عاملاً رئيسياً من عوامل الخطر، بينما رأى آخرون أن المراقبة المفرطة أو التقييدية أو السلطوية قد تأتي بنتائج عكسية. ويتسق ذلك مع البحوث التي تشير إلى أن مدة استخدام الشاشات في حد ذاتها لا ترتبط بزيادة المخاطر.
- كما حُددت البيئات الأسرية الصعبة، مثل النزاعات أو العنف الأسري أو الأنشطة الإجرامية، بوصفها ظروفاً قد يستغلها الجناة. وأفاد المختصون بأن الأمهات غالباً ما يكنّ أول مَن يلاحظ علامات الاعتداء ويطلبن الدعم، بما يعكس أدوار الرعاية التقليدية، في حين قد يكون الآباء أقل انخراطاً في عملية التعافي.
- بوجه عام، شدد المختصون على ضرورة دعم الأسر بأكملها، ومساعدة الوالدين في تحقيق التوازن بين مخاوفهم بشأن سلوك الأطفال وبين رفاههم وسلامتهم.

دور المدارس في الإفصاح عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال والوقاية منها والإبلاغ عنها

- تتمثل إحدى النتائج الرئيسية في أن المدارس تضطلع بدور حاسم في التعرّف على حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا والوقاية منها وتيسير الإفصاح عنها.
- وأشار المختصون إلى أن التغيرات في السلوك أو الانخفاض المفاجئ في الأداء الأكاديمي غالباً ما تكون مؤشرات على التعرض للاعتداء، وأن المعلمين أو المرشدين التربويين يمكن أن يؤدوا دوراً رئيسياً في الكشف عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي وإحالتها لتلقي الدعم اللازم.
- تكتسي المدارس أهمية أيضاً في مجال التوعية، إلا أن بيانات المسح تُظهر أن 57 في المائة فقط من الأطفال تلقوا أي معلومات أو إرشادات عن السلامة على الإنترنت، بينما لا تزال جودة هذه الإرشادات غير واضحة.
- وفي حين قد تحجم بعض المدارس عن تناوُل الموضوعات الجنسية، يقترح المختصون التثقيف بشأن الوسائط الرقمية باعتباره مدخلاً إلى مناقشة المسائل المتعلقة بالجنس والسلامة على الإنترنت.

الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية للأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام وسائل التكنولوجيا

- أفاد العاملون في الخطوط الأمامية بأن الأطفال والأسر في الأردن غالباً ما يترددون في التعامل مع الشرطة أو نظام العدالة، بسبب الخوف من الإجراءات القانونية والتجارب السلبية المتعلقة بالإحالة، فضلاً عن الافتقار إلى إجراءات تراعي احتياجات الأطفال.
- في الأردن، تحدّ مدد التقادم (من 3 إلى 10 سنوات) من قدرة الناجين على التماس العدالة، ما يهدد بإفلات الجناة من العقاب. ويجب على الأطفال دون سن 15 عاماً تقديم البلاغ عن طريق أحد الوالدين أو الوصي، الأمر الذي قد يعيق الإفصاح بسبب الوصمة أو انعدام الدعم.
- تكشف الدراسة أن الأطفال غالباً ما يتعاملون مع نظام العدالة للمرة الأولى عن طريق الشرطة أو من خلال الإبلاغ الإلزامي إلى إدارة حماية الأسرة والأحداث، وفي كثير من الأحيان من دون إعداد كافٍ أو دعم نفسي اجتماعي.
- تفرض قوانين الإبلاغ الإلزامي على البالغين، ولا سيما المختصين، الإبلاغ عن حالات الاشتباه في الاستغلال أو الاعتداء الجنسي على الأطفال، مع فرض عقوبات على عدم الامتثال. وتظهر المقابلات مع المختصين أنه، رغم أن هذه الإجراءات قد تكون مؤلمة نفسياً وتثير مخاوف بشأن الخصوصية، فإن النتائج تتحسن عندما تُحترم السرية وتُشرح الإجراءات بوضوح للأطفال والأسر.
- قد تؤدي إجراءات المحاكم إلى إعادة تعريض الأطفال للصدمات النفسية، لا سيما بسبب الطابع الرسمي وغير المألوف للتعامل مع القضاة والمدعين العامين، فضلاً عن احتمال مواجهة الجناة أثناء الإجراءات. وتكشف الدراسة عن وجود تدابير وقائية، مثل روابط الاتصال عبر الفيديو والجلسات المغلقة، إلا أن تطبيقها متروك للسلطة التقديرية، ما يحد من استخدامها بصورة متسقة.
- يؤدي بطء سير القضايا، وتعدد المختصين المشاركين، ومحدودية المساعدة القانونية — التي تتاح في الغالب أثناء المحاكمة فقط — إلى زيادة الأعباء على الأطفال والأسر، ما يؤدي أحياناً إلى سحب القضايا.
- تتباطأ التحقيقات في حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدم وسائل التكنولوجيا في الأردن بسبب التحديات المتعلقة بجمع الأدلة الرقمية. ويسمح قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 بضبط الأدلة الإلكترونية وحفظها، ويجرّم العبث بها، غير أن عدم وجود إلزام لمقدمي الخدمات بالاحتفاظ بالبيانات يعرض أدلة بالغة الأهمية لخطر الفقدان قبل أن تتمكن السلطات من الوصول إليها.

- يفتقر الأردن إلى تبني إجراءات مراعية للصدمات لمقابلة الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام وسائل التكنولوجيا)، بما في ذلك وضع حدود لتكرار استجوابهم وتوفير موظفين مدربين، ما يزيد من خطر تعرضهم للإيذاء الثانوي.
- لا يتمتع الأطفال في الأردن الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي باستخدام وسائل التكنولوجيا بإمكانية وصول مضمونة وكافية إلى خدمات التعافي وإعادة الإدماج والتعويض. وتوجد خدمات لإعادة التأهيل تقدمها منظمات غير حكومية، مثل مؤسسة نهر الأردن، إلا أن خدمات الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي المتخصصة محدودة.
- تتبع إدارة الحالات الإجراءات العامة لحماية الطفل، ولا يزال التدريب المتخصص على الاعتداءات عبر الإنترنت مطلوباً، غير أن التعهد الذي قطعته الأردن بتطوير وتنفيذ برنامج لبناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين أثناء الخدمة بحلول عام 2027 يوفر فرصة سانحة لذلك.
- يتيح القانون الحصول على التعويض، إلا أن الوصول إليه عملياً قد تعوقه الرسوم القانونية والعوائق الإجرائية.

ويختتم هذا التقرير بمجموعة من التوصيات القائمة على البيانات، تستند إلى النتائج الرئيسية التي توصل إليها. وتشمل هذه التوصيات إجراءات يتعين على الجهات الفاعلة الرئيسية اتخاذها في قطاعات الحكومة وإنفاذ القانون والعدالة والخدمات الاجتماعية، وكذلك على مستوى المجتمعات المحلية والمدارس والأسر، ومن جانب المنصات الرقمية ومقدمي الخدمات. وهذه التوصيات مفصلة للغاية بحيث يتعذر استعراضها في الملخص التنفيذي، ولكن يمكن الاطلاع عليها في الصفحة 56 من هذا التقرير.

الوسائل

تجمع منهجية مشروع "وقف الأذى" بين وسائل البحث الكمية والنوعية لتوفير فهم أفضل للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وتوفر البيانات الكمية فهماً لنطاق هذه المسألة بين الأطفال. غير أن ذلك لم يكن ممكناً في الأردن، إذ استُبعدت الأسئلة ذات الصلة من أدوات الدراسة بسبب ما اعتُبر من حساسيتها في السياق الوطني. وقد وجّهت اللجنة الفنية المحلية للدراسة عملية الاستبعاد هذه. ويوفر تحليل التشريعات والسياسات الوطنية، إلى جانب إجراء مقابلات مع المختصين في مجال العدالة والعاملين في الخطوط الأمامية وموظفي إنفاذ القانون، رؤى بشأن النظم والإجراءات الرسمية الرامية إلى دعم الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام وسائل التكنولوجيا). كما يوفر سياقاً مهماً لفهم الاستغلال والاعتداء الجنسي اللذين يتعرض لهما الأطفال، وكيف تستجيب الأسر والمجتمعات المحلية لهما. وتهدف منهجية مشروع "وقف الأذى" أيضاً إلى إجراء مقابلات مع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً ممن تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا خلال طفولتهم. غير أن هذا المكوّن لم يُنفذ في الأردن لأن فريق الدراسة لم يتمكن من استيفاء متطلبات الحماية اللازمة بالكامل لضمان حماية المشاركين ورفاههم.

طُبقت أساليب البحث نفسها في البلدان الـ 11 الأخرى، مع مواءمتها بالتعاون مع الباحثين المحليين بما يتناسب مع سياق كل بلد. وعلى خلاف البلدان الأخرى، أُجري المسح الأسري في الأردن ليس فقط بين السكان الأردنيين، وإنما أيضاً بين اللاجئين في مخيم الزعتري. وصُممت الدراسة ونُفذت وفق بروتوكولات صارمة للحماية والأخلاقيات. وفي الأردن، صُممت أنشطة بحثية تكميلية بهدف الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما نطاق استخدام الإنترنت وطبيعته بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ومقدمي الرعاية لهم في الأردن؟

1. ما خصائص الاعتداء على الأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي؟
2. ما العوامل المرتبطة بالتعرض للإيذاء وارتكاب الاعتداءات؟
3. كيف يحمي الأطفال أنفسهم من الاعتداء باستخدام وسائل التكنولوجيا، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي، وكيف يمنعونه ويستجيبون له؟
4. كيف تمنع الأسر والأصدقاء والشبكات الاجتماعية الاعتداء على الأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي، وكيف تستجيب له؟
5. كيف تمنع المنظمات (مثل جهات إنفاذ القانون، وقطاع العدالة، ومقدمي الخدمات، والحكومة، والعاملين في مجال التعليم) الاعتداء على الأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي، وكيف تستجيب له؟
6. كيف تمنع السياسات والتشريعات القائمة الاعتداء على الأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي، وكيف تستجيب له؟

تحليل الأطر القانونية والسياسات

يهدف تحليل الأطر القانونية والسياسات الوطنية إلى تحديد الثغرات القانونية، وتقييم مدى الامتثال للالتزامات الدولية، وإبراز مواطن القوة والثغرات في الاستجابات الوطنية للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وأُجري تحليل الأطر القانونية والسياسات باستخدام قائمة مرجعية مفصلة تتألف من أكثر من 140 بنداً، بما يضمن الاتساق بين البلدان التي شملها التحليل. وتستند هذه الأداة إلى المعايير القانونية الدولية وأفضل الممارسات، وتقيّم مجالات من قبيل التعريفات القانونية، والتجريم، والاختصاص القضائي، والعدالة المتمحورة حول الأطفال، ومسؤوليات القطاع الخاص، وسياسات حماية الطفل.

ولإجراء التحليل، جمعت منظمة إيكبات الدولية القوانين الوطنية ووثائق السياسات بالتعاون مع الشركاء المحليين، بما يضمن أنها تعكس الأطر القانونية السارية. وحُللت هذه الوثائق باستخدام القائمة المرجعية لتحديد الثغرات القانونية وتحديات إنفاذ القانون، مع الاستناد، حيثما توافرت، إلى السوابق القضائية وتقارير الملاحقات القضائية.

وخضع مشروع التحليل لمراجعات داخلية وخارجية من جانب مختصين، بما في ذلك مراجعة أجراها شريك محلي من المجتمع المدني ومكتب اليونيسف القُطري، لضمان الدقة والارتباط بالواقع العملي.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الوسيلة البحثية هنا.

المسح الأسري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً وأولياء أمورهم

كان الغرض من المسح هو الاستماع مباشرة إلى الأطفال وأولياء أمورهم بشأن تجاربهم على الإنترنت، الإيجابية منها والسلبية. وقُسّم الاستبيان إلى وحدات، أدار الباحث معظمها. وبالنسبة إلى الأسئلة الشخصية، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالرفاه والصحة النفسية والعنف، أدخل المشاركون إجاباتهم مباشرةً في الجهاز اللوحي لضمان راحتهم وحماية سريتهم. وكانت الفئة السكانية المستهدفة للمسح هي مستخدمو الإنترنت الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويعيشون في أُسرة خاصة (أو فردية). وإضافةً إلى ذلك، أُجريت مقابلة مع أولياء أمور الأطفال، بصرف النظر عما إذا كان يستخدمون الإنترنت أم لا. وعُرّف "مستخدمو الإنترنت" بأنهم الأشخاص الذين استخدموا الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة السابقة للمسح، بما يتماشى مع الحد الذي أقره الاتحاد الدولي للاتصالات.[3]

2 أُنجزت الجولة الثانية من دراسات "وقف الأذى" في 12 بلداً في مختلف أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (البرازيل، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك(؛ وأوروبا الشرقية (أرمينيا، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية)؛ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الأردن، والمغرب، وتونس)؛ وجنوب آسيا (باكستان).

3 الاتحاد الدولي للاتصالات، دليل قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها من جانب الأسر والأفراد، طبعة 2020، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، 2020. https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/manual/ITUManualHouseholds2020_E.pdf.

في الأردن، استهدف المسح كلاً من المواطنين واللاجئين. واختيرت عينة اللاجئين من مخيم الزعتري للاجئين. أما بالنسبة إلى المواطنين، ولتحقيق عينة عشوائية ممثلة على المستوى الوطني لمستخدمي الإنترنت الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، فقد استخدم المسح أسلوب المعاينة الاحتمالية العشوائية مع تغطية وطنية. وبلغت تغطية العمل الميداني للمواطنين 100 في المائة. وتُعرّف "التغطية" بأنها نسبة إجمالي السكان الذين أتيحت لهم فرصة إدراجهم في عينة المسح، أي أن العمل الميداني سيشمل المنطقة التي يعيشون فيها في حال اختيارهم ضمن العينة. وجُمعت البيانات في الفترة من 26 أيار/مايو إلى 4 تموز/يوليو 2025.

واتبعت عملية أخذ العينات تصميم عينة عنقودية احتمالية عشوائية من ثلاث مراحل. وبلغ معدل الاستجابة 84 في المائة بين المواطنين و97 في المائة في مخيم الزعتري. وشملت العينة 1,030 طفلاً و1,030 من أولياء أمورهم بين المواطنين، و535 طفلاً و535 من أولياء أمورهم في مخيم الزعتري.

فيما يلي توزيع العينة حسب العمر والنوع الاجتماعي:

توزيع العينة من الأطفال حسب العمر والنوع الاجتماعي:

	المواطنون الأردنيون	مخيم الزعتري
12–14 عاماً	51%	56%
15–17 عاماً	49%	44%
الفتيات	49%	47%
الفتيان	51%	53%

توزيع العينات من أولياء الأمور حسب العمر والنوع الاجتماعي:

	المواطنون الأردنيون	مخيم الزعتري
ولي امر (أقل من 40 عامًا)	32%	44%
ولي امر (40 عامًا فأكثر)	68%	56%
النساء	88%	87%
الرجال	12%	13%

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الوسيلة البحثية، بما في ذلك بروتوكولات الحماية والقيود، هنا.

مقابلات مع العاملين في الخطوط الأمامية

هدف هذا النشاط البحثي إلى فهم كيفية دعم العاملين في الخطوط الأمامية في الأردن للأطفال والشباب الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام وسائل التكنولوجيا، وتحديد سُبل تحسين النظم للوقاية من هذه الأشكال من العنف والاستجابة لها. كما هدف إلى استكشاف تجارب العاملين في الخطوط الأمامية في التعامل مع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، فضلاً عن تصوراتهم بشأن الممارسات الجيدة والتحديات.

وكان المجتمع محل الاهتمام في الدراسة هو العاملون في الخطوط الأمامية في الأردن، مثل الأخصائيين الاجتماعيين، والأخصائيين النفسيين، وموظفي حماية الطفل، ومديري الحالات، ممن يقدمون الدعم أو الخدمات الأساسية مباشرةً إلى الأشخاص الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام وسائل التكنولوجيا خلال طفولتهم. وأُدرج العاملون في الخطوط الأمامية في الدراسة إذا تضمنت الحالات التي تعاملوا معها خلال الأشهر الـ 12 الماضية طفلاً أو شاباً واحداً على الأقل تعرض للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام وسائل التكنولوجيا خلال طفولته. ولم تتم دعوة العاملين في الخطوط الأمامية للمشاركة إلا إذا كانوا قادرين على التحدث إلى الباحثين عن حالة أُزيلت منها جميع المعلومات التي تسمح بتحديد هوية الشخص المعني.

أجرى باحث مدرَّب مقابلات شبه منظمة مع 15 فرداً من العاملين في الخطوط الأمامية. وشملت العينة:

- أخصائيين اجتماعيين يعملون ضمن نظم حكومية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية أو لدى منظمات غير حكومية تقدم الدعم للأطفال والأسر والبالغين.
- مختصين يقدمون الدعم إلى الفئات السكانية المستضعفة التي تتقاطع أوضاعها مع أوضاع الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا.

أُجريت المقابلات في الفترة بين تموز/يوليو 2024 وأيار/مايو 2025. ومن بين العاملين الـ 15 في الخطوط الأمامية الذين أُجريت معهم المقابلات، كانت 12 امرأة و3 رجال، يعملون في 3 مدن مختلفة في الأردن (عمّان، والرصيفة، والزرقاء).

وطوال هذا التقرير، ستُشار إلى البيانات المستقاة من هذا النشاط البحثي المتعلق بالعاملين في الخطوط الأمامية باسم "مقدم الخدمة" في نهاية الاقتباسات.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الوسيلة البحثية، بما في ذلك بروتوكولات الحماية والقيود، هنا.

مقابلات مع المختصين في مجال العدالة

كان الهدف من هذا النشاط البحثي هو فهم كيفية استجابة آليات العدالة الأردنية للأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام وسائل التكنولوجيا، وذلك لتحديد سبل تحسين النظم للوقاية من هذه الأشكال من العنف والاستجابة لها. كما هدف البحث إلى استكشاف تجارب المختصين في مجال العدالة في التعامل مع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، فضلاً عن تصوراتهم بشأن الممارسات الجيدة والتحديات.

وكان المجتمع محل الاهتمام في هذه الدراسة هو المختصون في مجال العدالة في الأردن، مثل المحامين والقضاة والمحققين المتخصصين. وأُدرج المختصون في مجال العدالة في الدراسة إذا كان لهم دور مباشر في العمل على حالة من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا خلال السنوات الخمس السابقة. واشترطت الدراسة أن يكون المشاركون قادرين على مناقشة قضايا جرى إخفاء هويتها حفاظاً على السرية، حيث لم تتم دعوتهم للمشاركة إلا في حال توافر هذا الشرط. واستُبعدت الحالات الجارية لضمان نزاهة القضية في نظام العدالة.

أجرى باحث مدرب مقابلات شبه منظمة مع ثمانية من المختصين في مجال العدالة من مختلف أجهزة القضاء. وشملت مسؤولياتهم التحقيق والملاحقة القضائية والإشراف على حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا.

أُجريت المقابلات في الفترة بين تموز/يوليو 2024 وأيار/مايو 2025. وكان جميع المختصين في مجال العدالة الذين أُجريت معهم المقابلات من الرجال.

وطوال التقرير، ستُشار إلى البيانات المستقاة من هذا النشاط البحثي المتعلق بالمختصين في مجال العدالة باسم "مختص في مجال العدالة" في نهاية الاقتباسات.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الوسيلة البحثية، بما في ذلك بروتوكولات الحماية والقيود، هنا.

مقابلات مع أجهزة إنفاذ القانون الوطنية

أجرت وحدة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال التابعة للإنتربول تقييمات ميدانية بالتعاون مع المكتب المركزي الوطني لكل بلد عضو. وتواصلت فرق الإنتربول مباشرةً مع أجهزة إنفاذ القانون الوطنية في عمّان، وكذلك مع وحدات حماية الطفل، والشركاء الموثوق بهم من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لفهم الواقع العملي للتحقيق في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا والاستجابة لها. وركزت هذه المشاركات على تحديد التحديات العملية، ومنها الثغرات في الموارد، والقيود المفروضة على القدرات التحقيقية، والعوائق التي تحول دون التعاون الدولي. وكان من المقرر أن تسترشد بهذه النتائج أوجه الدعم المستهدف الذي يقدمه الإنتربول، والتي قد تشمل إتاحة التدريب المتخصص، والأدوات التحليلية، والمساعدة التشغيلية المنسقة. وبينما يتضمن هذا التقرير النتائج المجمعة وغير الحساسة التي توصل إليها الإنتربول، فإن نطاق ملاحظاته واستنتاجاته الكامل (بما في ذلك التوصيات التشغيلية التفصيلية وتدابير بناء القدرات المصممة خصيصاً) لا يُتاح إلا للسلطات الوطنية، بما يكفل سلامة التحقيقات الجارية.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الوسيلة البحثية هنا.

القيود وفهم البيانات

لفهم نتائج هذا التقرير فهماً كاملاً، من المهم مراعاة القيود التي شابت الأنشطة البحثية وتنفيذها في الأردن.

1. صُمم مسح "وقف الأذى" في الأصل ليشمل وحدات بشأن العنف الجنسي، سواءً الذي يحدث وجهاً لوجه أو عبر التكنولوجيات الرقمية. وشمل ذلك بروتوكولات صارمة للحماية لضمان سلامة المشاركين في البحث ورفاههم، وتوفير الرعاية والدعم اللازمين لهم عند الحاجة. غير أن اللجنة الفنية المحلية اعتبرت هذه الأسئلة شديدة الحساسية في السياق الأردني، ولذلك استُبعدت. ويعني ذلك أن هذا التقرير لا يتضمن أي بيانات عن نطاق أو طبيعة تجارب الأطفال المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام وسائل التكنولوجيا في الأردن.
2. واجه فريق البحث صعوبات في استقطاب القضاة وموظفي إنفاذ القانون بسبب قيود تتعلق بجدولة المواعيد. ومن المحتمل أن تكون الطبيعة الحساسة لمناقشة حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (باستخدام التكنولوجيا) قد أسهمت في ذلك. ونتيجةً لذلك، يضم هذا البحث عدداً أقل من ممثلي السلطة القضائية وموظفي إنفاذ القانون مقارنةً بما كان مقرراً في خطة البحث الأصلية. ولذلك، تستند نتائج البحث بدرجة أكبر إلى الآراء التي قدمها الأخصائيون الاجتماعيون، وعلماء النفس، ومديرو الحالات، وموظفو حماية الطفل.
3. عند إجراء مقابلات مع المختصين، ظهرت تحديات في إجراء نقاش مفتوح بشأن تجاربهم في الاستجابة لحالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها المخاوف المتعلقة بأمن البيانات، والسرية، والثقة في العملية البحثية.
4. صُممت الدراسة في الأصل لإجراء مقابلات مع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً ممن تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا خلال طفولتهم. غير أنه بعد المرحلة التجريبية، التي أُجريت خلالها مقابلات مع ثلاثة ناجين، تقرر عدم المضي قدماً في هذا المكوّن من الدراسة بعدما حدد الباحثون تحديات تحول دون تطبيق معايير الحماية المطلوبة. ويمثل ذلك فجوة كبيرة في فهم أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا التي يواجهها الأطفال في الأردن، والأساليب التي يستخدمها الجناة لإكراه الأطفال، وكيفية حصول الأطفال على الدعم لطلب المساعدة والوصول إلى العدالة، من بين أمور أخرى. ومن دون هذه المعلومات، يصعب فهم أفضل السبل لحماية الأطفال ودعمهم بطرق تراعي احتياجات الطفل والصدمات النفسية.

الموافقة الأخلاقية

حصل مركز إينوشينتي التابع لليونيسف على الموافقة الأخلاقية لمشروع "وقف الأذى" من مختبر الصحة والإعلام، وهو مجلس مراجعة مؤسسي عالمي. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع كل من اليونيسف في الأردن، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، واللجنة الفنية الوطنية لدراسة "وقف الأذى"، التي ضمت ممثلين عن المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الوطنية الرئيسية المعنية بحماية الطفل، بمراجعة بروتوكولات البحث وأدواته وتقديم ملاحظاتهم بشأنها. كما جرت مراجعة أدوات المسح والبروتوكولات والموافقة عليها من جانب دائرة الإحصاءات العامة في الأردن.

المشاورة الوطنية

في إطار مشاورة وطنية عُقدت في شباط/فبراير 2026، طُلب إلى ممثلين عن مختلف القطاعات، بما في ذلك الحكومة وسلطات إنفاذ القانون والمجتمع المدني في الأردن، تقديم مدخلات بشأن نتائج وتوصيات "وقف الأذى" لتعزيز مدى ملاءمتها للسياق الأردني. ودعم كل من المجلس الوطني لشؤون الأسرة، واللجنة الفنية الوطنية، ومكتب اليونيسف في الأردن تنظيم هذه المشاورات.

مقدمة

يستخدم تقرير "وقف الأذى" مصطلح "الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا" للإشارة إلى أي شكل من أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال ينطوي على استخدام التكنولوجيا. ويسمح هذا التعريف الواسع بالاعتراف بالطرق المتنوعة والمتطورة التي يمكن من خلالها استخدام الأدوات والمنصات والمحتوى الرقمي في الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.

تشمل التكنولوجيا في هذا السياق، على سبيل المثال لا الحصر، الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة ومنصات الألعاب عبر الإنترنت والأجهزة المستخدمة لإنشاء الصور أو مقاطع الفيديو أو غيرها من أشكال المحتوى أو توزيعها. ولا يتوقف تعريف الاستغلال والاعتداء الجنسي على هوية الجاني، أو الطريقة التي يرتكب بها الاعتداء، أو مدى إدراك الطفل أن ما يحدث له يشكل اعتداءً. كما لا يتوقف على أفعال الطفل قبل وقوع الاستغلال والاعتداء الجنسي أو أثناءه أو بعده.

لكل طفل تعرض للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا قصة فريدة. فقد يقتصر الأمر بالنسبة إلى بعض الأطفال على حادثة واحدة، بينما قد يشكل بالنسبة إلى آخرين جزءاً من نمط أوسع من العنف في حياتهم. وقد تكون الحوادث المُشار إليها في هذا التقرير مرتبطة بعلاقات مسيئة قائمة، أو بالاتجار بالبشر، أو بالعنف في المدرسة أو المنزل أو المجتمع المحلي، أو بأشكال أخرى من العنف تتجاوز ما تتناوله هذه الدراسة.

قد يستخدم الجناة المنصات الرقمية للتلاعب بالأطفال الذين يعرفونهم بالفعل أو تهديدهم، أو للتواصل مع أطفال لم تكن لهم بهم معرفة سابقة. وتيسر التكنولوجيا الاستغلال والاعتداء الجنسي بطرق مختلفة؛ ففي بعض الحالات، يظل الأمر محصوراً في المجال الرقمي، بينما يمتد الاعتداء في حالات أخرى ويتفاقم ليشمل اعتداءً يحدث بالفعل وجهاً لوجه. وفي حالات أخرى، يبدأ الاعتداء عبر الإنترنت ثم يتطور لاحقاً إلى اتصال جسدي.

يتأثر الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا بمجموعة متنوعة من العوامل والديناميات التي يصعب رصدها. وتشمل هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر، اختلالات موازين القوى، والهويات الاجتماعية، وأوجه عدم المساواة الاقتصادية، فضلاً عن الأعراف والقيم الاجتماعية والثقافية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي. لا تظهر هذه الديناميات دائماً بصورة مباشرة في البيانات، لكنها بالغة الأهمية لفهم كيفية حدوث الاستغلال والاعتداء الجنسي وكيفية تأثُر الأطفال بهما.

نظراً إلى التحديات التي حالت دون الاستماع مباشرةً إلى الأطفال والشباب بشأن تعرضهم للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا، يصعب فهم حجم هذه المسألة في الأردن، والعوامل المعقدة المحركة للاستغلال والاعتداء الجنسي، والطرق التي يتفاعل بها الأطفال والشباب ويستجيبون عندما يتعرضون للإيذاء. ومن دون التحدث إلى الأطفال والشباب وفهم السياق الذي يحدث فيه العنف، هناك خطر يتمثل في تبسيط المسألة بصورة مفرطة وإغفال مجالات رئيسية للوقاية والاستجابة. ومع ذلك، توفر النتائج الواردة في هذا التقرير نقطة انطلاق لفهم جوانب من هذه المسألة في الأردن.

1- الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن:

تصورات المختصين والإطار القانوني ورؤى جهات إنفاذ القانون

1- الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن: تصورات المختصين والإطار القانوني ورؤى جهات إنفاذ القانون

يهدف هذا الفصل إلى تقديم لمحة عامة عن ظاهرة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن، قبل التعمق في موضوعات ومحاور محددة لتحليلها من مختلف جوانبها. وإضافةً إلى التعريف المعتمد لأغراض هذه الدراسة،[4] من المهم النظر في كيفية فهم المختصين العاملين في الخطوط الأمامية لهذه الظواهر ووصفهم لها. ولذلك، تستكشف الأقسام التالية كيفية تعريف الممارسين الذين يعملون مباشرةً مع الأطفال والأُسر للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، وتصوراتهم بشأن مدى انتشار هذه الظاهرة. ويختتم الفصل باستعراض عام للإطار القانوني في الأردن والبيانات الإحصائية التي جمعتها جهات إنفاذ القانون من خلال شركات التكنولوجيا، وذلك لإرساء أساس لتحليل أعمق والنظر في هذه المسألة.

تعريفات المختصين وتصوراتهم بشأن مدى الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا

عندما طُلب من العاملين في الخطوط الأمامية تعريف "الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا"، قدموا مجموعة متنوعة من الإجابات. وكان العديد من هذه الإجابات متأثراً بصورة رئيسية بالحالات التي تعاملوا معها بصورة مباشرة. فعلى سبيل المثال، أجاب أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات بالإشارة إلى حالات قد تتعرف فيها فتاة إلى فتى عبر الإنترنت، ثم تهرب من المنزل لمقابلته شخصياً:

> **غالباً ما نتعامل مع حالات تهرب فيها المستفيدة من المنزل وتلتقي بشخص ما، ما يؤدي إلى تعرضها لاعتداء جنسي. ومن واقع خبرتي، تهرب الفتيات بسبب العنف الأسري. فعلى سبيل المثال، قد يضبطها والداها وهي تتحدث إلى فتيان عبر الإنترنت، ما يؤدي إلى نشوب خلافات ورحيلها في نهاية المطاف عن المنزل. وغالباً ما تتصاعد حدة هذه الحالات لتتحول إلى استغلال جنسي. (مقدم الخدمة)**

اعتبر أحد المختصين الآخرين في الخطوط الأمامية الذين أُجريت معهم مقابلات أن الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا هو ببساطة "أي سلوك ينطوي على اعتداء جنسي تجاه الأطفال" (مقدم الخدمة)، في حين أوضح شخص آخر أن ذلك يعني "أي نشاط أو فعل ينطوي على إيحاءات جنسية، بما في ذلك مشاركة مقاطع فيديو أو صور غير لائقة، أو التحرش اللفظي، أو الابتزاز، أو إجراء محادثات صريحة". (مقدم الخدمة)

وأشار شخص آخر ممن أُجريت معهم مقابلات إلى أن مؤسسته تميل إلى اعتماد مفهوم واسع للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا:

> **قد يتخذ ذلك شكل تهديدات، أو إساءة لفظية، أو حتى إجبار الضحايا على القيام بأفعال جنسية عبر الإنترنت، أو استغلالهم من خلال الإنترنت. وتُصنف جميع هذه الحالات على أنها اعتداء جنسي عبر الإنترنت واعتداء بوجه عام. (مقدم الخدمة)**

وربط أحد المشاركين الذين أُجريت معهم مقابلات، في تعريفه للمفهوم، بينه وبين العنف داخل الأسرة:

> **[...] العنف الأسري، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أو حالات العنف التي تأتي من خارج الأسرة، مثل الاستغلال عبر الإنترنت. (مقدم الخدمة)**

أشار أحد المختصين العاملين في الخطوط الأمامية إلى أن أحد الإعلانات التي قد تظهر بين مقاطع الفيديو أثناء استخدام أُسرته لموقع يوتيوب قد يشكل اعتداءً:

> **يشاهد الأطفال مقاطع فيديو على يوتيوب... لا أسمح لطفلي بمشاهدة أي شيء على الهاتف أو جهاز آيباد لأنني بحاجة إلى الاهتمام بأُسرتي، لكنه يشاهد التلفاز، وأكون حريصاً على مراقبة ما يشاهده. فعندما يشاهد [ابني] يوتيوب، يظهر إعلان، ولا يمكنك الضغط على زر التخطي إلا بعد مرور دقيقة واحدة. وهذا الإعلان يمثل اعتداءً. (مقدم الخدمة)**

وجاء أشمل تعريف للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا من أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات، إذ وصفهما بأنهما "أي نشاط جنسي أو أي نشاط ذي طبيعة جنسية من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية بوجه عام" (مقدم الخدمة). وقدم هذا المختص العامل في الخطوط الأمامية أمثلة من قبيل "الاعتداء الجنسي اللفظي، والابتزاز الجنسي، مثل الابتزاز باستخدام الصور، ونشر مقاطع الفيديو والصور من خلال إنشاء حساب باسم الفتاة ونشر صور غير لائقة أو التحدث مع الفتاة باستخدام لغة جنسية غير لائقة"، مشيراً إلى أنه قد يتخذ أيضاً شكل "تصوير الأطفال والتقاط صور لهم

4 تشمل صور الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا أي حالة تنطوي على استخدام التكنولوجيات الرقمية أو الإنترنت أو تكنولوجيات الاتصال، في مرحلة ما من مراحل سلسلة الاستغلال أو الاعتداء الجنسي على الطفل.

وبيع صورهم ومقاطع الفيديو الخاصة بهم، وغالباً ما يكون ذلك من دون موافقة الطفل". (مقدم الخدمة)

وكما أوضح أحد المختصين العاملين في الخطوط الأمامية، لا يوجد تعريف واحد موحد للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا يشترك فيه المختصون في الأردن:

لا يوجد تعريف موحد في الحقيقة. نحن نتبع التعريف المعياري للاعتداء الجنسي على القُصّر والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لكنه يشمل الأشكال التي تتم عبر الإنترنت، حتى من خلال التواصل غير المباشر، ولكن مع وجود نية للاستغلال الجنسي، وهو ما يمكن أن يشمل أيضاً الاستغلال من خلال المال. فالاعتداء الجنسي هو اعتداء جنسي، سواء تم عبر الإنترنت أم لا. (مقدم الخدمة)

كما اختلفت تصورات المختصين الذين أُجريت معهم مقابلات، بمن فيهم العاملون معاً داخل المؤسسة نفسها أو ضمن الفريق نفسه، بشأن مدى الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وفي حين لم يتمكن معظم العاملين في الخطوط الأمامية من الإشارة بصورة ملموسة إلا إلى حالة أو حالتين، أشار بعضهم إلى أن جميع الحالات تقريباً التي تعاملوا معها كانت تتضمن عنصراً عبر الإنترنت، ومن ثم كانت تندرج ضمن الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا:

كما تعلمون، من الصعب حصر عدد الحالات لأن جميع الفتيات اليافعات تقريباً اللواتي ندعمهن تعرضن لشكل من أشكال الاستغلال عبر الإنترنت. وهذا جزء من ملامح الفئة التي نستهدفها – فتيات يافعات معرضات بوجه خاص للخطر بسبب انتشار التكنولوجيا في حياتهن وعدم كفاية الإشراف عليهن. وعلى مر السنين، ولا سيّما مع زيادة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، ازداد عدد هذه الحالات زيادة كبيرة. (مقدم الخدمة)

أفاد أحد العاملين في الخطوط الأمامية بأنه يتعامل مع ما بين 5 و10 حالات سنوياً كحد أقصى، إلا أن ذلك لا يرجع إلى قلة الحالات، بل إلى الإحجام عن الإبلاغ عنها، وتأثير الأعراف الاجتماعية والثقافية، والوصمة المرتبطة بها:

هذا لا يرجع إلى عدم وجود حالات، بل إلى أن الناس لا يبلغون عنها. فإذا قارنت الأرقام المتاحة لدى إدارة الجرائم الإلكترونية بتلك الموجودة لدى مختلف المنظمات، فسترى أن هناك فجوة. وفي الوقت الحالي، ليست لدينا حالات، باستثناء أربع حالات، وزميلي لديه جميع التفاصيل المتعلقة بهذه الحالات. (مقدم الخدمة)

تسلط هذه الرؤى المستخلصة من المقابلات الضوء على عدم وجود فهم موحد ومشترك للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. فقد تراوحت التعريفات بين تفسيرات واسعة تشمل أي شكل من أشكال الاعتداء الجنسي ينطوي على استخدام التكنولوجيا، وفهم أكثر تحديداً يتشكل وفقاً لأنواع الحالات التي يواجهها الممارسون في عملهم اليومي. وكشفت المقابلات أيضاً عن اختلاف التصورات بشأن مدى انتشار هذه الحالات؛ ففي حين أفاد بعض المختصين بأنهم لا يواجهون سوى عدد محدود من الحالات، أشار آخرون إلى وجود عناصر عبر الإنترنت في كثير من الحالات التي تؤثر في الأطفال الذين يقدمون لهم الدعم. وقد تؤثر هذه التصورات المختلفة أيضاً في كيفية تحديد الحالات والتعامل معها من الناحية العملية.

رؤى جهات إنفاذ القانون: تقارير المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين

تُعد التقارير التي يعدّها وينشرها المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين في الولايات المتحدة الأمريكية، والمعروفة باسم البلاغات الإلكترونية (CyberTips)، مؤشراً مهماً يمكن أن يلقي الضوء على معدلات حدوث الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في أي بلد.

ويقضي القانون الأمريكي بإلزام مقدمي الخدمات الإلكترونية الذين يوجد مقرهم في الولايات المتحدة بالإبلاغ عن الحالات المشتبه في أنها تنطوي على استغلال واعتداء جنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا إلى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين. وتتعلق معظم هذه التقارير بتحميل مواد تتعلق بالاعتداء الجنسي على الأطفال على إحدى منصات التواصل الاجتماعي من جانب مستخدم موجود خارج الولايات المتحدة. وتُستخدم المؤشرات الجغرافية المرتبطة بتحميل مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال لإحالة البلاغ الإلكتروني إلى الولاية القضائية المختصة بإنفاذ القانون.

1- الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن: تصورات المختصين والإطار القانوني ورؤى جهات إنفاذ القانون

يوضح الشكل (1) عدد البلاغات الإلكترونية المرتبطة بالأردن. ويبين الرسم البياني تذبذباً، مع اتجاه عام نحو انخفاض عدد البلاغات الإلكترونية المتعلقة بالأردن خلال الفترة من 2019 إلى 2024.

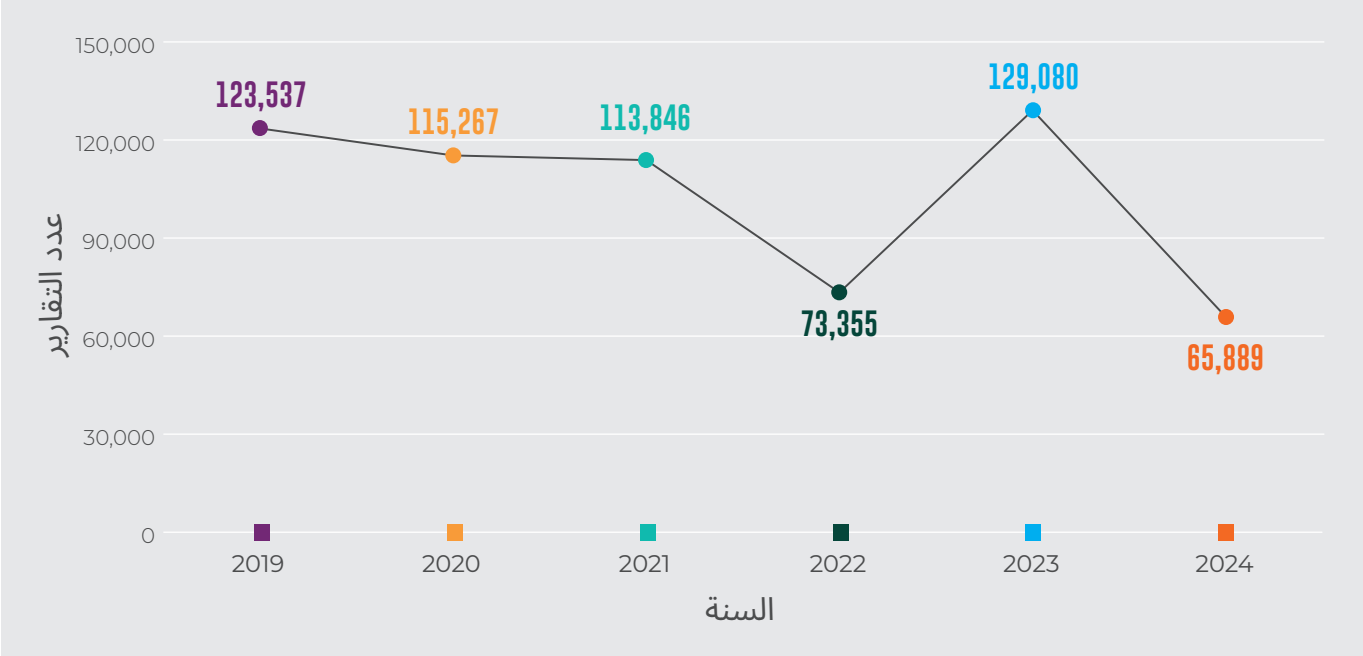

نظراً إلى الاتجاه العالمي المتمثل في زيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والانتشار الواسع للأجهزة المحمولة، فمن الطبيعي افتراض زيادة البلاغات الإلكترونية المتعلقة بالاعتداءات التي تحدث عبر الإنترنت في معظم البلدان.

عند ملاحظة اتجاه تنازلي من هذا القبيل، كما هو الحال في الأردن، فمن المفيد النظر في أسبابه. ولا ينبغي النظر إلى انخفاض عدد البلاغات في عام 2024 على أنه انخفاض في النشاط الضار الفعلي، بل ينبغي أن يُعزى إلى تغييرين رئيسيين على مستوى القطاع بأسره:

- آلية "التجميع": طبّق المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين في عام 2024 نظام "التجميع" بهدف تبسيط عملية الإبلاغ. ففي السابق، كان كل إرسال منفرد لملف غير قانوني محدد يمكن أن يؤدي إلى تقديم بلاغ منفصل. بموجب النظام الجديد، يمكن لمقدمي الخدمات الإلكترونية تجميع آلاف الحالات المرتبطة في بلاغ واحد ضمن "مجموعة".
- تأثير التشفير من طرف إلى طرف الذي اعتمدته شركة ميتا: طرحت شركة ميتا (فيسبوك وإنستغرام)، التي كانت مسؤولة سابقاً عن الغالبية العظمى من التقارير المقدمة إلى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين، التشفير من طرف إلى طرف بصورة افتراضية في جميع خدمات المراسلة التابعة لها على مدار عام 2024. ونظراً إلى أن هذا النوع من التشفير يحول دون تمكّن مقدمي الخدمات من فحص محتوى الرسائل الخاصة بحثاً عن المواد غير القانونية باستخدام أدوات التجزئة الآلية، انخفض حجم "الإشارات" الآلية انخفاضاً حاداً.

من المهم إدراك أن هذه التقارير لا تقدم سوى صورة جزئية عن المشهد العام للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في أي بلد، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن مقدمي الخدمات الإلكترونية الذين يوجد مقرهم في الولايات المتحدة هم وحدهم الملزمون قانوناً بالإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا إلى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين. وفي بلدان مثل الأردن، حيث اللغة الرئيسية ليست الإنجليزية ويستخدم الجمهور مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات الإلكترونية الذين لا يوجد مقرهم في الولايات المتحدة، لا تعكس هذه التقارير النطاق الكامل للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا.

يوصى بشدة بأن تنشئ أجهزة إنفاذ القانون الأردنية عملية منظمة لتقييم المخاطر وفرز جميع البلاغات الإلكترونية، حتى عندما لا يكون من الممكن اتخاذ إجراء فوري. وتُظهر الخبرة أن ليس كل بلاغ من البلاغات الإلكترونية يمثل طفلاً معرضاً لخطر وشيك عند تقييمه في ضوء مصفوفة تقييم المخاطر الخاصة بالمركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين؛ غير أن السياق المحلي ضروري. ومن خلال إدماج المعلومات الاستخباراتية والبيانات المتعلقة بإنفاذ القانون على المستوى الوطني، يمكن للسلطات الأردنية إجراء تقييم أدق بكثير للمخاطر الفعلية المرتبطة بكل بلاغ. ويضمن هذا النهج عدم إغفال الحالات التي يحتمل أن تكون عالية الخطورة، وتخصيص الموارد على نحو فعال.

الإطار القانوني المتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا

يُعد التجريم الملائم لمختلف أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا خطوة أولى حاسمة نحو المساءلة، إذ يؤكد أن مثل هذا السلوك يشكل جريمة خطيرة، ويوفر الأساس للملاحقة القضائية الفعالة. ومع مرور الوقت، يمكن للاعتراف القانوني الواضح بهذه الأفعال أن يسهم أيضاً في تغيير المواقف المجتمعية من خلال تصنيفها باعتبارها أفعالاً إجرامية، بدلاً من اعتبارها إخفاقاً شخصياً أو أخلاقياً من جانب الطفل. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يسهم ذلك في تفكيك الوصمة والخوف اللذين يتيحان للجناة استغلال الأطفال والاعتداء عليهم، ما يمهد الطريق أمام تغيير ثقافي أوسع نطاقاً.

يمثل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 الأداة التشريعية الرئيسية التي تتناول هذه الجرائم، ويمثل تقدماً مهماً في الاستجابة القانونية للأضرار التي تلحق بالأطفال عبر الإنترنت في الأردن. ويجرّم القانون عدة أشكال أساسية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات لغرض استغلال طفل في الدعارة،[5] أو التحريض على الفجور، أو إغواء شخص آخر، أو الإساءة إلى الآداب العامة.[6]

فيما يتعلق بمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، يعتمد قانون الجرائم الإلكترونية نهجاً واسع النطاق وقائماً على الحماية، إذ يحظر طيفاً واسعاً من الأفعال المرتبطة بإنتاج أو نقل أو نشر الصور أو التسجيلات أو الرسومات أو غيرها من المواد ذات المحتوى الجنسي الصريح التي تصور الأعضاء التناسلية لطفل، أو أفعالاً جنسية حقيقية أو افتراضية أو محاكاة تنطوي على طفل.[7] كما يجرّم القانون صراحةً حيازة هذه المواد داخل نظام معلومات أو وسيط لتخزين البيانات.[8] غير أن مجرد الوصول إلى مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال – أي الوصول إليها من دون نية لمشاركتها لاحقاً – لا يشكل جريمة. وقد يتيح ذلك ثغرة تسمح للأفراد بالبحث عمداً عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وعرضها عبر الإنترنت، بما في ذلك المحتوى الذي جرت مشاركته دون موافقة، من دون أن تترتب عليهم عواقب قانونية، ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار تداول هذه المواد وتقويض الجهود الرامية إلى الحد من الطلب عليها.

ومن الأهمية بمكان أن إدراج مصطلح "افتراضي" في تعريف القانون لمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال يشير إلى إمكانية أن يشمل التعريف أيضاً المحتوى المُنشأ رقمياً، بما في ذلك المحتوى المُنشأ باستخدام أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي. وقد تندرج هذه المواد بدلاً من ذلك ضمن الفئة الأوسع نطاقاً المتمثلة في "المواد الإباحية"، التي يُجرّم القانون أيضاً إنتاجها ونشرها، وإن كانت تخضع لعقوبات أخف.[9] غير أن ذلك يبدو غير مرجح، إذ يبدو أن هذه الجرائم تستهدف مواد تتضمن بالغين، كما تشترط تقديم شكوى من الشخص الظاهر في المادة من أجل الملاحقة القضائية.[10] وفي هذا السياق، من شأن إيلاء اهتمام لكيفية تطبيق هذه الأحكام عملياً أن يساعد على ضمان معالجة الحالات التي تنطوي على مواد اعتداء جنسي على الأطفال مُنشأة رقمياً في إطار قانوني مصمم تحديداً لحماية الأطفال. ومن شأن ذلك أن يدعم التنفيذ المتسق، من دون افتراض وجود ثغرات تفسيرية.

فيما يتعلق باستدراج الأطفال لأغراض جنسية، فعلى الرغم من إمكانية ملاحقة بعض الأفعال ذات الصلة قضائياً بموجب الحكم المشار إليه أعلاه بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات لاستغلال طفل جنسياً، يمكن زيادة تعزيز الإطار القانوني في الأردن بإدراج تعريف للاستدراج يجرّم على نحو شامل عملية بناء الثقة مع طفل بقصد الاعتداء عليه و/أو استغلاله جنسياً، سواء بصورة مباشرة أو عبر الإنترنت بالكامل (على سبيل المثال، من خلال إكراهه على إنتاج محتوى جنسي). ومن شأن هذا الحكم أن يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر 2024، والتي تعرّف الاستدراج بأنه "فعل التواصل أو الاستدراج أو الاستمالة أو إجراء أي ترتيب عن قصد من خلال نظام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض ارتكاب جريمة جنسية ضد طفل."[11]

أما فيما يتعلق بالابتزاز الجنسي للأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا، توفر الأحكام القائمة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات لابتزاز شخص أو تهديده لإجباره على القيام بفعل أو تقديم منفعة[12] أساساً مفيداً للملاحقة القضائية. ويُعاقب على هذا السلوك بالسجن مدة لا تقل عن سنة.[13] ويجوز تشديد العقوبة لتصبح الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان التهديد يتعلق بأمور تمس "الشرف" أو استُخدم لإجبار شخص على القيام بفعل ما.[14] على الرغم من أن هذه الأحكام قد تتيح ملاحقة الابتزاز الجنسي للأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا قضائياً، فإن تعريف هذا السلوك باعتباره جريمة جنائية مستقلة من شأنه أن يكون مفيداً لاستيعاب الأضرار والأساليب المحددة التي ينطوي عليها بصورة كاملة، أي الاستخدام القسري لمواد جنسية أنشأها الطفل بنفسه لابتزازه للحصول على أفعال جنسية أو أموال أو منافع أخرى منه. وقد يتيح ذلك أيضاً جمع بيانات موثوقة عن الحالات المسجلة، وهو أمر أساسي لوضع استراتيجيات فعالة للوقاية والاستجابة.

5 المملكة الأردنية الهاشمية (2023). قانون الجرائم الإلكترونية، المادة 14(ب).
6 المرجع نفسه.
7 المرجع نفسه.، المادة 13(ب-1).
8 المرجع نفسه.، المادة 13(ج).
9 المرجع نفسه.، المادة 13(أ-1).
10 المملكة الأردنية الهاشمية (2023). قانون الجرائم الإلكترونية، المادة 13(أ-2).
11 الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية، قرار الجمعية العامة 243/79، المادة 15، الأمم المتحدة. نيويورك، 24 كانون الأول/ديسمبر 2024.
12 المملكة الأردنية الهاشمية (2023). قانون الجرائم الإلكترونية، المادة 18.
13 المرجع نفسه.، المادة 18.
14 المرجع نفسه.

1- الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن: تصورات المختصين والإطار القانوني ورؤى جهات إنفاذ القانون

فيما يتعلق بالتعرض غير المرغوب فيه للمحتوى الجنسي، يجرّم قانون الجرائم الإلكترونية على نطاق واسع إرسال أو نقل أي مواد إباحية (بما في ذلك المواد التي تصور بالغين) من خلال تكنولوجيا المعلومات.[15] وإضافةً إلى هذا الحكم العام، يعتبر القانون إرسال محتوى جنسي إلى طفل ظرفاً مشدداً للعقوبة، ولكن فقط عندما يثبت وجود نية لاستدراج الطفل أو استغلاله جنسياً.[16] وهذا يعني أن سلوكيات من قبيل التعري الإلكتروني مستثناة. ونظراً إلى الضرر المتأصل الذي يمكن أن يسببه هذا النوع من التعرض، ينبغي من الناحية المثلى تعديل القانون للاعتراف بأي فعلٍ ينطوي على تعريض طفل لمحتوى جنسي باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة، بصرف النظر عن القصد المحدد للجاني. وعلى الرغم من أن قانون الجرائم الإلكترونية لا يتناول الرسائل غير المرغوب فيها ذات الطبيعة الجنسية، فإن قانون العقوبات يجرّم اقتراح ارتكاب فعلٍ منافٍ للحياء أو توجيه ألفاظ منافية للحياء إلى فتى دون سن 18 عاماً أو إلى فتاة أو امرأة في أي سن.[17]

بوجه عام، يوفر قانون الجرائم الإلكترونية أساساً مهماً للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، وتغطي أحكامه القائمة بعض أشكال السلوك الضار، مع إبداء استجابة للمخاطر الناشئة. ومن شأن إجراء مزيد من التنقيح أن يبني على هذا الأساس لسد الثغرات المبينة أعلاه، إذ إنها تنطوي على خطر إتاحة الإفلات من العقاب في ظروف محددة للغاية. وفي الفصل الخامس، نقيّم التطبيق العملي للأحكام القائمة، ونستكشف العوائق التي يواجهها الأطفال في الوصول إلى العدالة وكيفية تعامل مختصي العدالة ومقدمي الخدمات مع هذه الحالات، وذلك لتقييم مدى تمحور الاستجابات عملياً حول احتياجات الأطفال.

15 المرجع نفسه.، المادة 13(أ-1).
16 المرجع نفسه.، المادة 13(ب-2).
17 المملكة الأردنية الهاشمية (1960). قانون العقوبات، المادة 306.

2- دور الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي في تمكين الاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا

2- دور الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي في تمكين الاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا

كشفت المقابلات التي أُجريت مع العاملين في الخطوط الأمامية ومختصي العدالة أن الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي تخلق مواطن ضعف يمكن للجناة استغلالها. وبوجه عام، قد يواجه الأشخاص الذين يتصرفون على نحو يخالف هذه الأعراف عواقب، منها التمييز والتعرض للأذى. وقد ظهر ذلك بوضوح في الدراسة، إذ أفاد المختصون في عدة حالات بأن الجناة استدرجوا فتيات ونساء يافعات، ثم استخدموا الخوف من انكشاف الأمر أمام أقاربهن كوسيلة للتهديد بهدف تصعيد الاعتداء بصورة أكبر:

> **تصاعدت تفاعلاتهما عبر الإنترنت إلى تبادل الصور. ثم استخدم الجاني هذه الصور كسلاح لإكراه الفتاة وابتزازها. وطالبها بإرسال مزيد من الصور، مهدداً بإبلاغ أشقائها الذكور إذا رفضت. وامتثالاً منها خوفاً، أرسلت صوراً إضافية. وفي نهاية المطاف، رتب الجاني لقاءً معها شخصياً. وأخذها إلى مبنى، واقتادها إلى سطحه، واعتدى عليها. (مقدم الخدمة)**

> **ثم أرسلت له صورة، وبدأ، يوماً بعد يوم، يطلب منها صوراً جديدة. وعندما رفضت، بدأ يهددها قائلاً: 'يمكنني الوصول إلى والديك، وأنا أعرف أين يعيشان. ويمكنني تدمير حياتك.' (مقدم الخدمة)**

> **[هددها]... [قائلاً:] 'إذا لم تواصلي الحديث معي، فسأنشر صورك!' (مقدم الخدمة)**

وتكشف بيانات المسح المتعلقة باستجابات الوالدين (العدد = 1,565) للتحرش بالطفل أو الاعتداء عليه عن نمط مماثل. ففي حين أشار معظم الوالدين الذين شملهم المسح إلى استعدادهم لاتخاذ إجراء إذا تعرض طفلهم للتحرش أو الاعتداء، ذكرت مجموعة صغيرة منهم (العدد = 69)، ممن لن يبلغوا عن هذه الحوادث، الخوف والوصمة الاجتماعية والعواقب السلبية المحتملة باعتبارها عوامل رئيسية تحول دون الإبلاغ.

أسباب عدم الإبلاغ إذا تعرض طفل للتحرش/الاعتداء

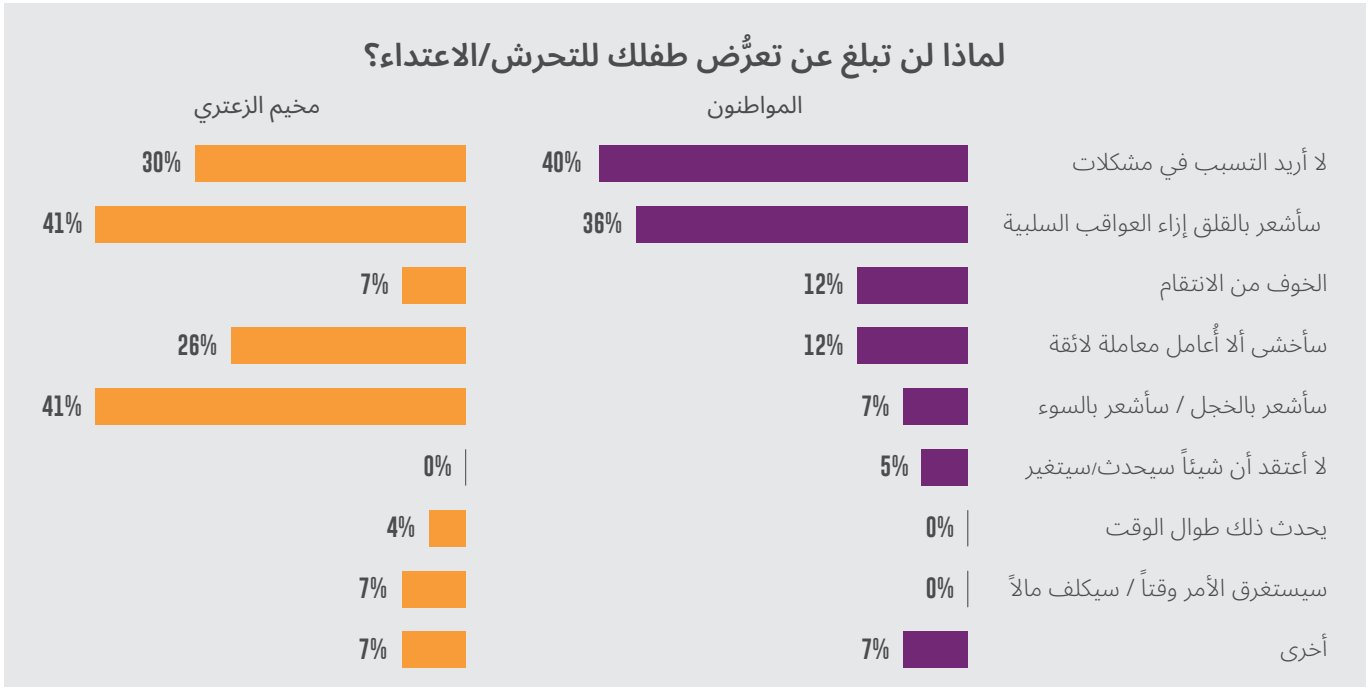

الأساس: الآباء والأمهات الذين شملهم المسح لأطفال يستخدمون الإنترنت وتتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، ممن لن يبلغوا الشرطة إذا تعرض طفلهم للتحرش أو الاعتداء (العدد = 42 – المواطنون | العدد = 27 – مخيم الزعتري).

من هذا المنطلق، فإن التصور القائل إن الأطفال تصرفوا بطريقة تخالف التوقعات الاجتماعية والثقافية، وما ينشأ عن ذلك من خوف من انكشاف الأمر، يوفران للجناة وسيلة ضغط يستغلونها لمواصلة استغلال الأطفال والاعتداء عليهم أو تصعيد ذلك. وقد تصاعدت بعض الحالات التي ناقشها الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إلى اعتداء جنسي ينطوي على تواصل جسدي.

يختبر الأشخاص الأعراف الاجتماعية والثقافية بطرق مختلفة، استناداً إلى هوياتهم المتداخلة[18] (كونهم ذكوراً أو إناثاً، أو غير ثنائيي النوع الاجتماعي، أو صغاراً أو كباراً، أو مهاجرين أو من السكان الأصليين، أو أغنياء أو فقراء، أو من ذوي الإعاقة أو غير ذوي الإعاقة، وما إلى ذلك). وتبين النتائج التي توصلنا إليها كيف تؤدي التوقعات الاجتماعية المختلفة المفروضة على الفتيان والفتيات إلى تحديات محددة مرتبطة بالنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالعنف الجنسي. وفي كثير من الحالات التي وصفها المختصون، لم تطلب الفتيات اللاتي تعرضن للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا **المساعدة، ولم يفصحن عن الاعتداء، بل ولم يبلغن عنه حتى**. ومن الحالات التي رُويت خلال المقابلات، يتضح أن الفتيات غالباً ما يترددن في التحدث إلى البالغين عن الاعتداء الذي تعرضن له. ولا يفعلن ذلك إلا عندما لا يكون أمامهن خيار آخر.

لا يمكننا الجزم بأسباب تردد الأطفال في الإفصاح عن الاعتداء أو الإبلاغ عنه من دون التحدث إلى الأطفال أنفسهم. ولا تزال هذه فجوة كبيرة في هذا النوع من البحوث في الأردن. غير أن المقابلات التي أُجريت مع المختصين كشفت عن عدة عوامل قد تجعل الإفصاح أكثر صعوبة بالنسبة إلى الأطفال. ومن بينها **إلقاء الأسر وأفراد المجتمع اللوم على الفتيات بسبب الاعتداء الذي تعرضن له**، بدلاً من التركيز على رفاههن و/أو السعي إلى تقديم الجاني إلى العدالة. وقد وصف أحد العاملين في الخطوط الأمامية ذلك من خلال المثال التالي:

> **كانت [الفتاة] قلقة وخائفة للغاية من مشاركة ما حدث معها مع أي شخص. ولم تقل شيئاً. إلا أن جدتها اكتشفت الأمر بالصدفة، وكانت هناك مشكلة كبيرة في الطريقة التي تعاملت بها الجدة مع الوضع. فقد أبلغت [بقية] أفراد الأسرة، وجعلتها [الفتاة] تشعر بالذنب... وبدأت الأسرة تعاملها [الفتاة] وكأنها عار عليهم. (مقدم الخدمة)**

تُظهر نتائج المسح أن معظم الآباء والأمهات (90 في المائة) يرون أنه من الخطأ أن يلتقط الشخص صوراً أو مقاطع فيديو عارية لنفسه، وأن نسبة كبيرة منهم (81 في المائة) يرون أنه إذا جرت مشاركة هذه الصور أو مقاطع الفيديو مع آخرين، فإن اللوم يقع على عاتق الشخص الذي التقطها. وقد تساعد هذه المواقف في تفسير الميل إلى إلقاء اللوم على الفتيات اللاتي يتعرضن للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا.

في حالة أخرى، قررت فتاة يافعة مغادرة المنزل "لأنها كانت تشعر بالخجل [بسبب الاستغلال والاعتداء] وتشعر بأنه ليس لديها من يدعمها" (مقدم الخدمة). ولاحظ عاملون آخرون في الخطوط الأمامية أنماطاً مماثلة من إلقاء اللوم والرفض من جانب الأُسرة، كما أوضح أحد المختصين قائلاً:

> **ليس من غير المألوف أن تواجه الفتيات اللاتي تعرضن للاعتداء الجنسي أو للاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، وأصبحن منخرطات في نظام [الخدمة الاجتماعية]، الرفض من جانب أُسرهن. (مقدم الخدمة)**

تظهر هذه المسائل في مواقف الآباء والأمهات التي تكشف عنها بيانات المسح، إذ أفاد نحو واحد من كل خمسة من مقدمي الرعاية (19 في المائة) بأنهم سيعاقبون طفلهم إثر تعرضه لتجربة مزعجة عبر الإنترنت. وقد تعكس هذه الاستجابات استمرار مواقف تربط تعرُّض الأطفال للمخاطر عبر الإنترنت بالعصيان أو عدم تحمل المسؤولية، بدلاً من إدراك المخاطر التي تفرض عليهم من الخارج.

وأفاد مشاركون آخرون في البحث بأنه ليس من غير المألوف أن **تحتاج الفتاة إلى الحماية من أفراد أُسرتها الذكور أنفسهم** بعد الإفصاح عن الاستغلال والاعتداء أو اكتشافهما بطريقة أخرى:

> **على سبيل المثال، إذا كانت المستفيدة [الطفلة التي تتلقى الدعم] تعيش مع والدتها، التي تعرف بالاعتداء الذي تعرضت له ابنتها، ولكن لديها أيضاً إخوة متزوجون ولا يعلمون بالحادثة، فقد يطرح اكتشافهم لها تحديات. وبالمثل، يمكن أن يشكل الأعمام أو غيرهم من أفراد الأُسرة الممتدة مخاطر أيضاً. (مقدم الخدمة)**

18 يشير مصطلح التقاطعية إلى إطار فكري لفهم كيفية تفاعل مختلف جوانب هوية الفرد – بما في ذلك العِرق، والنوع الاجتماعي، والطبقة الاجتماعية – لتشكيل تجارب فريدة من الامتياز أو الاضطهاد. وقد صاغت كرينشو هذا المصطلح في مقالها الصادر عام 1989 بعنوان "Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine, Feminist Theory and Antiracist Politics" (إزالة التهميش من تقاطع العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مكافحة التمييز والنظرية النسوية والسياسات المناهضة للعنصرية). ومنذ ذلك الحين، توسع مفهوم التقاطعية ليتجاوز إطاره الأولي المتمثل في العِرق والنوع الاجتماعي، ليشمل الآن طيفاً واسعاً من التصنيفات الاجتماعية، مثل الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، والتوجه الجنسي، والعمر، والإعاقات الجسدية أو الفكرية، وغير ذلك من أبعاد هوية الفرد. وتؤكد التقاطعية أن الأبعاد المختلفة للهوية ليست منفصلة بعضها عن بعض؛ بل تتشابك وتتقاطع بطرق معقدة، ما يؤدي إلى أوجه متميزة من المزايا أو العيوب، والمنافع أو الأضرار. وقد استخدم الباحثون هذا المفهوم على نطاق واسع في مجال علم اجتماع الطفولة، لإبراز أن الأطفال ليسوا مجموعة متجانسة، وإنما أفراد تتقاطع في هوياتهم أبعاد مختلفة. ولذلك، ينبغي أن تراعي سياسات حماية الطفل هذا الأمر حتى تكون فعالة بالنسبة إلى جميع الأطفال، بمَن فيهم الأطفال الأكثر عرضة للخطر.

2- دور الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي في تمكين الاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا

يمثل الخوف من العنف بدافع ما يُتصور أنه يمس سمعة الأُسرة مصدر قلق، كما يتضح من الاقتباس التالي:

> **لقد منعت وقوع جريمة... كان من الممكن أن تُقتل الابنة أو أن تفقد تعليمها... فنحن نعلم أن أول ما يفكر فيه الوالدان في مثل هذه الحالات هو القتل وجرائم الشرف.[19] لقد حميت الحالة من أن تتحول إلى جريمة. (مقدم الخدمة)**

وقد يتجلى هذا الشكل من أشكال العنف، الذي يستهدف في الغالب النساء والفتيات، والذي ترسخه معتقدات تتعلق بالحفاظ على مكانة الأُسرة أو صورتها الاجتماعية، أيضاً عند إحالة القضايا إلى إدارة حماية الأسرة والأحداث. ويبدو أن بعض العاملين في الخطوط الأمامية الذين أُجريت معهم مقابلات يرون أن من الضروري إشراك أفراد الأُسرة الذكور في الإبلاغ الرسمي والإجراءات القضائية:

> **إذا استمرت [الملاحقة القضائية]، ينبغي في مرحلة ما إبلاغ الأب، بصفته الولي، وإذا كنا سنحيل الرجل [الجاني] إلى المحكمة، ينبغي أن يكون الأب حاضراً، وينبغي أن يكون هو من يحيل الرجل إلى المحكمة. فالابنة ليست ذات أهلية قانونية. كانت الابنة تبلغ من العمر 16 أو 17 عاماً، وكانت الأم خائفة للغاية من أن يعرف الأب [أنها تعرضت للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا]. وقد راعت إدارة حماية الأسرة والأحداث الخطر المحتمل [المتمثل في جريمة شرف] الذي قد يهدد الابنة. (مقدم الخدمة)**

> **[يمكنني أن أتحدث عن حالة تتعلق] بأم وابنتها التي كانت ضحية اعتداء عبر الإنترنت، ولا تريدان أن يعرف الأب. فإذا عرف والدها أنها كانت على اتصال برجل، فستكون في خطر [...] وكان أول طلب من الأم عندما اتصلت بنا هو ألا يعرف الأب. وكما تعلمون، فإن دور الأب في إدارة حماية الأسرة والأحداث مهم للغاية من الناحية القانونية، لأنه الولي. وقلنا لها إننا سنبذل قصارى جهدنا حتى لا يعرف الأب. (مقدم الخدمة)**

ووصف المختصون أيضاً كيف تتفاعل الأُسر أحياناً مع إساءة معاملة الأطفال أو تحاول منعها من خلال ترتيب زواج مبكر للفتيات:

> **[...] ندعو الأُسر التي لديها مشكلات تتعلق بالعنف، ونرفع وعيها بشأن العنف...كما ندعو الأُسر التي لديها بنات بلغن سن الزواج المبكر، وندربها. ونجري تقييماً قبل التدريب وبعده... ويعتقد بعض الآباء والأمهات أن إحدى طرق حماية الفتيات من الانحراف والاعتداءات الجنسية... سواء عبر الإنترنت أو شخصياً... هي حمايتهن وتزويجهن. (مقدم الخدمة)**

> **في المناطق الريفية، على سبيل المثال... وأنا نفسي من منطقة ريفية، ولذلك أعرف مدى عمق الحساسية تجاه هذه الموضوعات وتجذرها. وفي السابق، كانت الأُسر تفضل حل القضايا بهدوء – فعلى سبيل المثال، تزويج فتاة تعرضت للاعتداء، أو التعامل مع القضية باعتبارها نزاعاً شخصياً بين فتيان. (مختص في مجال العدالة)**

وعلى الرغم من أن زواج الأطفال لا يرتبط في حد ذاته بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، فإنه يُناقش في هذا التقرير لأنه، إلى جانب أشكال أخرى من الاعتداء، مثل الاغتصاب، يشكل جزءاً من الإطار القانوني والاجتماعي الأوسع الذي تُفهم من خلاله جميع أشكال العنف الجنسي ويجري التصدي لها في الأردن، كما هو الحال في أماكن أخرى. ويمكن للتعريفات القانونية والمواقف المجتمعية تجاه الجرائم الجنسية أن تؤثر في كيفية تفسير جميع أشكال الاعتداء، بما في ذلك تلك التي تيسرها التكنولوجيات الرقمية.

والواقع أنه على الرغم من أن ممارسة زواج الجناة من الفتاة التي اعتدوا عليها لم تعد مسموحة قانوناً في الأردن منذ عام 2017،[20] تشير روايات سابقة إلى وجود حالات ترى فيها الأُسر أن الزواج المرتب يمكن أن يكون وسيلة لحماية الفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي، بما في ذلك الاعتداء والاستغلال الجنسي باستخدام التكنولوجيا، من التعرض لمزيد من العنف. وقد يرجع ذلك جزئياً إلى أن الأعراف الاجتماعية الأبوية القائمة على النوع الاجتماعي، التي تؤدي دوراً مهماً في بعض المجتمعات، تربط "شرف" الفتاة بسلوكها الجنسي. وعندما تحدث ممارسة الجنس في إطار المؤسسة الاجتماعية للزواج، يُعتبر شرف الفتاة "مصوناً". غير أن هذا

19 إن جرائم الشرف أو الجرائم المرتكبة باسم الشرف تشير إلى أفعال عنف، عادةً ما تكون جرائم قتل، يرتكبها أفراد من الأسرة من الذكور بحق أفراد من الأسرة من الإناث، يُعتقد أنهن جلبن العار على الأسرة. وقد تستهدف الأسرة فتاةً (أو أفراد داخل الأسرة) لأسباب متنوعة عندما يُزعم أنها خرجت عن الدور المحدد لها اجتماعياً، بما في ذلك رفض الزواج المرتب أو تعرضها لاعتداء جنسي.

20 هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، "البرلمان الأردني يقوم بإلغاء القانون الذي يسمح للمغتصبين بتجنُّب الملاحقة القضائية من خلال الزواج من ضحاياهم"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، 4 آب/أغسطس 2017.

المنظور لا يأخذ في الاعتبار مفاهيم، مثل "الموافقة" و"الاستقلالية الجنسية"، وقد يقوض حقوق الفتيات، مع تعريضهن لمزيد من العنف. وتتفاقم هذه المخاوف بسبب استمرار القانون الأردني في السماح بزواج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً في ظروف محددة.[21]

يتأثر الفتيان أيضاً بالأعراف الاجتماعية والثقافية التي تعوق الإفصاح عن الاعتداء والوصول إلى العدالة، ولا سيما عندما يكون الجاني ذكراً. وقد يعزز الإطار القانوني نفسه هذه العوائق أيضاً. فبموجب قانون العقوبات الأردني، يُعرَّف الاغتصاب بأنه ممارسة جماع جنسي غير رضائي مع امرأة أو فتاة.[22] أما الأفعال الجنسية الأخرى المرتكبة بحق الذكور والإناث على حد سواء، فتُلاحق قضائياً بدلاً من ذلك باعتبارها "هتكاً للعرض"، وهي جريمة أقل خطورة تنطوي على عقوبات أخف.[23] نتيجة لذلك، لا وجود رسمياً في القانون لمفهوم تعرض الفتى للاغتصاب. ويوحي هذا التأطير ضمناً بأن العنف الجنسي المرتكب بحق الفتيان أقل خطورة أو أقل استحقاقاً للحماية من ذلك المرتكب بحق الفتيات، ما يعزز الوصمة ويزيد من إسكات الناجين. وعلى غرار ما وُصف فيما يتعلق بزواج الأطفال، يمكن للمفاهيم القانونية الضيقة للاغتصاب أن تشكل أيضاً التصورات المتعلقة بالضحية والضرر في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا.

ووفقاً للمشاركين في المقابلات، عندما يتعرض الذكور للاستغلال أو الاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا، فإن أحد أسباب عدم الإفصاح، أو تردد الأسر في الاتصال بالسلطات المعنية، يرتبط بعدة عوامل، منها التوقعات الاجتماعية التي تفترض أن الذكور ينبغي أن يكونوا قادرين على حماية أنفسهم، فضلاً عن الوصمة المرتبطة بطبيعة الاعتداء، ولا سيما في الحالات التي يقع فيها الاعتداء من ذكر على ذكر، ما يزيد مشاعر الخجل ويحد من طلب المساعدة.

وأوضح أحد المختصين العاملين في الخطوط الأمامية أنه في حالة شارك فيها فتى مع والدته أن رجلاً استدرجه عبر لعبة على الإنترنت، ورغم أن الأم شجعت طفلها سريعاً على الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي، فإن كلماتها عكست بعض الأعراف والتوقعات المرتبطة بالذكورة:

> **الفتى البالغ من العمر 13 عاماً... سأتحدث معكم عن هذه الحالة من منظور النوع الاجتماعي... والأدوار المتوقعة اجتماعياً... ووجهات النظر... كانت المرأة تريده أن 'يكون رجلاً'، وأن 'يدافع عن نفسه'، وما إلى ذلك. وكان رد فعلها: 'كيف يجهل كيفية الدفاع عن نفسه؟!' و'كيف تحدّث عن أمور شخصية؟!' (مقدم الخدمة)**

كما أشار المختصون العاملون في الخطوط الأمامية، عند مناقشة حالات الفتيان الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي على أيدي أشخاص أكبر سناً، فإن التصورات الاجتماعية المرتبطة بحالات الاعتداء التي يقع فيها الاعتداء من ذكر على ذكر تشكل عاملاً رئيسياً في تردد الأسر في الإبلاغ أو طلب الخدمات. وأوضحوا أن الخوف من الوصمة الاجتماعية وما قد يترتب عليها من تداعيات على صورة الطفل ومستقبله يدفع بعض الأسر إلى تجنُّب التعامل مع مقدمي الخدمات، خشيةَ أن ينكشف أمر الحادثة وأن يؤدي ذلك إلى أحكام اجتماعية سلبية.

> **أُبلغ الأب... في البداية، لم يكن هناك قبول من أي من الطرفين [الأب والأم]، بسبب التقاليد والقيم المجتمعية... وكان من الصعب عليهما استيعاب كيفية تعرض طفلهما لهذه الحادثة... وما الذي سيحدث إذا عرف شخص ما بما حدث... أنتم تعرفون كيف هو الوضع في المجتمع [...] في المجتمعات العربية، ووفقاً لتقاليدنا وثقافتنا، لا يوجد قبول لمثل هذه الأمور. وحتى إذا تعرض الطفل لهذا الشكل من الاعتداء رغماً عنه... خوفاً من أن يتعرضوا للوصم... فإنهم يخشون أن يعرف الناس... ويمارسون [الوالدان] ضغوطاً على الطفل حتى لا يتحدث عن الأمر علناً... ويحاولون التكتم عليه قدر الإمكان. (مقدم الخدمة)**

وبالمثل، عندما يكون الجاني في حالة اعتداء على فتاة امرأةً، أي في الحالات التي يقع فيها الاعتداء من امرأة على امرأة، فإن بعض المفاهيم والمعتقدات الاجتماعية المتعلقة بالعلاقات الشخصية قد تعقّد التدخلات الفعالة وتشكل عائقاً إضافياً أمام الإبلاغ وطلب المساعدة، وفقاً لما أوضحه أحد المشاركين في المقابلات.

وقد انعكس ذلك في حالة وصفها أحد مقدمي الخدمات، كانت فيها فتاة تتعرض للاستدراج من جانب مجموعة من النساء عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وعندما اكتُشف الأمر، أبلغت الجدة أفراد الأسرة، ما أدى إلى معاملة الفتاة معاملة سلبية واعتبارها مصدر إحراج للأسرة. وأشار مقدم الخدمة إلى أن المشكلة الرئيسية لم تكن الحادثة نفسها فحسب، وإنما الطريقة التي فُسرت بها وعولجت؛ إذ لم يُنظر إلى الفتاة باعتبارها ضحية للاستغلال، بل عوملت كما لو أنها ارتكبت سلوكاً مشيناً. وأدى هذا الفهم إلى أن تصطحب الجدة الفتاة إلى مركز تقديم الخدمات بدافع القلق بشأن تأثير الحادثة في سلوكها، وليس باعتبارها طفلة بحاجة إلى الحماية والدعم.

وتوضح الاستجابات الواردة أعلاه كيف عوملت عملية الاستدراج نفسها باعتبارها أمراً ثانوياً، وتُظهر عدم الفهم أو الإقرار بأن الطفلة قد تعرضت لانتهاك جسيم لحقوقها. وإضافةً إلى ذلك، فإن معاملة الطفلة "وكأنها عار" تعكس مواقف إلقاء اللوم على الضحية، وهي مواقف ضارة بالأطفال عموماً. وتنطوي هذه الاستجابات على خطر

21 المملكة الأردنية الهاشمية (2019). قانون الأحوال الشخصية، المادة 10.
22 المملكة الأردنية الهاشمية (1960). قانون العقوبات، المادة 292.
23 المرجع نفسه.، المادة 299.

2- دور الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي في تمكين الاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا

وصم الأطفال والتغاضي عن حقيقة تعرضهم للاستغلال والاعتداء، كما تستلزم توفير خدمات مراعية لآثار الصدمات ومتمحورة حول الأطفال لمساعدتهم على التعافي. وتلقي ردود الفعل هذه باللوم على الطفلة بدرجة أكبر من الجاني، ومن ثم تتيح استمرار العنف الجنسي دون عقاب.

يشكل خوف الطفل من أن يُلقى عليه اللوم أو يُعاقب أو يتعرض لمزيد من الأذى إذا أفصح عما تعرض له – بما في ذلك العنف الذي يبرره أفراد الأُسرة باعتباره وسيلة للحفاظ على سمعة الأُسرة – عائقاً أمام طلب المساعدة وتحدياً خطيراً في مجال الحماية. وإذا أمكن للأطفال والشباب الاعتماد على دعم قوي من الأُسر والأقران والمجتمعات المحلية، حتى عندما تكون أفعالهم مخالفة للأعراف الاجتماعية والثقافية، فإن ذلك من شأنه أن يقلل من القوة المتصورة التي يتمتع بها الجناة على الأطفال، بما يتيح لهم طلب المساعدة في وقت مبكر والخروج من حالات الاستغلال والاعتداء.

شدد بعض المشاركين في المقابلات أيضاً على **أنه من الصعب للغاية التحدث بصراحة عن الجنس أو المسائل الجنسية داخل الأُسرة والمجتمع. وهذا يجعل الإفصاح عن الاعتداء أكثر صعوبة بالنسبة إلى الأطفال. وحتى بالنسبة إلى الأخصائيين الاجتماعيين وعلماء النفس، فإن التحدث بصراحة عن موضوعات مثل الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (باستخدام التكنولوجيا) مع الأطفال وأفراد الأُسرة على حد سواء يمثل تحدياً.** فعلى سبيل المثال، أوضح أحد المختصين العاملين في الخطوط الأمامية أهمية استخدام المصطلحات العلمية لتسمية أجزاء الجسم:

> **عندما أقدم جلسات رفع الوعي إلى المجموعات وأطرح موضوع الاعتداء الجنسي... أقول لهم إنه من المهم أن نفهم أن تسمية أجزاء أجسامنا بمصطلحاتها العلمية أمر طبيعي... وما يجعلنا نشعر بالحرج من استخدام هذه المصطلحات هو المجتمع... ولكن لا حرج في استخدام هذه المصطلحات. وسيؤثر شعورنا بالحرج من استخدام هذه المصطلحات بدوره في أطفالنا، الذين سيشعرون بالحرج من أعضائهم هم أيضاً. ولكن إذا تحدثنا عن العضو بطريقة طبيعية، فسيفهمون أنه لا داعي للشعور بالحرج وإخفاء الأمور. فنحن قدوة لأطفالنا... وسيتعلمون منا ويتصرفون مثلنا. فنحن أول ما يرونه. وهذه هي نقطة انطلاقي عندما أتحدث إلى النساء... بل إنني أسألهن فعلياً: 'ماذا سيحدث إذا سمّينا الأعضاء بمصطلحاتها العلمية؟'**
> **(مقدم الخدمة)**

قد يؤدي هذا التردد إلى إعاقة التثقيف والمعرفة والتوعية بالمخاطر والأخطار السائدة في كلٍّ من البيئة المادية والبيئة الرقمية، ما يحد من فعالية التدابير الوقائية.

3- دور الوالدين والأُسر

تشير نتائج المسح إلى أن المشاركة المباشرة للوالدين في أنشطة أطفالهم على الإنترنت لا تزال محدودة في الأردن. وتُظهر بيانات المسح كذلك أن الوالدين أكثر تساهلاً مع الأنشطة عبر الإنترنت التي يمارسها الطفل بمفرده أو التي تركز على استهلاك المحتوى، مثل مشاهدة مقاطع الفيديو أو استخدام المراسلة، بينما يكونون أكثر حذراً إزاء الأنشطة التي تنطوي على التفاعل أو المشاركة عبر الإنترنت.

تمكين الوالدين من الوساطة في استخدام الإنترنت

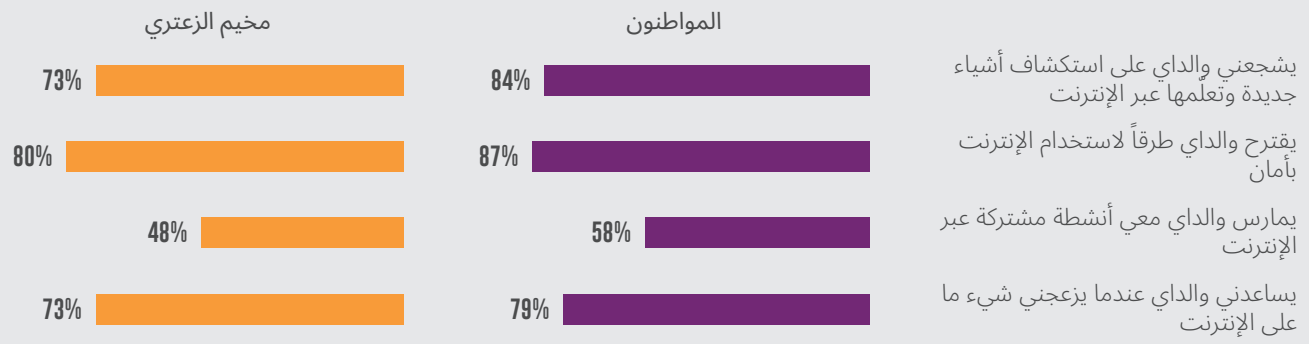

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت (العدد = 1927؛ و884؛ و988 [مواطنون] | العدد = 493؛ و478؛ و507؛ و467 [مخيم الزعتري])

الوساطة التقييدية من جانب الوالدين في استخدام الإنترنت

	المواطنون	مخيم الزعتري
هل يسمح لك والداك – بتنزيل الموسيقى أو الأفلام؟ (العدد = 973 [مواطنون]) العدد = 526 [مخيم الزعتري]		
يُسمح لي بالقيام بذلك في أي وقت	46%	52%
يُسمح لي بفعل ذلك بإذن أو تحت إشراف	36%	35%
لا يُسمح لي بذلك	16%	14%
هل يسمح لك والداك – باستخدام مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي؟ (العدد = 1,014 [مواطنون] | العدد = 530 [مخيم الزعتري])		
يُسمح لي بالقيام بذلك في أي وقت	59%	47%
يُسمح لي بفعل ذلك بإذن أو تحت إشراف	32%	38%
لا يُسمح لي بذلك	9%	16%
هل يسمح لك والداك – بمشاهدة مقاطع الفيديو (على يوتيوب مثلاً)؟ (العدد = 1,018 [مواطنون] | العدد = 527 [مخيم الزعتري])		
يُسمح لي بالقيام بذلك في أي وقت	76%	67%
يُسمح لي بفعل ذلك بإذن أو تحت إشراف	23%	29%
لا يُسمح لي بذلك	1%	4%
هل يسمح لك والداك – بممارسة الألعاب مع أشخاص آخرين عبر الإنترنت؟ (العدد = 992 [مواطنون] | العدد = 521 [مخيم الزعتري])		
يُسمح لي بالقيام بذلك في أي وقت	48%	39%
يُسمح لي بفعل ذلك بإذن أو تحت إشراف	25%	21%
لا يُسمح لي بذلك	27%	40%

هل يسمح لك والداك – باستخدام المراسلة الفورية؟ (العدد = 1010 [مواطنون]) العدد = 531 [مخيم الزعتري]		
يُسمح لي بالقيام بذلك في أي وقت	%64	%56
يُسمح لي بفعل ذلك بإذن أو تحت إشراف	%24	%32
لا يُسمح لي بذلك	%12	%12
هل يسمح لك والداك – بمشاركة الصور أو مقاطع الفيديو أو الموسيقى عبر الإنترنت مع الآخرين؟ (العدد = 1,005 [مواطنون] | العدد =530 [مخيم الزعتري])		
يُسمح لي بالقيام بذلك في أي وقت	47%	40%
يُسمح لي بفعل ذلك بإذن أو تحت إشراف	27%	23%
لا يُسمح لي بذلك	26%	37%

شدد معظم مقدمي الخدمات مراراً على أن نقص الإشراف الوالدي يمثل عاملاً رئيسياً من عوامل خطر التعرض للاعتداء، ودعا بعضهم إلى تقليل الوقت الذي يقضيه الأطفال أمام الشاشات أو إلى عدم استخدامهم للأجهزة كإجراءات وقائية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وتُظهر بيانات المسح أن ما يزيد قليلاً على نصف مقدمي الرعاية (54 في المائة) يعتقدون أنهم يعرفون عن الإنترنت أكثر مما يعرفه طفلهم، وهو تصور قد يؤثر في الطريقة التي يشرفون بها على أنشطة أطفالهم على الإنترنت أو يدعمونهم فيها. وتشير بيانات المسح إلى أن القيود التي يفرضها مقدمو الرعاية كانت ثاني أكثر العوائق شيوعاً أمام استخدام الأطفال للإنترنت. ويتجلى ذلك أيضاً في بضع كلمات بعض العاملين في الخطوط الأمامية:

> **[...] لكن هذا ما يحدث مع الناس في المجتمع ككل. ينتهي الأمر بالوالدين إلى شراء هاتف لطفلهما لأن أحد أبناء العمومة أو أحد الأصدقاء لديه هاتف، ولا يريدان أن يشعر الطفل بأنه أقل منهم. ومع ذلك، أعتقد أنه ينبغي للوالدين أن يعرفا كل شيء عن هاتف طفلهما. وإذا لم يكونا قادرين على مواكبة استخدام التكنولوجيا، فمن الأفضل لهما ألا يستخدماها. (مقدم الخدمة)**

غير أن آراءً مخالفة تناولت كيف يمكن أن تؤدي الرقابة الوالدية، عندما تتخذ طابعاً استبدادياً، بما في ذلك الإفراط في التحكم والتقييد والتأديب، إلى نتائج عكسية، بل وقد تتيح للجناة استغلال خوف الطفل من والديه جنسياً أو الاعتداء عليه جنسياً. وعلى الرغم من أن قضاء الوقت على الإنترنت قد يعرّض الأطفال لبعض المخاطر، تُظهر البحوث واسعة النطاق التي أجرتها اليونيسف في 20 بلداً أن الوقت الذي يقضيه الأطفال أمام الشاشات لا يرتبط بزيادة التعرض للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، ولا بأشكال أخرى من الأذى عبر الإنترنت، مثل التنمر الإلكتروني والتعرض للمحتوى الضار.[24] ومن المرجح بدرجة أكبر أن تزيد عوامل أخرى، مثل الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى مواقف تلقي اللوم على الضحية والمواقف المؤيدة للعنف، ونقص الدعم الأسري، والخوف من العقاب والعزلة، من خطر تعرض الأطفال للعنف عبر الإنترنت.

قد تتشكل أساليب الوالدين في الإشراف على استخدام أطفالهم للإنترنت والاستجابة للاعتداءات التي يتعرضون لها عبر الإنترنت بحسب مدى ونوع المعلومات التي يتلقونها بشأن السلامة الرقمية. وسأل المسح الوالدين عن مصادر حصولهم على المعلومات والمشورة بشأن كيفية مساعدة أطفالهم ودعمهم في استخدام الإنترنت وكيفية الحفاظ على سلامتهم. وتشير بيانات المسح إلى أن الوالدين في الأردن يعتمدون في المقام الأول على الشبكات غير الرسمية والمنصات الرقمية للحصول على المعلومات والمشورة بشأن كيفية مساعدة أطفالهم وحمايتهم على الإنترنت. وقد يؤثر هذا الاعتماد في جودة الإرشادات التي يتلقاها الوالدان بشأن سلامة الأطفال على الإنترنت ورفاههم الرقمي ودقتها وموثوقيتها. وتشير النتائج أيضاً إلى وجود فجوات مهمة في الحصول على الدعم الوالدي والتثقيف بشأن السلامة الرقمية. وتشير إفادة 12 في المائة من الوالدين من المواطنين ونسبة أعلى من ذلك (16 في المائة) من الوالدين المقيمين في مخيم الزعتري بأنهم لم يتلقوا أي معلومات أو مشورة على الإطلاق إلى أن عدداً كبيراً من مقدمي الرعاية قد يفتقرون إلى المعارف والمهارات اللازمة لتوجيه الأطفال وحمايتهم بفعالية على الإنترنت.

24 مركز إينوشينتي التابع لليونيسف – مكتب الإستراتيجية والبيّنات، *Childhood in a Digital World: Screen time, digital skills and mental health* (الطفولة في عالم رقمي: وقت الشاشات والمهارات والصحة العقلية)، مركز إينوشينتي التابع لليونيسف، فلورنسا، حزيران/يونيو 2025.

الحصول على معلومات بشأن السلامة على الإنترنت

من أين تحصل على المعلومات والمشورة بشأن كيفية مساعدة طفلك ودعمه في استخدام الإنترنت وكيفية الحفاظ على سلامته؟

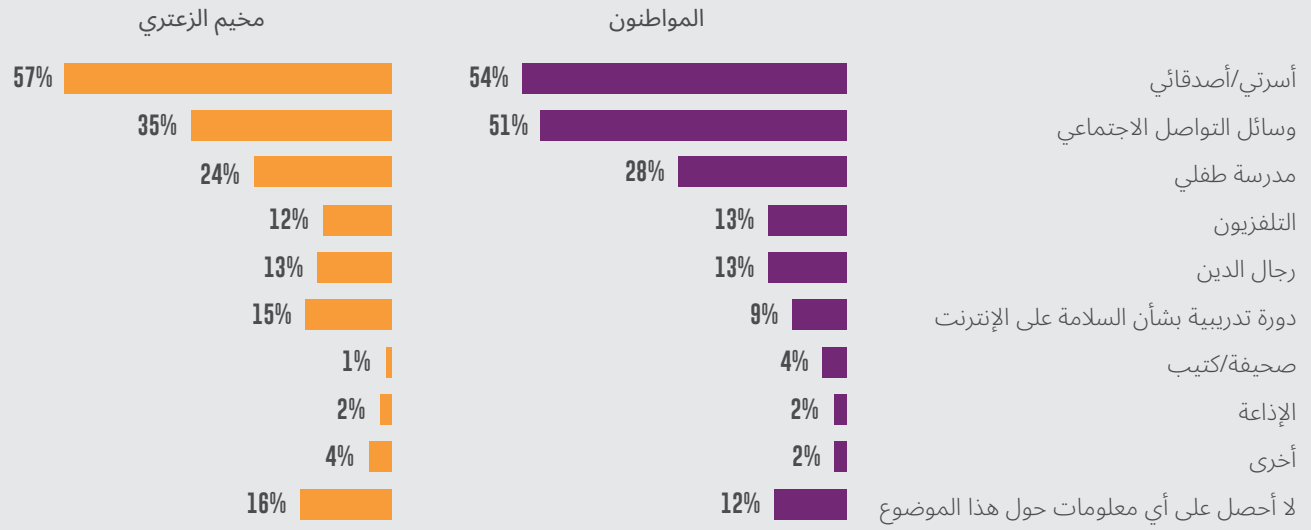

الأساس: والدا الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت؛ المواطنون = 1,030 | مخيم الزعتري = 535

في السياق نفسه، أشار العديد من المختصين إلى أن التأديب الوالدي القاسي يشكل عائقاً أمام الإفصاح والإبلاغ. **فالخوف من ردود الفعل الشديدة** بعد ارتكاب "سلوك سيئ" أو ارتكاب ما يُنظر إليه على أنه "أخطاء" **يثني الأطفال عن التحدث مع والديهم بشأن أنشطتهم على الإنترنت**، وهو ما قد يشمل التحدث عن حالات الاعتداء المحتملة، كما قد يثنيهم عن طلب المساعدة. واستناداً إلى روايات مقدمي الخدمات، يشكل الخوف من غضب الوالدين أو من مصادرة هواتفهم عائقاً كبيراً أمام إفصاح الأطفال عن الاستغلال والاعتداء الجنسي.

أشار العديد من العاملين في الخطوط الأمامية إلى أنه بعد إفصاح الطفل لوالديه، قد يتوقف الوالدان عن الثقة في قدرة الطفل على اتخاذ قراراته بنفسه، أو يمنعانه من الخروج أو استخدام الإنترنت (لا سيّما الفتيات). وكان الوالدان يعتبرون هذه الإجراءات تدابير لحماية الطفل من التعرض لمزيد من الأذى:

> **... خلال جلسات المتابعة، أخبرتني الفتاة وأخصائي الصحة النفسية... أن والدتها كانت تسمح لشقيقاتها بالخروج معاً، لكنها لم تكن تسمح لها بمرافقتهن إذا لم تكن الأم موجودة [...] وأحياناً يحدث أن يوصم الوالدان الطفل دون وعي منهما. فعلى سبيل المثال، كان يُسمح للجميع بالخروج، إلا هي، لأننا 'نخاف عليها، ولم نعد نثق بها' [...] وبصفتها أماً، أرادت احتواء الوضع من خلال أخذ هاتف ابنتها. وهنا يأتي دورنا في الوقاية والتدخل.**

لوحظ هذا النمط من الاستجابات أيضاً في المسح. وتُظهر بيانات المسح أن مقدمي الرعاية في الأردن يميلون إلى الاستجابة للتجارب المزعجة التي يتعرض لها أطفالهم على الإنترنت من خلال التواصل وفرض القيود. وكان التحدث مع الطفل عما حدث هو الاستجابة الأكثر شيوعاً (77 في المائة)، غير أن نسبة كبيرة منهم (43 في المائة) اتخذت أيضاً تدابير تقييدية عندما واجه الطفل أمراً مزعجاً على الإنترنت. ويشير ذلك إلى أن فرض القيود، إلى جانب التواصل، لا يزال شكلاً شائعاً من أشكال الوساطة الوالدية في الأردن.

استجابة الوالدين إذا تعرض طفلهم لشيء مزعج أو مؤلم على الإنترنت

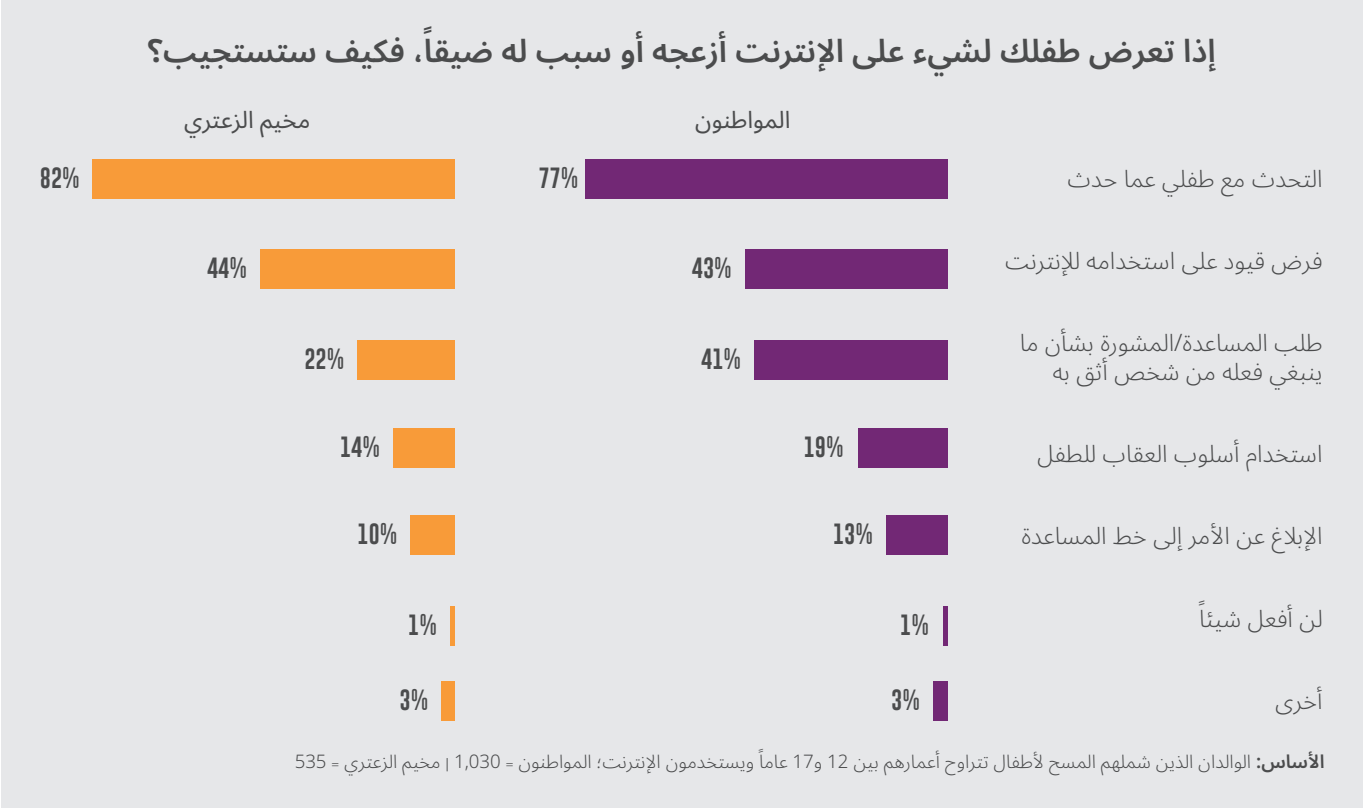

الأساس: الوالدان الذين شملهم المسح لأطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت؛ المواطنون = 1,030 | مخيم الزعتري = 535

وفقاً للأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، يتمثل جزء مهم من عملهم في ضمان توفير بدائل سليمة للوالدين لدعم أطفالهم، بدلاً من اتخاذ إجراءات عقابية أو فرض قيود عليهم. ويشمل ذلك السماح للطفل باستعادة استقلاليته وقدرته على التصرف وتحمل المسؤولية تدريجياً، سواء في مسيرته الرقمية أو في حياته اليومية خارج الإنترنت:

> **كانت الابنة تُتهم دائماً بأنها مخطئة... وأن جميع تصرفاتها خاطئة... وأنها غير قادرة على تقييم المواقف التي تضع نفسها فيها... وأنها لا تفكر ملياً في أفعالها... هكذا كانت الأم تنظر إلى ابنتها. وكانت الأم مقتنعة بأن العلاقة المتوترة بين الأب والفتاة كانت بسبب الابنة. ومن هنا، بدأنا نعمل على تعزيز وعي الأم بمراحل نمو الأطفال [...] وعملنا معها على تحسين مهارات التربية الوالدية. وأحدث ذلك فرقاً كبيراً... فأصبحت الأم أكثر قدرة على فهم سلوك ابنتها وأفعالها وردود أفعالها... وفهمت أن ردود الفعل هذه ناتجة عن القلق والخوف. (مقدم الخدمة)**

عندما استعرض المختصون الذين أُجريت معهم المقابلات دور الوالدين فيما يتعلق بالإفصاح والإبلاغ وطلب المساعدة والحصول على الرعاية، استناداً إلى الحالات التي تعاملوا معها، أوضحوا أيضاً أنهم يرون أن الوالدين لا يتمكنون دائماً من اكتشاف علامات الصدمة النفسية، وأنهم يجدون صعوبة في تلبية الاحتياجات العاطفية والنفسية للأطفال.

تناول البحث على نطاق واسع سبل دعم الأطفال الذين يتعرضون لظروف أسرية صعبة داخل البيئة الأسرية، مثل النزاعات الأسرية، وتورط أحد أفراد الأسرة في نشاط إجرامي، والعنف الأسري. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن النزاعات الوالدية والعنف الأسري يزيدان من خطر تعرض الأطفال لصدمات نفسية داخل الأسرة، ما يؤثر في صحتهم النفسية، ويزيد بدوره من خطر تعرضهم للأذى ويقلل من احتمال إبلاغهم عنه.

> **في الوقت نفسه، يجب أن نضع في اعتبارنا البيئة التي ينحدرون [الأطفال] منها، وأن نتحدث إليهم في سياق بيئتهم وما يمكنهم فعله وما يمكنهم التحكم فيه ضمن ذلك السياق. (مقدم الخدمة)**

بدأت أيضاً أعمل معها [الفتاة الناجية] على استراتيجيات للتعامل مع ديناميات أُسرتها. فعلاقتها بزوجة أبيها متوترة بوجه خاص، وقد فقدت الاتصال بوالدتها. (مقدم الخدمة)

في عدد قليل من الحالات التي ناقشها الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، كان أفراد الأُسرة أنفسهم جناة، أو كانوا ييسرون الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، كما أوضح أحد العاملين في الخطوط الأمامية:

في بعض الحالات، يستغل الوالدان بناتهما بأنفسهما، بل ويشجعانهُن على التفاعل مع الفتيان عبر الإنترنت مقابل مكاسب مادية. وعندما تنكشف هذه الحالات، ينكر الوالدان غالباً تورطهما ويلقيان اللوم بالكامل على الفتاة. وفي الحالات القصوى، قد يندرج هذا السلوك ضمن الاتجار بالأطفال. (مقدم الخدمة)

في بعض المقابلات، ولا سيما في الأُسر التي تتسم بقدر أكبر من الاستقرار، رأى العاملون في الخطوط الأمامية أن الأمهات أكثر وعياً بمخاطر تعرض أطفالهن للاستغلال أو الاعتداء، أو باحتمال أن يكون هذا الاعتداء قد وقع بالفعل.

غير أنه حتى عندما كانت الأمهات قادرات على ملاحظة التغيرات في سلوك أطفالهن، كنّ يواجهن في كثير من الأحيان صعوبات في دعم أطفالهن لأسباب متعددة. ولم تُجرَ مقابلات مع الأمهات أنفسهن في إطار الدراسة، ولكن استناداً إلى روايات العاملين في الخطوط الأمامية ومختصي العدالة وملاحظاتهم حول الحالات التي تعاملوا معها، قد تكون بعض هذه الصعوبات مرتبطة بالبيئات الأسرية الصعبة، والأعراف المتعلقة بتربية الأطفال والقائمة على النوع الاجتماعي، وديناميات الأُسرة. وترد أدناه بعض الأمثلة من خلال كلمات المشاركات في المقابلات.

وكما أشارت إحدى العاملات في الخطوط الأمامية، قد تخشى النساء رد فعل أفراد الأُسرة الذكور، بدلاً من النظر إليهم باعتبارهم أشخاصاً داعمين لأطفالهم:

أخبرنا الطفلة أنه يتعين علينا إبلاغ والدتها، وفعلنا ذلك. وكانت الأم متفهمة، لكنها شعرت بغضب شديد، وهذا أمر طبيعي. وقالت: لقد حاولت دائماً أن أجعلها تشعر بالراحة عندما تأتي وتتحدث إليّ. بيد أنها كانت تخشى رد فعل الأب. (مقدم الخدمة)

بالإضافة إلى ذلك، ذكر الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات حالات جرى فيها التواصل مع الآباء بشأن الحادثة، لكنهم رفضوا المشاركة أو التعاون، أو طلبوا إغلاق القضية دون اتخاذ مزيد من الإجراءات:

في إحدى الحالات، رفض والد الطفل التحدث أو التعاون مع الأخصائي النفسي أو الأخصائي الاجتماعي. رفض التطرق لأي نقاش له علاقة بالحادثة. ولم أستطع إجباره... (مختص في مجال العدالة)

طلب الأب مراراً إغلاق القضية، خوفاً من التداعيات الاجتماعية وتأثيرها الطويل الأجل على ابنه. ويعكس ذلك غريزة حمائية، لكنه يسلط الضوء أيضاً على الوصمة والخوف من العار الاجتماعي. (مختص في مجال العدالة)

أشار أحد المختصين أيضاً إلى أن إشراك الآباء في جلسات الدعم والتعافي بعد الاعتداء يمثل تحدياً بسبب الوصمة الاجتماعية المرتبطة بطلب الرجال لهذا النوع من المساعدة. وتشير هذه الروايات إلى الحاجة إلى تعزيز الممارسات الإيجابية لتربية الأطفال، مع وضع استراتيجيات محددة لزيادة مشاركة الآباء في رعاية الأطفال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى التواصل الإيجابي داخل الأُسر قد يثني الأطفال عن الإفصاح والإبلاغ، ما يشكل عائقاً رئيسياً أمام حصول الطفل على الدعم والرعاية المناسبة وسلوكه مساراً ناجحاً للتعافي. وكما أُشير سابقاً في هذا التقرير، قد يحمل بعض الآباء والأمهات تصوراً بأن الطفل مسؤول عن الاستغلال والاعتداء الجنسي اللذين تعرّض لهما:

إن الربط بين العمل مع الفتاة الشابة ومعالجة المسائل الأسرية أمر بالغ الأهمية. وليس من غير المألوف أن تواجه الفتيات اللاتي تعرضن للاعتداء الجنسي أو للاستغلال الجنسي عبر الإنترنت وأصبحن منخرطات في النظام، الرفض من جانب أُسرهن. وقد يتساءل البعض كيف يمكن للوالدين أن يرفضا ابنتهما التي تعرضت لاعتداء جنسي، ولكن هذا الرفض ينشأ عن مجموعة متنوعة من الأسباب. وكما أوضح زميلي، الأخصائي الاجتماعي، فإن العديد من الآباء والأمهات يجدون صعوبة في فهم كيف أن ابنتهم "وضعتهم في هذا الموقف" وغالباً ما يلومونها. (مقدم الخدمة)

ووفقاً للأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، تجد أُسر كثيرة صعوبة في ضمان أن "يتصرف أطفالهم على نحو ملائم"، أو أن يبدوا كذلك، مع ضمان رفاههم في الوقت نفسه. وهذا يعني أن عمل المختصين العاملين في الخطوط الأمامية مع جميع أفراد الأُسرة واسع النطاق وغالباً ما يستغرق وقتاً طويلاً:

يرفض بعض الوالدين الحضور أو الرد على الاتصال... ويرفضون الحضور لأنهم غاضبون... ويجد بعض الوالدين صعوبة في تقبل الأمر... فهم لا يستطيعون تقبل حقيقة أن ابنتهم هي التي وضعتهم في هذا الوضع. ولذلك، نحاول إيجاد أرضية مشتركة... وأحياناً نلتقي بالوالد على انفراد. ونحاول أحياناً تحديد جلسات مع الأب...وفي بعض الأحيان، لا يكون هناك قبول من جانب الإخوة... لكننا لا نستسلم أبداً! نحاول البحث عن أفراد آخرين من الأُسرة، ممن يمكنهم دعم الشابات، فنجد أنفسنا نبحث عن الجد أو العم. وعلينا أن نواصل البحث عن فرد واحد داعم في الأُسرة... ونواصل البحث عن خيط نبدأ منه. (مقدم الخدمة)

يبدو أن ردود فعل الأُسر تنبع من الخوف من مزيد من انكشاف الأمر، أو العزلة الاجتماعية، أو الإضرار بالسمعة، وهي أمور يُرجح أن تتأثر جميعها بالأعراف الاجتماعية والثقافية. ولم تُجرَ في إطار هذا البحث في الأردن مقابلات مع أي من مقدمي الرعاية للأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا. غير أنه من الأهمية بمكان إشراك هذه الفئة في البحوث المستقبلية لفهم تصوراتها ومخاوفها ودوافعها، بما يساعد على فهم أفضل لكيفية دعمها لأطفالها.

وبعيداً عن الأُسر، فإن المختصين أنفسهم ليسوا بمنأى عن استبطان الأعراف الاجتماعية والثقافية الضارة التي قد تؤدي إلى تحيز غير واعٍ أو إلى مواقف تلقي اللوم على الضحية في ممارساتهم المهنية. وقد انعكس بعض ذلك في موضع سابق من هذا التقرير، إضافةً إلى ذلك، أوضح عدد قليل من الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء وأُسرهم يرغبون أحياناً في التوقف عن طلب الدعم النفسي والاجتماعي أو عن أي تفاعل مع النظام الرسمي، بسبب إدلائهم من جانب مسؤولي إنفاذ القانون بتعليقات غير ملائمة تلقي اللوم مباشرةً على الطفل أو أُسرته.

تُعد حماية الخصوصية والحفاظ على السرية من جانب العاملين في الخطوط الأمامية عاملين أساسيين في تشجيع الإفصاح، كما يوضح الاقتباس التالي:

كنت سعيدة أيضاً عندما علمت، من خلال متابعتي مع إدارة الجرائم الإلكترونية وإدارة حماية الأسرة والأحداث، أن مشكلة الفتاة حُلّت بطريقة جيدة وسلسة للغاية، مع الحفاظ الكامل على الخصوصية والسرية [...] ومن وجهة نظر الأم، شعرت بالارتياح لأننا تمكنا من الحفاظ على السرية والخصوصية... فلم يعلم أحد بالأمر. وعولج الأمر في ظل سرية وخصوصية كاملتين... وكانت قصة نجاح بهذا المعنى [...] وأنا ضد تخلي الحالات عن حقوقها خوفاً مما قد يقوله المجتمع، ولا سيما أن جميع المنظمات في الوقت الحاضر تتشدد كثيراً في مراعاة مبدأ الخصوصية. ويضاف إلى ذلك أن التصور الذي كان لدى الناس عن إدارة حماية الأسرة والأحداث وإدارة الجرائم الإلكترونية كان سلبياً [...] ويمكنني أن أقول، استناداً إلى تجربتي مع إدارة حماية الأسرة والأحداث، إن الخصوصية والسرية هنا في أعلى درجاتها... ولم يكن الأمر كذلك من قبل، لكنه تغير. ومن مؤشرات هذا التغيير أنني، على سبيل المثال، كنت أقرأ عن حالات اغتصاب أُبلغت بها إدارة حماية الأسرة والأحداث، لكنني لم أعد أقرأ عنها الآن... فقد تحسنت الخصوصية والسرية. (مقدم الخدمة)

بالنظر إلى الرؤى المذكورة أعلاه، تعكس كثير من المقابلات التي أُجريت مع المختصين حاجةً إلى تدخلات تستهدف تحسين الرفاه على مستوى الأُسرة، بهدف تهيئة بيئات أكثر أماناً ودعماً تتيح للأطفال الإفصاح وطلب المساعدة. فالأُسر التي يسودها العنف الأُسري، ويفتقر أفرادها إلى التواصل الإيجابي، وتشهد نزاعات بين الوالدين، تقلل من احتمال شعور الأطفال بالارتياح عند التحدث مع والديهم عن تجاربهم على الإنترنت، كما تقلل من قدرة الوالدين على التعامل على نحو ملائم مع مشكلات أطفالهم. ولذلك، من المهم تعزيز إجراءات شاملة ومنسقة تعمل على تقوية ديناميات العلاقات داخل الأُسرة، وتعزيز الكفاءات العاطفية والتربوية للوالدين، وتشجيع أنماط التواصل البنّاء. ويمكن أن يسهم دعم مقدمي الرعاية في تطوير مهارات حل النزاعات، وتنظيم الانفعالات، ومحو الأمية الرقمية في إقامة علاقات أكثر استقراراً وثقة، ما يزيد في نهاية المطاف من شعور الأطفال بالأمان وانفتاحهم. وتُعد التدخلات التي تتناول احتياجات الأطفال والوالدين معاً، بدلاً من التركيز حصراً على الطفل، ضرورية لضمان أثر مستدام والحد من مواطن الضعف التي قد تستمر بخلاف ذلك داخل البيئة المنزلية.

وفي الوقت نفسه، يلزم اتخاذ تدخلات على مستوى المجتمع لضمان امتلاك الوالدين الأدوات اللازمة للقيام بذلك بطريقة آمنة، مع مراعاة الوصمة المجتمعية الواسعة النطاق والتداعيات المرتبطة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وعلاوةً على ذلك، ينبغي تدريب المختصين أنفسهم تدريباً جيداً على دعم الأطفال والأُسر، وتهيئة بيئة لا تقوم على إصدار الأحكام، يتاح لهم فيها أيضاً التأمل في أوجه التحيز المحتملة لديهم تجاه المستفيدين من الخدمات.

4- دور المدارس

وفقاً للمسح، كان 93 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت ملتحقين بالمدرسة. وعلى الرغم من أن جميع الأطفال الذين شملهم المسح كانوا يستخدمون الإنترنت في المنزل، لم يسبق سوى لـ 18 في المائة منهم استخدامه في المدرسة. كما برزت القيود التي يفرضها المعلمون باعتبارها ثالث أكثر العوائق شيوعاً أمام استخدام الأطفال للإنترنت. وعلى الرغم من هذه القيود، سلط المختصون والعاملون في الخطوط الأمامية الضوء على المدارس باعتبارها بيئة رئيسية للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا.

تحدث المشاركون الذين أُجريت معهم المقابلات (من العاملين في الخطوط الأمامية ومختصي العدالة) بإسهاب عن البيئة المدرسية، التي حددوها باعتبارها حيزاً بالغ الأهمية لتحديد حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا والوقاية منها، وفي بعض الأحيان للإفصاح عنها. ووفقاً للعديد من المختصين، قد يكون تدهور الأداء المدرسي علامة محتملة على تعرض الطفل للاعتداء؛ وعلى العكس من ذلك، يتحسن أداء الأطفال في المدرسة ويزداد تفاعلهم الاجتماعي مع أقرانهم خلال مسار التعافي. وإضافةً إلى ذلك، أشاروا إلى أن المدرسة مكان يمكن فيه تزويد الأطفال بالمعلومات عن الوسائط الرقمية والجنس، وبالتالي عن الاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام التكنولوجيا). ومن ثم، يمكن للبيئات التعليمية أن تؤدي دوراً مهماً في السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي لهذه الأشكال من العنف من منظورات مختلفة.

في عدة حالات طرحها العاملون في الخطوط الأمامية، أظهر الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا تغيرات في سلوكهم وانخفاضاً مفاجئاً في أدائهم الأكاديمي، مع ظهور علامات واضحة على الضيق النفسي. وقد لاحظ المعلمون هذه التغيرات، أو لاحظتها مقدمات الرعاية من النساء اللواتي تحدثن لاحقاً إلى المعلمين، فأصبح المعلمون نقطة الدخول إلى عملية تحديد الحالات. وفي إحدى الحالات، فتحت طفلة قلبها لمرشدة تربوية. وأفصحت عما تتعرض له من اعتداء جنسي وابتزاز على يد جارها، وطلبت الدعم. ويشير ذلك إلى إمكانية أن تكون المدارس أماكن آمنة وفرصة للأطفال للإفصاح عن حالات الاعتداء. غير أنه لكي يكون ذلك فعالاً وآمناً، يجب تدريب المعلمين والعاملين في مجال التعليم تدريباً جيداً على تحديد علامات الاعتداء والصدمات النفسية، وعلى كيفية الاستجابة من خلال ممارسات حساسة مراعية لآثار الصدمات.

كما حدد العاملون في الخطوط الأمامية المدارس باعتبارها شركاء أساسيين في إحالة حالات الاعتداء المشتبه فيها إلى المنظمات المعنية، مثل إدارة حماية الأسرة والأحداث أو إحدى الجهات المقدمة للخدمات، لكي يحصل الأطفال على الدعم النفسي والاجتماعي. وهذا الدور الوقائي منصوص عليه فعلياً في التشريعات الوطنية، التي تلزم العاملين في مجال التعليم بالإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال إلى السلطات المعنية إذا لجأ إليهم طفل طلباً للمساعدة، مع فرض غرامة في حال عدم قيامهم بذلك.[25]

> **سأقدم التوصيات التالية... في ظل تزايد عدد الحالات، سيكون من الجيد تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات. كيف يمكننا القيام بذلك؟ يمكننا أن نبدأ بتنظيم جلسات توعية في المدارس بشأن الاعتداء الجنسي، ويمكننا التواصل مع إدارة حماية الطفل وقسم الاستشارة في وزارة التربية والتعليم، وإسناد دور إلى المرشدين التربويين لتوعية الأطفال بشأن الاستغلال الجنسي وآثاره وكيفية حماية أنفسهم. (مقدم الخدمة)**

أكد بعض المشاركين في المقابلات (من العاملين في الخطوط الأمامية والمختصين في مجال العدالة) أيضاً **أهمية إشراك المدارس خلال مسار تعافي الطفل**. ومن وجهة نظرهم، وبما أن تحسن الأداء الأكاديمي والعلاقات مع الأقران يمثلان مؤشرين على الرفاه، فإن المعلمين في وضع جيد لملاحظة ما إذا كان الطفل يتعافى وتتحسن حالته:

> **كانت [الطفلة] ملتحقة بأنشطة منظمة، مثل التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات وبرامج مواصلة التعليم. وقد ساعدها ذلك على استعادة شعورها بالحياة الطبيعية، وأصبحت تشعر بتحسن تجاه نفسها. وهي شديدة الحماس فيما يتعلق بتعليمها، ونحن ندعم هدفها المتمثل في التقدم للامتحانات والتقدم في نهاية المطاف للالتحاق بالجامعة. (مقدم الخدمة)**

> **استأنفت تعليمها، وبدا أنها تحقق تقدماً جيداً. وكانت تبتسم، وعندما قيّمنا وضع الأسرة في وقت لاحق، كان أفرادها بخير. (مختص في مجال العدالة)**

غير أنه نظراً إلى تعقيد الاستجابة للصدمة، فإن ظهور الطفل بمظهر جيد في محيط أُسرته أو أداءه الجيد في المدرسة قد لا يكون دائماً مؤشراً على ما يشعر به وعلى مدى تعافيه. وعلاوةً على ذلك، ونظراً إلى أن ليس جميع المعلمين مدربين على الاستجابة المراعية لآثار الصدمات، فقد لا يكون من الواقعي إسناد مسؤولية دعم مسار تعافي الطفل إليهم بالكامل. ومع ذلك، ونظراً إلى أن المدرسة هي المكان الذي يقضي فيه الأطفال قدراً كبيراً من وقتهم، فلا يزال بإمكان المدارس والعاملين فيها أداء دور مهم في دعم المختصين

25 المملكة الأردنية الهاشمية (2022). قانون حقوق الطفل، المواد 21، و22(أ)، 31(أ).

العاملين في الخطوط الأمامية في عملهم. وحدد عدد قليل من الأشخاص المشاركين في المقابلات المرشدين التربويين باعتبارهم من الشخصيات الرئيسية المحتملة التي يمكن أن تؤدي دوراً فعالاً في توعية الأطفال بالسلامة الرقمية والاعتداء الجنسي. وفي هذا الصدد، سيستفيد المعلمون والمرشدين التربويين من تلقي تدريب إضافي للتعرف على الاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاعتداء باستخدام وسائل التكنولوجيا والاستجابة لها.

وفيما يتعلق بالوقاية، شدد بعض المشاركين في المقابلات على أن **المدارس** هي **البيئات المثالية لتقديم التثقيف بشأن السلامة الرقمية وجلسات رفع الوعي**، ولا سيّما بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (باستخدام التكنولوجيا)، من خلال التحدث عن مظاهرهما وآثارهما وكيفية حماية الأطفال لأنفسهم وطلبهم المساعدة.

> **يجب أن يؤدي النظام المدرسي – والعاملون في مجال التعليم – دوراً نشطاً في تقديم التوجيه والتثقيف بشأن السلامة الرقمية. (مختص في مجال العدالة)**

> **ينبغي أن يكون لدى [المدارس] مبادرات توعوية تستهدف الأمهات أو مقدمي الرعاية بوجه عام وترفع وعيهم حول الموضوع نفسه... من خلال توزيع كتيبات أو ...أنتجت منظمتنا كتيبات وكتب تلوين تتناول موضوع الاعتداء الجنسي بطريقة مبسطة لإيصال الرسائل إلى الأطفال. (مقدم الخدمة)**

> **نحتاج إلى المزيد من المتخصصين في الجرائم الإلكترونية للتحدث إلى المجتمع واستهداف المدارس. (مقدم الخدمة)**

> **[أوصي] بتكثيف جلسات رفع الوعي في المدارس التي تركز على الشباب... أعني أننا عملنا ذات مرة على 'برنامج الزواج المبكر'، وشمل ذلك مدارس البنين والبنات، وكانت النتائج إيجابية للغاية. (مقدم الخدمة)**

أفاد ما يقرب من نصف الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت بأنهم تلقوا معلومات عن كيفية الحفاظ على سلامتهم على الإنترنت، بما في ذلك 41 في المائة من الأطفال من المواطنين و47 في المائة من الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري للاجئين. ويشير ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال لا تزال تفتقر إلى التوجيه الرسمي. وفي الوقت نفسه، لا نعرف ما إذا كان الأطفال الذين تلقوا معلومات عن السلامة على الإنترنت قد تلقوا معلومات عالية الجودة وقائمة على الأدلة، كما لا نعرف محتوى المعلومات التي تلقوها. ومن ثم، تمثل الثقافة الرقمية والسلامة الرقمية مجالاً يمكن تعزيزه في الأردن من خلال المؤسسات التعليمية. ويمكن أن يكون هذا التقرير أداة مفيدة لتحديد المسائل التي ينبغي التحدث إلى الأطفال بشأنها، وكيف تتجلى مختلف أشكال الاعتداء في حياة الأطفال.

التعرُّض للمعلومات المتعلقة بالسلامة على الإنترنت

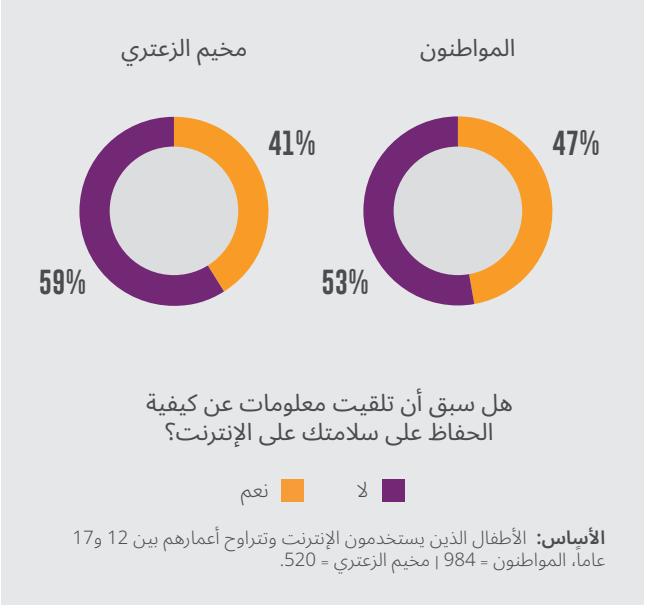

الأساس: الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت وتتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، المواطنون = 984 | مخيم الزعتري = 520.

ومع ذلك، كما أشار أحد مقدمي الخدمات العاملين في الخطوط الأمامية، قد يواجه مديرو المدارس والمعلمون في البداية بعض المقاومة تجاه تناول الموضوعات المتعلقة بالعلاقات والجنس، ما يشير إلى إمكانية اعتماد نهج **يجعل التثقيف بشأن التكنولوجيا والوسائط الرقمية مدخلاً إلى هذه الموضوعات**، بدلاً من البدء بالحديث عن الجنس أو العنف أو الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا:

لم أتطرق إلى تناوُل المسألة بشكل مباشر قط، لأن الناس لا يشعرون بالارتياح عندما يسمعون كلمة "جنسي"، وكان هذا تحدياً بالنسبة إلينا... ولذلك، ركزنا على استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت والتحديات التي قد يواجهها المرء عند استخدام الإنترنت. فقد يتحدث البعض عن اتصالات الشبكة، بينما يشير آخرون إلى مدى الإزعاج الذي قد يسببه ذلك، وكان أحد التحديات التي أشار إليها الناس هو الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. وهنا يأتي دورنا لتسليط الضوء على هذه المسألة. (مقدم الخدمة)

علاوةً على ذلك، أوضح بعض مقدمي الخدمات أنه لكي تكون جلسات التوعية ذات مصداقية وجاذبة للأطفال، ينبغي أن تتناول الجوانب الإيجابية لاستخدام التكنولوجيا والوسائط الرقمية، إلى جانب المخاطر.

وأخيراً، من المهم ملاحظة أن العديد من الحالات التي وصفها المشاركون في المقابلات تتعلق **بأطفال تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا وكانوا أيضاً ضحايا للتنمر أو العقاب البدني داخل البيئة المدرسية**، كما توضح الاقتباسات التالية:

أُحيلت [الطفلة] إلينا بسبب أنشطتها على وسائل التواصل الاجتماعي [...] وكانت تتعرض للتنمر في المدرسة بسبب مظهرها [...] وقد فاقم التنمر من شعورها بالنقص. (مقدم الخدمة)

كانوا [الآباء] يأتون عادةً لطلب خدمة، وكان معظم طلباتهم يتعلق بالإبلاغ عن التنمر. ومعظم الحالات التي نتلقاها من الأطفال الذكور تتعلق بالتنمر. وكانت الأمهات يأتين ويبلغن عن أن طفلها لا يؤدي أداءً جيداً في المدرسة، وأنها تريد أن تعرف السبب. وكانت تقول إن أداءه قد تراجع، وإنها تريد معرفة السبب. فقد كان متوسط درجاته في التسعينات، وانخفض الآن إلى الخمسينات. وهي لا تفهم ما الذي يحدث لطفلها. وتبدأ الحالة باعتبارها حالة تنمر، ولكننا ننتقل بعد ذلك إلى طرح أسئلة من قبيل: ماذا تفعل في وقت فراغك؟ وما الألعاب التي تمارسها ومع مَن؟ من خلال التقييم، اتضح أن الطفل كان يمارس [اسم لعبة فيديو قتالية يتنافس فيها المشاركون عبر الإنترنت ضد بعضهم البعض]. (مقدم الخدمة)

لذلك، إذا كان للمدارس والعاملين فيها أن يؤدوا دوراً محورياً في الوقاية من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا وتحديدها وإحالتها وتقديم الدعم بشأنها، يتعين أولاً أن تصبح المدارس بيئة يشعر فيها الأطفال بالأمان ويحصلون فيها على الدعم الكامل.

5- الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية

شارك العاملون في الخطوط الأمامية آراءً مختلفة بشأن تنفيذ السياسات والتشريعات المعمول بها حالياً للوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن والاستجابة لهما. وتتمثل الصورة التي برزت في **وجود تردد عام من جانب الأطفال وأُسرهم في إشراك الشرطة** أو نظام العدالة، بسبب الخوف من الإجراءات القانونية أو من التجارب السلبية أثناء الإحالة، فضلاً عن عدم وجود إجراءات تتمحور حول احتياجات الطفل وتفضيلاته ومصالحه الفضلى.

ويخاطر هذا التردد، إلى جانب العوائق التي تحول دون الإفصاح والتي نوقشت في الفصول السابقة، والحاجة إلى تحسين الهياكل القانونية والمؤسسية على السواء، بالتسبب في تأخيرات كبيرة في الإبلاغ رسمياً عن حالات الاعتداء والحد من إمكانية حصول الأطفال الناجين من الاعتداء على الخدمات بصورة كاملة.

وكالات إنفاذ القانون والهياكل المؤسسية

تؤدي وكالات إنفاذ القانون في الأردن دوراً بالغ الأهمية في تحديد هوية الجناة، وحماية الأطفال، وإعلاء شأن العدالة في الحالات التي تنطوي على أذى يلحق بالأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا.

وتضطلع مديرية الأمن العام الأردنية، من خلال وحدة الجرائم الإلكترونية وإدارة حماية الأسرة والأحداث، بدور جهة إنفاذ القانون الرئيسية المسؤولة عن الاستجابة للحالات التي تنطوي على استغلال واعتداء جنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا الرقمية. وتعمل هذه الوحدات ضمن إطار مؤسسي معقد يتطلب التنسيق مع السلطة القضائية، والإدارات الأخرى التابعة لوزارة الداخلية، ومنظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات حماية الطفل ودعم الضحايا. ويُعد فهم القدرات الحالية لهذه الهياكل والتحديات والفرص المتاحة في إطارها أمراً أساسياً لتعزيز الاستجابات الوطنية.

في الوقت الحالي، تفرض البنية المركزية لإدارة حماية الأسرة والأحداث، التي يقع مقرها في عمّان، قيوداً على التحقيق في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، ولا سيما في المناطق النائية. وعلى الرغم من أن أجهزة إنفاذ القانون الأردنية أنشأت قدرات أساسية للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، لا تزال هناك فجوات في إمكانية الحصول على التدريب المتقدم والمتخصص. وبالمثل، تظل جهود الوقاية والتوعية المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا محدودة النطاق والتنسيق في الوقت الحالي، ما يشير إلى وجود فرص لمزيد من التطوير.

وبالتوازي مع الجهود المؤسسية، أحرز الأردن تقدماً ملحوظاً في تعزيز نظمه الأوسع نطاقاً لحماية الطفل والعدالة. وتعكس هذه الإصلاحات تزايد الاعتراف بأن الوقاية الفعالة من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا والاستجابة لهما تتطلب نهجاً شاملاً يجمع بين القدرات القوية في مجال إنفاذ القانون والأطر القانونية وأطر السياسات التي تكفل احترام حقوق الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال العنف والاستغلال.

العوائق الإجرائية أمام الوصول إلى العدالة

قد يواجه الأطفال في الأردن بعض التحديات الإجرائية عند السعي إلى تحقيق العدالة في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. ويمكن أن تؤثر هذه التحديات في قدرتهم على الإفصاح عن الحالات، وبدء الإجراءات القانونية، والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف والدعم في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك مدد التقادم، أي الفترة التي لا يعود من الممكن، بعد انقضائها، بدء إجراءات قانونية بشأن جريمة جنائية. وتتراوح هذه المدة في الأردن بين 3 سنوات للجنح و10 سنوات للجنايات، وتبدأ من تاريخ ارتكاب الجريمة.[26] بعبارة أخرى، لا تتجاوز المهلة المتاحة للأشخاص الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا 3 أو 10 سنوات للإفصاح عن تعرضهم لهما، تبعاً لخطورة الجريمة. وينطوي مجرد وجود مثل هذه المواعيد النهائية على خطر حماية الجناة من المساءلة، إذ قد تكون المهلة المتاحة للملاحقة القضائية قد انقضت بالفعل بحلول الوقت الذي يصبح فيه الناجي مستعداً للتحدث عما تعرض له. ولذلك، ولحماية الأطفال فعلياً وإعلاء حقهم في الوصول إلى العدالة، ينبغي إلغاء مدد التقادم لجميع الجرائم الجنسية المرتكبة ضدهم.

تتداخل هذه القيود الزمنية مع عوائق إجرائية إضافية متأصلة في نظام العدالة الجنائية، ولا سيما فيما يتعلق بقدرة الأطفال على تقديم الشكاوى. ففي الأردن، يجوز للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً تقديم شكوى جنائية بصورة مستقلة، في حين يتعين على من تقل أعمارهم عن 15 عاماً تقديم الشكوى من خلال أحد الوالدين أو الوصي القانوني.[27] وإذا تعارضت مصالح الطفل مع مصالح الوصي عليه، أو لم يكن للطفل شخص يمثله، يجوز للمدعي العام أن يتولى تمثيله.[28] وقد يشكل هذا الشرط في حد ذاته عائقاً أمام الوصول إلى العدالة، إذ قد يتردد الأطفال الأصغر سناً أو يحجمون عن الإفصاح عن الاعتداء لوالديهم في المقام الأول. ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يشكل إلقاء اللوم على الضحية والوصمة والعار عائقاً أمام الإفصاح والإبلاغ. ولهذه الأسباب، ينبغي أن يتمكن الأطفال من الإبلاغ بصورة مستقلة، مع تزويد المختصين والمؤسسات التي تتلقى هذه البلاغات بإجراءات مناسبة لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والتوجيه طوال عملية الإبلاغ. وتشير الرؤى المستخلصة من البلدان الأخرى التي نُفذ فيها مشروع "وقف الأذى" إلى قيمة هذه النهج، إذ سلط الأطفال الضوء على الدور الداعم للعاملين المدربين الذين ساعدوهم على مشاركة ما حدث لهم مع أُسرهم.

26 المملكة الأردنية الهاشمية (1961). قانون أصول المحاكمات الجزائية، المادتان 338، و339؛ حمزة أبو عيسى وناجي العريقات، "تقادم الدعوى الجزائية في القانونين الأردني والقطري"، ومجلة القانون والعدالة الجنائية، المجلد 9، العدد 1، حزيران/يونيو 2021، الصفحات 122–132.

27 المملكة الأردنية الهاشمية (1961). قانون أصول المحاكمات الجزائية، المادة 3-2.

28 المرجع نفسه.، المادة 3-3.

الإبلاغ الإلزامي والاتصال الأول بنظام العدالة

بمجرد تقديم شكوى، يصبح المدعي العام مختصاً ببدء التحقيقات الجنائية،[29] في حين تتولى الشرطة القضائية إجراء التحقيق الأولي، وجمع الأدلة، وإلقاء القبض على الجاني.[30]

في الممارسة العملية، ووفقاً للمشاركين في المقابلات، تكون نقطة الاتصال الأولى للطفل بنظام العدالة في كثير من الحالات عند تقديم بلاغ إلى مسؤولي الشرطة أو، من خلال أي عملية للإبلاغ الإلزامي، إلى إدارة حماية الأسرة والأحداث (التابعة للشرطة الأردنية). وعلى الرغم من أن هذا مسار إجرائي اعتيادي، أشار المشاركون في المقابلات إلى أن الأطفال غالباً ما يمرون بالمراحل الأولى من العملية من دون أن يتلقوا الإعداد الكافي أو الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لمساعدتهم على فهم الإجراءات القانونية المعنية والتعامل معها:

> **تبدأ العملية بإجراءات قانونية قبل أن تصل الحالة إلينا للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي. وفي بعض الأحيان، تعوق هذه الإجراءات عملنا. فالإجراءات القانونية شاقة على الضحايا وأُسرهم. ولذلك، عندما يخوضون هذه الإجراءات، التي تكون عادةً تجربة جديدة عليهم، ينتهي بهم الأمر إلى الرغبة في الانسحاب [...] وتخشى الأُسر أن يعرف شخص ما بالأمر، وتجعلهم الإجراءات يشعرون وكأنهم هم المشتبه فيهم، وما إلى ذلك [...] وهناك حالات لا تعود إلينا أبداً. بسبب هذه الإجراءات [...] وفي رأيي، ليس جميع العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث مختصين أو لديهم خلفيات في مجال الصحة النفسية تتيح لهم التعامل مع هذه الحالات. وبحكم كونهم موظفين قانونيين، فإنهم يلجأون إلى أساليب التحقيق، ما يدفع الحالة في نهاية المطاف إلى الشعور بالذنب. (مقدم الخدمة)**

ينبغي أيضاً فهم هذه الديناميات في ضوء التزامات الإبلاغ الإلزامي المنصوص عليها في التشريعات الوطنية. ويُلزم قانون حقوق الطفل لعام 2022 أي شخص يلجأ إليه طفل طلباً للمساعدة بعد تعرضه للاستغلال أو الاعتداء الجنسي بالإبلاغ عن الحالة إلى السلطات المختصة.[31] ويفرض القانون كذلك التزاماً أكثر صرامة على المختصين في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية بالإبلاغ عن هذه الحالات، وإلا تعرضوا لغرامة.[32] بالإضافة إلى ذلك، يُلزم قانون الحماية من العنف الأُسري لعام 2017 هؤلاء المختصين، في القطاعين العام والخاص على السواء، بالإبلاغ عن أي جريمة تُرتكب ضد طفل على يد أحد أفراد أُسرته، بما في ذلك حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، فور علمهم بها.[33] وقد يترتب على عدم الامتثال لذلك السجن مدة تصل إلى أسبوع واحد و/أو فرض غرامة.[34] ويعزز قانون العقوبات هذه الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ من خلال تجريم عدم إبلاغ الموظفين العموميين وبعض المختصين عن الجرائم التي تصل إلى علمهم أثناء أداء واجباتهم أو التأخر في الإبلاغ عنها، مع وجود استثناءات محدودة.[35]

أوضح عدد من المختصين أن **تنفيذ إجراءات الإبلاغ الإلزامي يمكن أن يكون أمراً صعباً**، وقد يكون أحياناً سبباً في تعرض الناجين وأُسرهم لمزيد من الصدمات، نظراً إلى ما يولونه من أهمية كبيرة للخصوصية والسرية:

> **كان التحدي الرئيسي الذي واجهته هو عندما أبلغت الأم بضرورة الإبلاغ الإلزامي.... فنحن نحرص على أن يكونوا على دراية بحدود السرية، ولا سيّما إذا كانت الحالة تتعلق بطفل وكنا ملزمين بالإبلاغ لمراعاة مصالح الطفل الفضلى. ولا نبدأ في جمع أي معلومات من دون موافقة... بيد أن التحدي تمثل في كيفية فهمهم للإبلاغ الإلزامي وارتباط ذلك بإدارة حماية الأسرة والأحداث [...] ومع أن الإبلاغ إلزامي، فإن الطريقة التي نتواصل بها معهم بشأن هذا الالتزام تساعد كثيراً. فنحن لا نعرضه [شرط الإبلاغ الإلزامي] بطريقة تنطوي على تهديد، ولا نقول: 'يجب القيام بذلك'، و'علينا أن نفعل ذلك!' بل نقوله بطريقة لطيفة ومتعاطفة، مع مراعاة أن الأم لا تزال في حالة صدمة وتفكر في أمور كثيرة. ونصغي إلى الأم بالقدر الذي تحتاج إليه، ولكن الإبلاغ إلزامي في نهاية المطاف. ونطمئنها بأنهم [إدارة حماية الأسرة والأحداث] سيتصلون بها وأنهم سيفعلون ذلك بسرية، [ونسألها] 'هل تريدين منا أن نطلب منهم الاتصال بك على هاتفك؟'. ونحاول طمأنتها، وفي الوقت نفسه نطلعها على حقيقة الوضع [...] وفي نهاية المطاف، هي تريد حماية طفلها، ولكن في البداية يكون هناك دائماً قلق وخوف [من التعامل مع إدارة حماية الأسرة والأحداث]. (مقدم الخدمة)**

تشعر بعض الأُسر، ولا سيما أُسر اللاجئين، بالتهديد بسبب الإبلاغ الإلزامي والتعامل مع نظام العدالة:

> **يخشى اللاجئون، نظراً إلى وضعهم، باستمرار العودة للحصول على الخدمة، ولا سيما بعد الإبلاغ الإلزامي، على الرغم من أننا نشرح لهم الإجراءات ونوضح أن الإبلاغ الإلزامي يصب في مصلحة الطفل الفضلى. (مقدم الخدمة)**

29 المرجع نفسه.، المادة 53.
30 المرجع نفسه.، المادة 8-1.
31 المملكة الأردنية الهاشمية (2022). قانون حقوق الطفل، المادة 22(أ).
32 المرجع نفسه.، المادتان 21، و31(أ).
33 المملكة الأردنية الهاشمية (2017). قانون الحماية من العنف الأسري، المادة 4(أ-1).
34 المرجع نفسه.، المادة 4(ج).
35 المملكة الأردنية الهاشمية. (1960). قانون العقوبات. المادة 207.

من ناحية أخرى، عندما تُحترم الخصوصية والسرية، وعندما يوضح مقدمو الخدمات للوالدين والأطفال على حد سواء ما يمكن توقعه بوضوح، يقول الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إن تطورات الحالات تكون إيجابية:

كان الأثر الإجمالي في الطفل إيجابياً... وكان الأثر إيجابياً بالقدر نفسه في الأم التي تلقت الخدمة في ظل سرية تامة، وفقاً لما طلبته. وكانت التجربة التي اكتسبها الطفل ممتازة. (مقدم الخدمة)

بصراحة، نادراً ما يرفض الناس الإبلاغ، ولا سيما في حالات الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت عندما تكون هناك صور ومقاطع فيديو، لأن مصلحة الطفل تأتي [في المقام الأول] بالنسبة إلى مقدمي الرعاية. وهم أقل اهتماماً بالفضائح، ونحرص بوجه خاص على أن يفهموا أننا نراعي السرية، ونضمن ألا يعلم أي فرد آخر من أفراد الأُسرة بالحالة. وقد حققنا بالفعل قصص نجاح انتهى فيها الاعتداء. ومنذ أن بدأنا [العمل على هذه الحالات]، لم نواجه قط حالة رفض فيها مقدمو الرعاية الإبلاغ عن الحالة. وتجدر الإشارة إلى أن مدير الحالة لا يخبر مقدمي الرعاية بأنه يتعين عليهم الإبلاغ. بل على العكس، يعرض عليهم إيجابيات وسلبيات جميع الخيارات المتاحة، سواء أبلغ عن الحالة أم لا، وفي نهاية المطاف يختار مقدمو الرعاية الإبلاغ الإلزامي. (مقدم الخدمة)

إجراءات المحكمة والحماية من إعادة التعرض للصدمة

أشار بعض المشاركين في المقابلات إلى أن تعامل الأُسر مع نظام العدالة قد يؤدي إلى تجارب سلبية بسبب اللقاءات غير المريحة مع موظفي إدارة حماية الأسرة والأحداث. ويرتبط هذا الخوف بصفة خاصة بعملية الاستماع إلى الأقوال، حيث يُتوقع من الأطفال الوقوف أمام قاضٍ ومدعٍ عام:

من المرجح بدرجة أكبر أن يتعين على الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء المثول أمام المدعي العام لتسجيل شكواهم رسمياً، وسيتعين عليهم مواجهة المعتدي، وقد يسبب ذلك لهم أذى نفسي أو صدمة نفسية. (مقدم الخدمة)

وقد أُشير إلى ذلك في مقابل حقيقة أن القانون الأردني يمنح السلطات القضائية خيارات لمنع الاتصال المباشر بين الأطفال والجناة أثناء الإجراءات الجنائية. وبالفعل، تسمح القواعد الإجرائية باستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك الاتصال المرئي، لحماية الشهود الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، شريطة اعتبار هذه التدابير ضرورية، وأن تظل تتيح لجميع الأطراف استجواب الشهادة ومناقشتها أثناء المحاكمة. غير أن تطبيق هذه التدابير ليس تلقائياً، ويظل خاضعاً لتقدير القضاة والمدعين العامين.[36] ينطبق الأمر نفسه على جلسات المحاكمة المغلقة، التي يجوز للمحكمة أن تأمر بعقدها حفاظاً على النظام العام أو الآداب العامة.[37] ومن شأن تطبيق هذه التدابير الوقائية بصورة متسقة، وفرض عقد جلسات مغلقة، إلى جانب وضع ضمانات أكثر وضوحاً لمنع أي اتصال بالجناة المزعومين، أن يساعد في الحد من خطر إعادة التعرض للصدمة للأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام التكنولوجيا).

وأشار أحد القضاة إلى أن هذه الإجراءات تُطبق بالفعل في المحكمة لحماية الأطفال، مسلطاً الضوء على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه هذه الضمانات:[38]

توجد في المحكمة الجنائية إجراءات خاصة للحد من إعادة تعرض الطفل للصدمة. فعلى سبيل المثال، لدينا غرفة مخصصة يمكن للأطفال فيها الإدلاء بشهاداتهم عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة (كاميرات المراقبة). ويتيح هذا الترتيب للطفل رؤية القاضي وهيئة المحكمة على شاشة، بينما يجلس مع أحد والديه أو الوصي عليه في غرفة منفصلة. وتمنع هذه العملية الطفل من مواجهة المعتدي مباشرةً، وبالتالي تجنُّب تعرضه لصدمة إضافية. وتمثل المحاكمات السرية ضمانة أساسية أخرى، إذ يقتصر الحضور على الأطراف المعنية، مثل مقدم الرعاية للطفل، والمدعى عليه، والمحامين، والمدعي العام. ويحظر القانون نشر المعلومات المتعلقة بهذه القضايا. وتعتبر الإجراءات سرية بموجب القانون. (مختص في مجال العدالة)

وفي الوقت نفسه، لم تُقيَّم بعد ممارسات من قبيل تسجيل المقابلات الجنائية أو بثها مباشرةً تقييماً كافياً من منظور يراعي آثار الصدمات التي قد يتعرض لها الأطفال الذين خضعوا للاستغلال والاعتداء الجنسي. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الحالات التي ربما كانت التكنولوجيات الرقمية متورطة فيها في الاعتداء، إذ قد يكون بعض الأطفال أكثر حساسية تجاه تسجيلهم أو تجاه وجود الكاميرات التي يستخدمها البالغون. وعلى الرغم من أن ذلك لا ينطبق على جميع الأطفال، فقد يثير لدى بعضهم مشاعر الضعف أو الإحراج أو الخوف من مزيد من انكشاف أمرهم. ولذلك، يلزم إجراء مزيد من البحوث لضمان أن يستند استخدام تسجيل الفيديو إلى مبادئ مراعية لآثار الصدمات، وأن يستجيب للاحتياجات والتفضيلات والمصالح الفضلى لكل طفل على حدة، مع تحقيق التوازن، في كل حالة على حدة، بين القيمة الإثباتية ورفاه الطفل النفسي.

36 المملكة الأردنية الهاشمية (1961). قانون أصول المحاكمات الجزائية، المادة 158-3.
37 المرجع نفسه.، المادتان 171، و213-2.
38 في إطار تعهد الأردن الذي قطعه في المؤتمر الوزاري العالمي لعام 2024 لإنهاء العنف ضد الأطفال، التزمت المملكة الهاشمية الأردنية بتركيب نظم كاميرات المراقبة في المحاكم بحلول عام 2030، لضمان توفير إجراءات عدالة ملائمة للأطفال على الصعيد الوطني. https://endviolenceagainstchildrenconference.org/country-pledge/jordan/

ومن التحديات الأخرى التي أشار إليها أحد العاملين في الخطوط الأمامية مشاركة عدد كبير من المختصين المختلفين في تقديم الخدمات وصولاً إلى الإجراءات القضائية، وبطء وتيرة تقدم الحالات عبر النظام القانوني، مشيراً إلى أن ذلك يزيد من "الضغط النفسي" و"التوتر" (مقدم الخدمة) اللذين يتعرض لهما الطفل، ما يزيد مرة أخرى من احتمال انسحاب الطفل أو أُسرته من القضية.

وقد تؤدي التحديات التي تحول دون الحصول على المساعدة القانونية إلى تفاقم هذه الصعوبات، من خلال الحد من قدرة الأطفال على التعامل مع الإجراءات الطويلة والمعقدة. وعلى الرغم من أن قانون حقوق الطفل يقر بحق الطفل في الحصول على المساعدة القانونية، بما في ذلك التمثيل أمام المراكز الأمنية والمدعين العامين والمحاكم، فإنه يجعل هذا الحق خاضعاً لأحكام التشريعات المنطبقة.[39] في الممارسة العملية، ينطوي ذلك على خطر تضييق نطاق الوصول إلى المساعدة القانونية، إذ يبدو أن الأحكام القانونية ذات الصلة في قانون الأحداث وقانون أصول المحاكمات الجزائية تكفل صراحةً التمثيل القانوني المجاني للأطفال المخالفين للقانون فحسب، ولا تكفله للأطفال ضحايا الجرائم.[40] وعلاوةً على ذلك، تُقدم المساعدة القانونية عادةً خلال مرحلة المحاكمة فقط، ما يترك الأطفال ضحايا الجرائم دون دعم خلال المرحلة الحاسمة من التحقيق،[41] التي يمكن أن تسهم فيها المساعدة القانونية المقدمة في الوقت المناسب على نحو أكثر فعالية في صون حقوقهم والتأثير في مآل القضية.

تحديات التحقيق والأدلة الرقمية

ينطوي التحقيق في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا على تحديات خاصة تتعلق بجمع الأدلة الرقمية وحفظها. وفي الواقع، أشار أحد القضاة إلى طول المدة اللازمة لاستكمال الحالات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وعزا ذلك جزئياً إلى الوقت الأطول الذي يستغرقه جمع الأدلة الرقمية:

> **على خلاف الجرائم التقليدية، التي توجد فيها غالباً مسرح جريمة مادي وأدلة جنائية ملموسة، نعتمد بشكل شبه حصري على الأدلة الرقمية، التي يمكن حذفها بسهولة. ويؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في الوقت والجهد اللازمين أثناء مرحلتي التحقيق والإجراءات القضائية على حد سواء. (مختص في مجال العدالة)**

يقر قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 صراحةً بالقيمة الإثباتية للأدلة الرقمية، سواء استُخرجت من الأجهزة الإلكترونية أم نظم المعلومات،[42] أم جرى الحصول عليها من السلطات الرسمية في بلدان أجنبية.[43] كما يحدد القانون إجراءات واضحة لجمع هذه الأدلة، إذ يجيز لموظفي إنفاذ القانون، بناءً على إذن من المدعي العام المختص أو المحكمة المختصة، تفتيش الأجهزة والنظم الإلكترونية المستخدمة في الجرائم الإلكترونية وفحصها وضبطها، وحفظ البيانات ذات الصلة لاستخدامها في الإجراءات القضائية.[44] ويؤكد القانون كذلك أن عناوين بروتوكول الإنترنت تشكل وسيلة إثبات مقبولة،[45] وينص على عقوبات بحق كل من يخفي الأدلة الرقمية أو يعبث بها أو يتلفها أو يلحق بها الضرر أو يتلف آثارها، أو يعرقل عمل السلطات المختصة في الوصول إليها.[46]

وعلى الرغم من أن هذه التدابير توفر إطاراً متيناً لجمع الأدلة الرقمية وحمايتها، يبدو أن القانون الأردني يفتقر إلى التزام عام بالاحتفاظ بالبيانات، يُلزم مقدمي خدمات الإنترنت والمنصات الإلكترونية بالاحتفاظ ببيانات المستخدمين لفترة زمنية محددة لأغراض التحقيق. وفي غياب مثل هذا الإطار، قد تتعرض الأدلة الرقمية الحيوية المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا لخطر الحذف قبل أن تتمكن السلطات من الحصول على الإذن القضائي اللازم للوصول إليها.

النهج المتمحور حول الطفل في التحقيقات والإجراءات

شدد العديد من المشاركين في البحث أيضاً على **الحاجة إلى توفير تدريب مناسب لموظفي إنفاذ القانون** بشأن التعامل مع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، وتهيئة بيئات تتمحور حول احتياجات الأطفال وتفضيلاتهم ومصالحهم الفضلى أثناء التحقيقات. ووفقاً لبعضهم، فإن تركيز موظفي إنفاذ القانون على الحصول على المعلومات بأسرع وقت ممكن لبدء الإجراءات القانونية يطغى على الحاجة إلى تهيئة بيئة مريحة وموثوقة للطفل. وعلاوةً على ذلك، قد لا تكون البيئة المادية في مرافق إدارة حماية الأسرة والأحداث ملائمة للأطفال دائماً، ما قد يزيد من القلق لدى الأطفال المعنيين.

أشار العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إلى ضرورة تعزيز الممارسات التي تراعي آثار الصدمات النفسية لدى موظفي إنفاذ القانون، ولا سيّما عند التعامل مع الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء. فعلى سبيل المثال، ذكر بعض المختصين أن موظفي إدارة حماية الأسرة والأحداث أدلوا بتعليقات غير ملائمة أو تصرفوا على نحو غير ملائم، كما يتضح، على سبيل المثال، من الاقتباس التالي:

39 المملكة الأردنية الهاشمية (2022). قانون حقوق الطفل.
40 انظر المملكة الأردنية الهاشمية (2014). قانون الأحداث، المادة. 21؛ المملكة الأردنية الهاشمية (1961). قانون أصول المحاكمات الجزائية، المادة. 208؛ المملكة الأردنية الهاشمية (2018). نظام المساعدة القانونية رقم 119 لعام 2018.
41 منظمة اليونيسف في الأردن، اتصال شخصي، أيار/مايو 2024.
42 المملكة الأردنية الهاشمية (2023). قانون الجرائم الإلكترونية، المادة 36(أ).
43 المرجع نفسه.، المادة 36(ب).
44 المرجع نفسه.، المادة 32.
45 المرجع نفسه.، المادة 36(ج).
46 المرجع نفسه.، المادة 36(د).

لقد عثروا عليها، ولكنهم، للأسف، عاملوها بقسوة، ووصفوها بأنها سليطة اللسان ومثيرة للمشكلات لأنها دافعت عن نفسها وتحدثت بصراحة [...] وللأسف، كان أصعب جزء في رحلة [اسم الفتاة] هو تعاملها مع الشرطة. وهذا أمر مخيب للآمال. فقد أدت معاملتهم القاسية لها ووصفها بأنها مثيرة للمشكلات إلى تعميق مشاعرها [...] وأعتقد أن هناك حاجة إلى تدريب متخصص لموظفي الشرطة بشأن كيفية التعامل مع الشباب الذين تعرضوا لصدمات. ويمكن لأسلوب تعاملهم أن يؤثر تأثيراً كبيراً فعلاً في استعداد الطفل للتفاعل مع النظام. (مقدم الخدمة)

تشير هذه الروايات إلى أوجه قصور إجرائية أعمق. وفي الواقع، لا ينظم قانون أصول المحاكمات الجزائية كيفية إجراء المقابلات الجنائية مع الأطفال ضحايا الجرائم، بمَن فيهم الأطفال الناجون من الاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام التكنولوجيا). ولا تشترط القواعد الحالية إجراء هذه المقابلات على أيدي مختصين مدربين تدريباً خاصاً، أو تحد من عدد المرات التي يجوز فيها استجواب الطفل، أو تلزم بتسجيل المقابلات بصورة منهجية بالصوت أو الفيديو لاستخدامها لاحقاً أمام المحكمة. ويزيد غياب هذه الضمانات من خطر تفاوت الممارسات والتعرض للإيذاء الثانوي، إذ قد يخضع الأطفال للاستجواب مراراً على أيدي موظفين غير مدربين وفي بيئات غير مهيأة لتلبية احتياجاتهم. إن وضع بروتوكولات واضحة لإجراء المقابلات تراعي آثار الصدمات، وإلزام جميع المختصين الذين يتعاملون مع الأطفال المعنيين، بمَن فيهم موظفو إنفاذ القانون على سبيل المثال لا الحصر، بتلقي تدريب على الممارسات التي تتمحور حول الطفل (أي إجراء المقابلات، وتوفير الخدمات، والتعامل مع حالات الإفصاح، وما إلى ذلك)، من شأنه أن يعزز حماية الطفل ويضمن جمع الأدلة بطريقة موثوقة ومراعية لاحتياجات الطفل.

كما تحدث المختصون أيضاً عن عدة حالات أدى فيها **شعور الأطفال بأنهم موضع لوم** أو عدم فهمهم وحمايتهم على نحو كامل إلى رغبة الأطفال أو أُسرهم في الانسحاب من أي تعامل مع نظام العدالة الرسمي. وتعكس هذه التجارب أوجه قصور أوسع نطاقاً في الإطار القانوني، الذي يفتقر إلى أحكام لحماية الأطفال ضحايا الجرائم وأُسرهم أو الشهود من الترهيب أو الانتقام، ولضمان سلامة الأشخاص الذين يقدمون لهم المساعدة. وعلى الرغم من أن قانون الحماية من العنف الأسري لعام 2017 استحدث نظاماً لأوامر الحماية التي تصدرها المحاكم في حالات العنف الأسري،[47] فإن هذه التدابير لا تنطبق إلا في الحالات التي يرتكب فيها الجريمة أحد الأقارب. وبالإضافة إلى ذلك، وباستثناء حالات الاتجار، لا يحصل الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي على الدعم النفسي أو المساعدة أثناء الإجراءات القانونية،[48] ما ينطوي على خطر زيادة شعورهم بالضعف.

الحصول على خدمات التعافي وإعادة الإدماج والتعويض

إضافةً إلى قدرة الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام التكنولوجيا) على المشاركة في الإجراءات القانونية بطرق تحمي مصالحهم الفضلى، ينبغي أن تتاح لهم بصورة منهجية خدمات التعافي وإعادة الإدماج، باعتبارها مكونات أساسية للعدالة وجبر الضرر. فعلى سبيل المثال، يقدم برنامج سلامة الطفل التابع لمؤسسة نهر الأردن خدمات شاملة لإعادة تأهيل الأطفال الذين تعرضوا للعنف، ويعمل على تعزيز قدرات منظمات حماية الطفل الأخرى من خلال التدريب وتبادل المعارف.[49] غير أنه لا توجد في الأردن أحكام قانونية صريحة تكفل هذا الحق، إذ يُعهد عادةً بإعادة تأهيل الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي إلى جهات خاصة ومنظمات غير حكومية.

في ظل غياب إجراءات وطنية محددة تعكس الطبيعة الخاصة للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا أو احتياجات الأطفال المعنيين، تسترشد إدارة الحالات بالإجراءات التشغيلية المعيارية الوطنية بشأن حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأُسري، إلى جانب الإجراءات الداخلية المعتمدة لدى وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم وإدارة حماية الأسرة والأحداث.[50] ويجري بصورة مستمرة تدريب مقدمي الخدمات على هذه الإجراءات،[51] إلا أن بناء القدرات المتخصصة في مجال العنف الجنسي باستخدام وسائل التكنولوجيا لا يزال يمثل حاجة ملحّة. وفي هذا الصدد، يمثل التعهد الذي قطعته الأردن بتطوير وتنفيذ برنامج لبناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين أثناء الخدمة بحلول عام 2027، بهدف تدريب الموظفين على تقديم خدمات الحماية للأطفال في المنزل والمدرسة والمجتمع المحلي والبيئات المتاحة عبر الإنترنت، فرصة بالغة الأهمية لسد هذه الفجوة.[52]

يمثل الحصول على التعويض عنصراً أساسياً آخر من عناصر الحق في العدالة للناجين، إذ يوفر اعترافاً بالضرر الذي لحق بهم وجبراً مادياً له. وبموجب التشريعات الأردنية، يجوز لضحايا الجرائم طلب التعويض إما أثناء الإجراءات الجنائية أو من خلال دعوى مدنية منفصلة.[53] غير أن اشتراط دفع الرسوم القانونية قد يثني الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي باستخدام التكنولوجيا، أو ممثليهم القانونيين، عن المطالبة بالتعويض، رغم وجود إجراءات تتيح تأجيل دفع هذه الرسوم في بعض الحالات.[54]

47 المملكة الأردنية الهاشمية (2017). قانون الحماية من العنف الأسري، المادة. 16.
48 مركز العدل للمساعدة القانونية، اتصال شخصي، شباط/فبراير 2024.
49 مؤسسة نهر الأردن، برنامج نهر الأردن لسلامة الطفل، جرى الاطلاع عليه في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2025.
50 منظمة اليونيسف في الأردن، اتصال شخصي، أيار/مايو 2024.
51 المرجع نفسه.
52 المؤتمر الوزاري العالمي الأول لإنهاء العنف ضد الأطفال (2024). تعهد الحكومة: الأردن
53 المملكة الأردنية الهاشمية (1961). قانون أصول المحاكمات الجزائية، المادة 6.
54 المرجع نفسه.، المادتان 55، و56.

6- جهود الوقاية والفرص المتاحة

كيف يمكن للسياسات أن تهيئ بيئات وقائية؟

يتطلب اتباع نهج شامل للوقاية التنسيق والتخطيط على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في التصدي للعنف الأسري والاتجار بالأطفال من خلال أطر مخصصة للسياسات، لم تضع الأردن بعد استراتيجيات أو سياسات محددة وشاملة تهدف إلى الوقاية من العنف ضد الأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي. ومع ذلك، نُفذت بعض الإجراءات المستهدفة. فعلى سبيل المثال، أطلق المركز الوطني للأمن السيبراني في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 حملة توعوية لتعزيز السلوك الأكثر أماناً على الإنترنت بين الأطفال.[55] نشرت هذه المبادرة مواد تفاعلية ملائمة لأعمار الأطفال، وقدمت إرشادات للوالدين بشأن حماية الأطفال عند استخدام الأجهزة الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي والألعاب المتاحة عبر الإنترنت. وسلطت الحملة الضوء على التهديدات الرئيسية، مثل الابتزاز الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت والبرمجيات الخبيثة، وحددت التدابير الوقائية الموصى بها.

يعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة حالياً على إعداد خطة عمل وطنية متعددة القطاعات لقضايا حماية الطفل والعنف الأسري والعنف ضد النساء والفتيات والاستجابة لها (2026–2030)، على أن تكون الخطة مراعية للنوع الاجتماعي ودامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.[56] ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى ستتناول الخطة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا أو ستتضمن تدابير محددة للوقاية منهما والاستجابة لهما. ولذلك، ينبغي عند وضع هذا الإطار إيلاء اهتمام خاص لضمان التصدي صراحةً لمختلف أشكال هذه الظاهرة، بما في ذلك المخاطر الناشئة مثل الابتزاز الجنسي ومواد الاعتداء الجنسي على الأطفال المُنشأة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

كيف يمكن لمختلف أصحاب المصلحة في المجتمع أن يؤدوا أدوارهم في جهود الوقاية؟

سلطت هذه الدراسة الضوء على الدور الذي يؤديه مختلف أصحاب المصلحة في الأردن فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وفي مجال الوقاية، قد يؤدي الوالدان، بصفة خاصة، دوراً أكثر مركزية في حماية الأطفال على الإنترنت، إذ يشير المسح إلى أنهم نادراً ما يرافقون أطفالهم حالياً أثناء تجاربهم على الإنترنت. ومن خلال تعزيز التواصل المفتوح والداعم بشأن استخدام الإنترنت والسلامة الجنسية، يمكن للآباء والأمهات تهيئة بيئات أسرية وقائية. ونظراً إلى أن مناقشة المسائل الجنسية غالباً ما تكون صعبة داخل الأُسر، وفقاً للمختصين الذين أُجريت معهم المقابلات، ينبغي للوالدين أن يحرصوا بنشاط على أن يكون المنزل مكاناً يشعر فيه الأطفال بالراحة في مشاركة مخاوفهم من دون خوف من العقاب أو إلقاء اللوم عليهم. ويمكن للآباء والأمهات في الأردن أيضاً توجيه أطفالهم بشأن ممارسات استخدام الإنترنت الآمن، ومساعدتهم على تقييم مدى موثوقية المحتوى أو المواقع الإلكترونية المتاحة عبر الإنترنت، والمشاركة معهم في الأنشطة المتاحة عبر الإنترنت لفهم تجاربهم الرقمية بصورة أفضل. ومن شأن تعزيز الأعراف الصحية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتصدي للوصمة المرتبطة بالاعتداء الجنسي أن يزيد من الحد من العوائق بين الوالدين وأطفالهم، بما ييسر التواصل داخل البيئة الأسرية ومشاركة التجارب على الإنترنت.

ووفقاً للمختصين المشاركين في المقابلات، تمثل المدارس أيضاً بيئات رئيسية للوقاية من العنف بين الأقران والاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، نظراً إلى أن معظم الأطفال يرتادون المدارس بانتظام في الأردن. ومن شأن استهداف المدارس في سياسات الوقاية أن يتيح الوصول إلى عدد كبير من الأطفال. ويمكن أن تصبح المدارس أماكن تُنظم فيها جلسات للتوعية بالمخاطر على الإنترنت وأساليب الاستدراج والسلوك الرقمي الآمن، مع إدماج التثقيف بشأن السلامة على الإنترنت في المناهج الدراسية. وعلاوةً على ذلك، يمكن تدريب موظفي المدارس ليصبحوا جهات فاعلة رئيسية في مجال تحديد الحالات وإحالتها، بما يضمن أن تطبق المدارس آليات دقيقة لحماية الطفل وصونه في الممارسة العملية.

كما سلطت هذه الدراسة أيضاً الضوء على ضرورة ترسيخ جهود الوقاية والفرص المتاحة في إطار المجتمع ككل، إذ تؤدي المواقف والسلوكيات السائدة دوراً في الطريقة التي يحدث بها الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن، شأنه في ذلك شأن سياقات أخرى مختلفة. وينبغي للمجتمعات المحلية أن تتصدى للعوامل الاجتماعية والثقافية الأوسع نطاقاً التي تتيح الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، بما في ذلك الأعراف الضارة القائمة على النوع الاجتماعي، والوصمة، والمواقف التي تلقي اللوم على الضحية. وتكشف تفاصيل الحالات التي عرضها المختصون الذين أُجريت معهم المقابلات عن الفوائد المحتملة لحملات التوعية العامة والتثقيف المجتمعي التي تتحدى المعتقدات التي تلقي اللوم على الضحايا أو تثبط الإبلاغ، بما يساعد الأُسر والمجتمعات المحلية على الاستجابة بصورة أكثر دعماً عند وقوع الاعتداء، وكذلك ردع الجناة عن إيذاء الأطفال دون أن تترتب على أفعالهم عواقب، على المستويين التشريعي والمجتمعي.

كيف يمكن للتشريعات ضمان مسؤولية المنصات الإلكترونية ومنع المزيد من العنف؟

تؤدي المنصات الإلكترونية ومقدمو خدمات الإنترنت دوراً محورياً في تشكيل البيئات التي يستخدمها الأطفال على الإنترنت، ومن ثم في الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. ومن خلال تصميم خصائص للسلامة، وإتاحة أدوات يسهل الوصول إليها للإبلاغ، ووضع نظم للكشف السريع عن المواد الضارة وإزالتها، يمكن للمنصات أن تساعد على منع تداول المحتوى المسيء، والحد من تعرض الأطفال للأذى على الإنترنت، وتقليص الفرص المتاحة للجناة لاستغلال الفضاءات الرقمية.

55 "المركز الوطني للأمن السيبراني يطلق حملة توعوية للأطفال بعنوان 'أنت البطل'"، جوردان تايمز، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

56 المؤتمر الوزاري العالمي الأول لإنهاء العنف ضد الأطفال (2024). تعهد الحكومة: الأردن؛ المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2024). منشور على فيسبوك؛ وكالة الأنباء الأردنية (2025). المجلس الوطني لشؤون الأسرة والبرنامج البحثي "النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي" يكشفان عن دراسة بشأن العنف ضد المراهقين في الأردن؛ وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "الأردن يطلق الخطة الوطنية للوقاية والاستجابة لقضايا حماية الطفل والعنف الأسري والعنف ضد النساء والفتيات"، 29 حزيران/يونيو 2026.

بموجب قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، يمكن تحميل الأشخاص المسؤولين عن إدارة موقع إلكتروني أو منصة للتواصل الاجتماعي أو صفحة عامة أو مجموعة أو قناة المسؤولية الجنائية عن المحتوى غير القانوني المستضاف عليها، بما في ذلك مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال. وتُفرض عليهم بعد ذلك العقوبات نفسها المقررة على الجاني.[57] ولذلك، يتجاوز القانون النهج المعتاد القائم على الإخطار والإزالة، إذ تشير صياغته إلى أن المسؤولية تنشأ بمجرد وجود المحتوى غير القانوني، وليس نتيجة عدم إزالته بعد الإخطار بوجوده. وفي المقابل، بالنسبة لأصحاب الحسابات الشخصية، لا تنشأ المسؤولية إلا عندما يرفضون إزالة المحتوى غير القانوني بعد أن يُطلب منهم ذلك من قِبل الشخص المُصوَّر أو الجهات المختصة.[58]

وفي حين ينشئ قانون الجرائم الإلكترونية حافزاً للمنصات الإلكترونية للكشف بصورة استباقية عن المحتوى غير القانوني وإزالته للحد من مخاطر تعرضها للمساءلة، فإنه لا يصل إلى حد فرض التزام صريح عليها بالقيام بذلك. وعلاوةً على ذلك، لا يُلزم القانون المنصات بإنشاء آليات يسهل الوصول إليها وواضحة وسهلة الاستخدام تتيح للمستخدمين الإبلاغ عن المحتوى غير القانوني. ومن شأن استحداث مثل هذه الالتزامات أن ييسر تحديد مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وإزالتها لاحقاً بصورة أسرع.

وإضافةً إلى الأحكام المبينة أعلاه، يجوز للمدعين العامين والمحاكم أن يأمروا المنصات الإلكترونية ومقدمي الخدمات بإزالة المحتوى غير القانوني أو تعطيله أو حجب الوصول إليه، وتعليق حسابات المستخدمين مؤقتاً، وحفظ جميع البيانات اللازمة لتحديد هوية الجاني أو نقلها وتيسير ملاحقته قضائياً.[59] وقد يترتب على عدم الامتثال فرض غرامات.[60] وفي حالات عدم الامتثال، أو عندما تقتضي الضرورة ذلك على وجه السرعة، يجوز للمدعين العامين والمحاكم أن يأمروا السلطات المختصة مباشرةً بحجب المنصة أو الخدمة أو الوصول إلى المحتوى غير القانوني.[61] ويجب على منصات التواصل الاجتماعي الأجنبية التي يزيد عدد مستخدميها في الأردن على 100,000 مستخدم إنشاء مكتب محلي لمعالجة طلبات السلطات القضائية والرسمية، وإلا تعرضت لتعليق الإعلانات وتقليص تدريجي لحركة البيانات عبر منصاتها.[62]

يركز النهج الحالي إلى حد كبير على إزالة المحتوى والمساءلة بعد وقوع الضرر، ما يفوّت فرصة اعتبار المنصات حلفاء فاعلين في مجال الوقاية. ويتطلب النهج القائم على حقوق الطفل للسلامة على الإنترنت فرض التزامات أقوى وأكثر استباقية على مقدمي الخدمات الرقمية لإدماج تدابير السلامة بالتصميم ضمن تطوير خدماتهم وتشغيلها. ويشمل ذلك إجراء تقييمات لمخاطر حقوق الطفل والسلامة؛ وتطبيق إعدادات للخصوصية تكون افتراضية لمستخدمي الخدمات من الأطفال للحد من ظهور بياناتهم للعامة ومن الاتصالات غير المرغوب فيها؛ وتعزيز الضمانات المتعلقة بنظم التوصية بالمحتوى للحد من تعرض الأطفال للمواد الاستغلالية أو ذات الطابع الجنسي؛ والحد من جمع البيانات الشخصية للأطفال وإنشاء ملفات شخصية لهم؛ ووضع ضمانات واضحة للتصدي للمخاطر التي تتيحها تقنيات الذكاء الاصطناعي. ومن شأن إدماج هذه الضمانات في تصميم المنصات وهندستها أن يساعد على منع الضرر قبل وقوعه، والحد من فرص الاستدراج والإكراه والتوزيع غير الرضائي للمحتوى الجنسي، وتهيئة بيئات رقمية أكثر أماناً للأطفال.

57 المملكة الأردنية الهاشمية (2023). قانون الجرائم الإلكترونية، المادة 25(أ).
58 المرجع نفسه.، المادة 25(ب).
59 المرجع نفسه.، المادة 33(أ).
60 المرجع نفسه.، المادة 33(ج).
61 المرجع نفسه.، المادة 33(ب).
62 المرجع نفسه.، المادة 37.

7- الوصول إلى الإنترنت واستخدامه بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن:

المخاطر والفرص

7- الوصول إلى الإنترنت واستخدامه بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن: المخاطر والفرص

مقدمة

يقدم هذا القسم بيانات عن الوصول إلى الإنترنت واستخدامه بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن. ويشمل معلومات عن الأنشطة المتاحة عبر الإنترنت، والمخاطر والأضرار المحتملة، والمهارات الرقمية. وغالباً ما تكون البيانات المتاحة على المستوى الوطني بشأن وصول الأطفال إلى الإنترنت واستخدامهم له شحيحة. وقد جمع مشروع "وقف الأذى" مؤشرات رئيسية بشأن استخدام الأطفال للإنترنت من خلال المسح الأسري لسد هذه الفجوة.

وقد يوفر فهم كيفية وصول الأطفال إلى الإنترنت، وما إذا كانوا يستخدمونه بانتظام أم لا، وما يفعلونه على الإنترنت، وكيف يشارك الوالدان في استخدامهم للإنترنت، رؤى بشأن كيفية تهيئة بيئة رقمية أكثر أماناً ومتعة للأطفال. غير أن الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (باستخدام التكنولوجيا) لا تتعلق في المقام الأول بما يفعله الأطفال على الإنترنت. وتُظهر بيانات مشروع "وقف الأذى" من البلدان الأخرى باستمرار أن الجناة يتصرفون بصورة انتهازية، مستخدمين الإكراه والتلاعب، ومستغلين أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجنسانية القائمة بالفعل، وكراهية النساء، وعدم كفاية شبكات الدعم، والثغرات في نظم الحماية، لارتكاب الاعتداءات ضد الأطفال عبر الإنترنت و/أو شخصياً.

ولذلك، ينبغي لأي جهود للوقاية أن تتجاوز النظر فيما يفعله الأطفال (أو ما ينبغي لهم فعله) على الإنترنت؛ إذ إن عدم القيام بذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى إلقاء اللوم على الضحية أو إلى معاملة الأطفال باعتبارهم متواطئين في الاستغلال والاعتداء اللذين تعرضوا لهما. وبدلاً من ذلك، تتطلب الوقاية نهجاً متعدد المحاور يركز على وضع عوائق أمام ارتكاب الاعتداءات، مع التصدي للأعراف والقيم وأوجه عدم المساواة التي تتيح للجناة استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً.

وكما أُشير سابقاً، أُجري المسح الأسري في الأردن بين كلٍّ من عامة السكان (المشار إليهم هنا باسم المواطنين) والسكان اللاجئين في مخيم الزعتري. وبناءً على ذلك، تغطي البيانات الواردة هنا كلا المجموعتين، مع إجراء مقارنات حيثما كان ذلك مناسباً.

الوصول إلى الإنترنت وتكرار الاستخدام

تشير نتائج المسح إلى أن الوصول إلى الإنترنت يكاد يكون شاملاً بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن، بصرف النظر عما إذا كانوا من المواطنين أو من مجتمع اللاجئين. وعُرّف "مستخدمو الإنترنت" بأنهم الأشخاص الذين استخدموا الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة السابقة للمسح. ومن بين المواطنين (العدد = 1,839)، كان 97 في المائة من[63] الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً الذين خضعوا للفحص قد استخدموا الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة السابقة. وبالمثل، كان 93 في المائة (العدد = 1,115) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً الذين خضعوا للفحص في مخيم الزعتري قد استخدموا الإنترنت خلال الفترة نفسها. كما قيّم المسح تكرار استخدام الأطفال للإنترنت. وبوجه عام، يتسم استخدام الإنترنت بمعدل مرتفع للغاية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن، سواء بين المواطنين أو بين المقيمين في مخيم الزعتري.

معدلات استخدام الإنترنت بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12و17 عاماً في الأردن

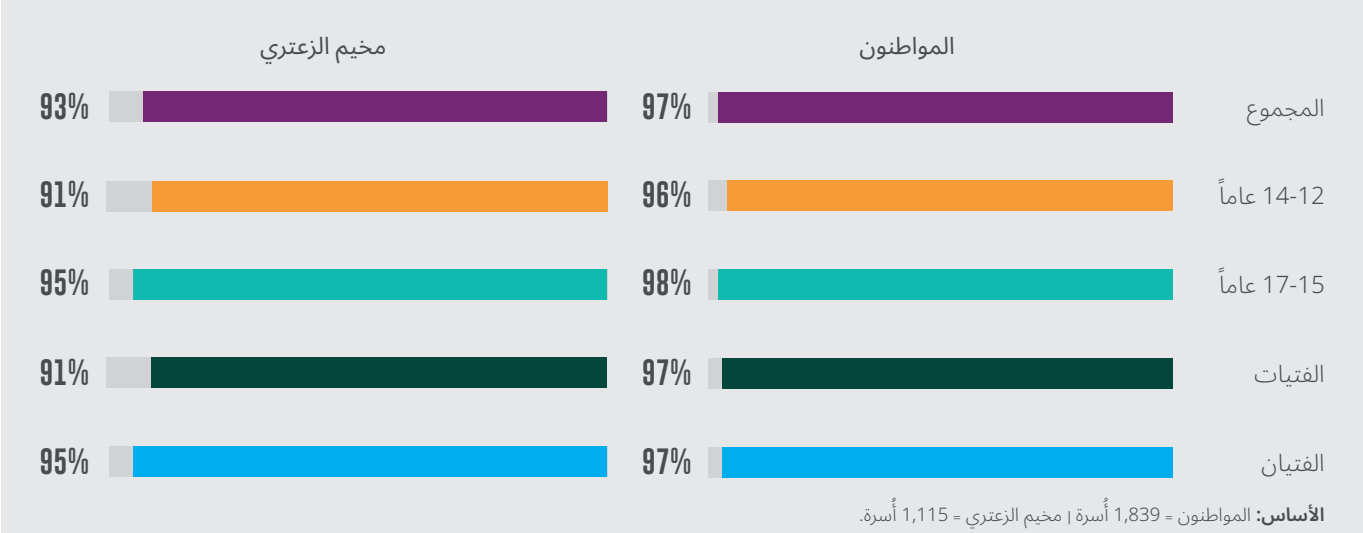

الأساس: المواطنون = 1,839 أُسرة | مخيم الزعتري = 1,115 أُسرة.

63 أثناء عملية جمع بيانات المسح، يقوم القائمون بالتعداد بزيارة منازل مختارة عشوائياً من أجل تحديد الأسر المعيشية المؤهلة للمشاركة في الدراسة. وفي كل أسرة معيشية مختارة عشوائياً، يستفسر القائمون بالتعداد عما إذا كان الفتيان والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً (في حال وجودهم في الأسرة المعيشية) قد استخدموا الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

معدل تكرار استخدام الإنترنت

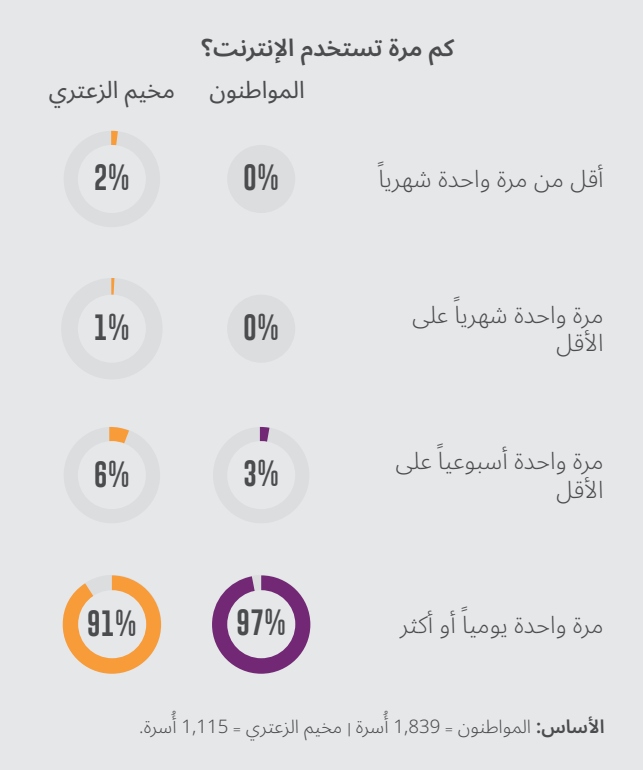

الأساس: المواطنون = 1,839 أُسرة | مخيم الزعتري = 1,115 أُسرة.

مكان استخدام الإنترنت

يُعد المنزل المكان الرئيسي للوصول إلى الإنترنت للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن. وبالنسبة إلى الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري، يشير ذلك عادةً إلى المأوى أو الكرفان الذي يقيمون فيه. ومن بين المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، كان استخدام الإنترنت في المنزل شبه شامل، إذ كان 98 في المائة يستخدمونه مرة واحدة يومياً أو أكثر. وفي مخيم الزعتري، كان الاستخدام اليومي للإنترنت في المنزل شائعاً أيضاً، إذ كان 92 في المائة يستخدمونه مرة واحدة يومياً أو أكثر. وعلى الرغم من أن 93 في المائة من الأطفال الذين شملهم المسح من المواطنين و76 في المائة من الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري كانوا ملتحقين بالمدرسة، تُظهر النتائج أن استخدام الإنترنت في المدرسة أو الكلية لا يزال محدوداً. ولم يسبق لأغلبية الأطفال (82 في المائة من المواطنين) استخدام الإنترنت في المدرسة، وارتفعت هذه النسبة إلى 97 في المائة في مخيم الزعتري. ويشير ذلك إلى أن فرص التعلم الرقمي القائمة على المدارس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً محدودة إلى حد كبير في الأردن.

وكان استخدام الإنترنت في مراكز التسوق أو مقاهي الإنترنت غير شائع بوجه عام، ما يشير إلى أن الأماكن التجارية العامة لا تمثل مصدراً متكرراً لوصول الأطفال إلى الإنترنت. وقد لا تكون هذه الأسئلة منطبقة على الأطفال في مخيم الزعتري.

الأماكن الأكثر شيوعاً لاستخدام الإنترنت بين الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت وتتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً

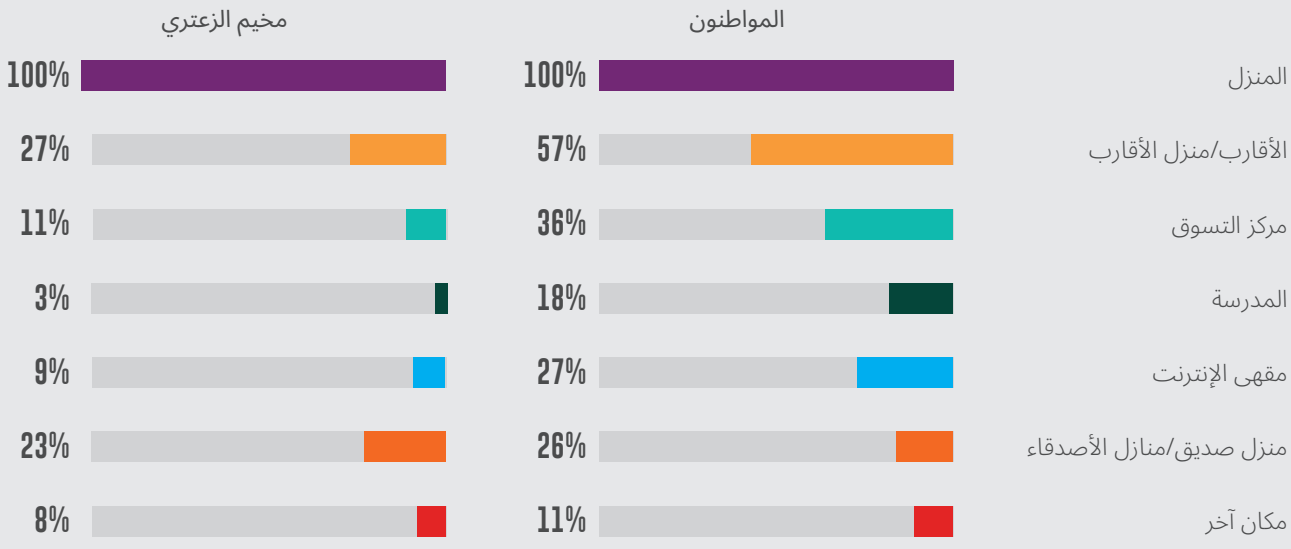

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 1,030 | مخيم الزعتري = 535.

* سؤال متعدد الاختيارات

7- الوصول إلى الإنترنت واستخدامه بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن: المخاطر والفرص

الجهاز المستخدم لتصفح الإنترنت واستخدامه

تمثل الهواتف المحمولة الأداة الرئيسية للوصول إلى الإنترنت بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن، بصرف النظر عن الفئة السكانية. وكان الهاتف المحمول هو الجهاز المهيمن بفارق كبير، إذ يستخدمه 96 في المائة من الأطفال في كلتا المجموعتين. وكانت الأجهزة الأخرى أقل شيوعاً، إذ كان 23 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً يستخدمون أجهزة الكمبيوتر (المكتبية أو المحمولة أو الدفترية)، في حين كان استخدامها نادراً (7 في المائة) بين الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري. وبالمثل، كان 20 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً و15 في المائة من الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري يستخدمون الأجهزة اللوحية. أما استخدام سماعات الواقع الافتراضي، فهو شبه معدوم.

الأجهزة الأكثر شيوعاً للوصول إلى الإنترنت بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً

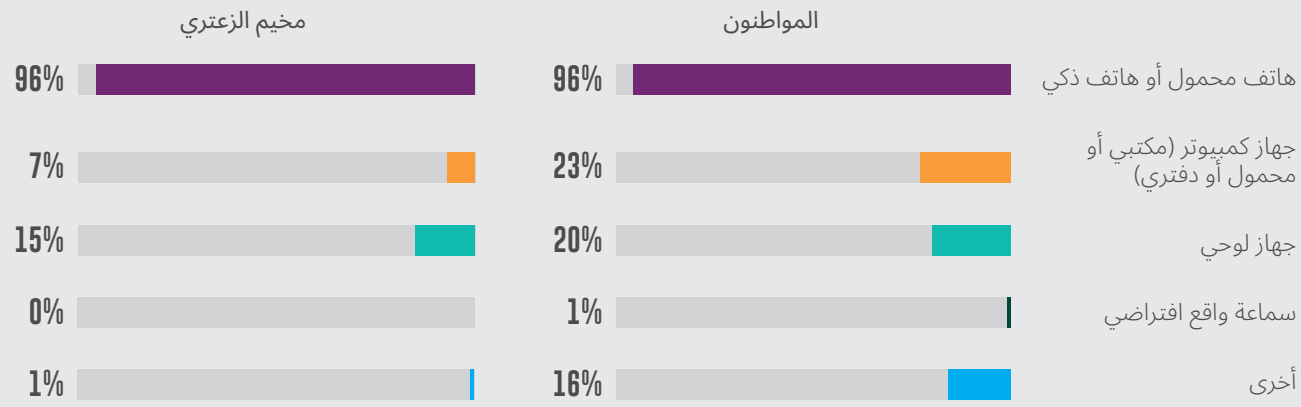

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 1,030 | مخيم الزعتري = 535.

هل تشارك هذا الهاتف المحمول أو الهاتف الذكي مع آخرين؟

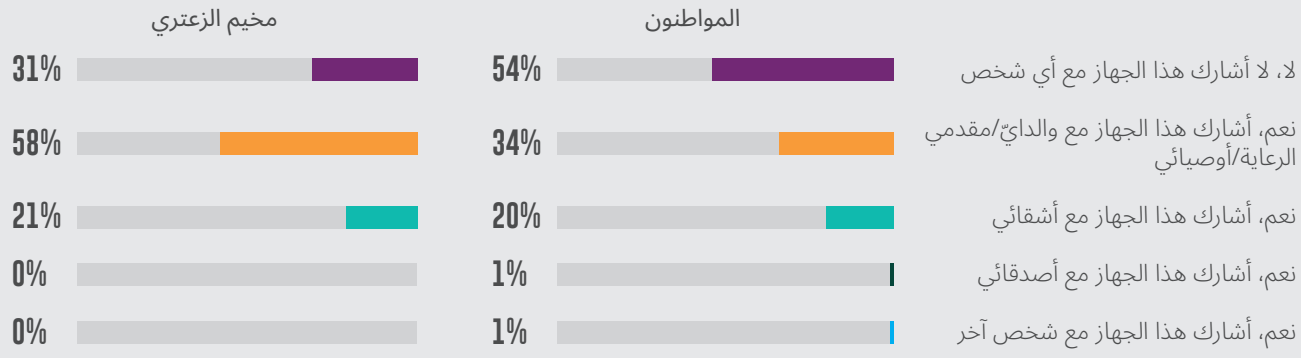

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت ويستخدمون هاتفاً محمولاً أو هاتفاً ذكياً، المواطنون = 987 | مخيم الزعتري = 513.

العوائق أمام الوصول إلى الإنترنت واستخدامه

يواجه الأطفال في الأردن عوائق متعددة أمام الوصول إلى الإنترنت، مع وجود بعض الفروق الملحوظة بين المواطنين والأطفال المقيمين في مخيم الزعتري. وتُظهر بيانات المسح أن 17 في المائة فقط من المواطنين الذين شملهم المسح وتتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، و7 في المائة من الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري، يستطيعون دائماً الوصول إلى الإنترنت متى أرادوا ذلك. وبوجه عام، يواجه الأطفال المقيمون في مخيم الزعتري مزيداً من العوائق الهيكلية والمتعلقة بالموارد، بما في ذلك محدودية الاتصال بالإنترنت، ونقص الكهرباء، وارتفاع التكاليف، ومشاركة الأجهزة. وعلى النقيض من ذلك، يرجح أن يواجه المواطنون الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً قيوداً مرتبطة بالوقت والقيود التي يفرضها الوالدان أو المعلمون.

العوائق أمام الوصول إلى الإنترنت واستخدامه

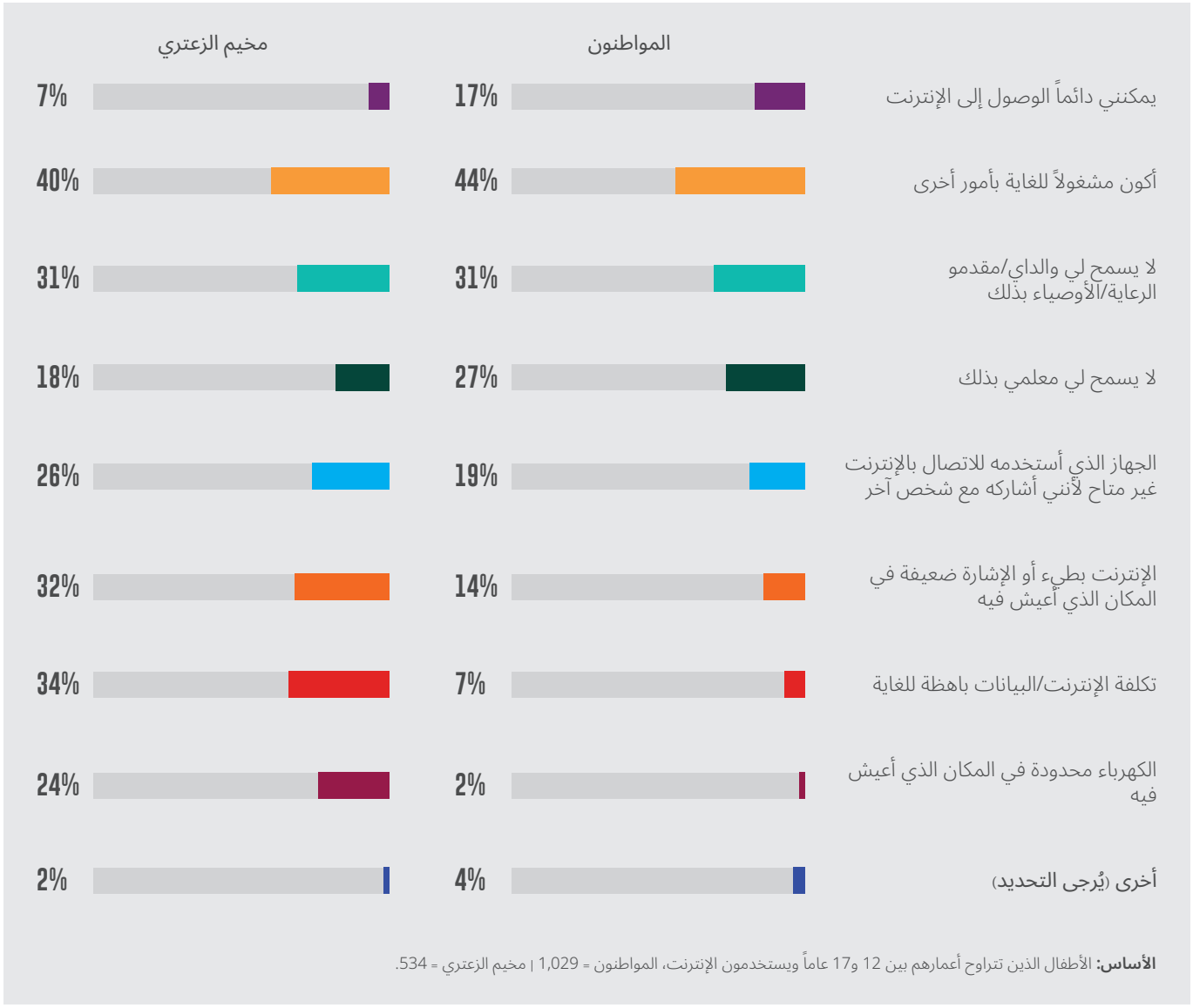

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 1,029 | مخيم الزعتري = 534.

الأنشطة المتاحة عبر الإنترنت والمشاركة فيها

بحث المسح في أنواع الأنشطة المتاحة عبر الإنترنت التي يشارك فيها الأطفال مرة واحدة أسبوعياً أو أكثر. وتُظهر البيانات أن الأطفال في الأردن يشاركون في مجموعة واسعة من الأنشطة المتاحة عبر الإنترنت، مع وجود بعض الاختلاف بين المواطنين والأطفال المقيمين في مخيم الزعتري. وكانت المشاركة في الأنشطة التعليمية والأنشطة المتاحة عبر الإنترنت للحصول على المعلومات شائعة بين المجموعتين، وإن كانت أعلى بين المواطنين.

وكثرت أيضاً الاستعانة بالإنترنت للتواصل الاجتماعي بين المجموعتين، وهو أمر شائع كذلك في أجزاء أخرى من العالم. ومن اللافت أن التحدث إلى أفراد الأسرة أو الأصدقاء الذين يعيشون بعيداً كان أعلى قليلاً بين الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري (65 في المائة) منه بين المواطنين (61 في المائة)، وهو ما يعكس على الأرجح ظروف حياتهم، ويوضح إحدى الطرق التي يمكن أن تساعد بها التكنولوجيا الرقمية في الحفاظ على العلاقات مع أفراد الأسرة البعيدين.

وأُبلغ عن أنشطة الترفيه على نطاق واسع، وكانت الأكثر شيوعاً بين مجموعتي الأطفال، وهو ما يتشابه مع بلدان أخرى. وكانت معظم الأنشطة متقاربة إلى حد كبير بين المجموعتين، غير أن نسبة المواطنين الذين مارسوا الألعاب المتاحة عبر الإنترنت بانتظام كانت أعلى (61 في المائة)، مقارنةً بنسبة 43 في المائة في مخيم الزعتري. ويستخدم ربع الأطفال في كلتا المجموعتين الإنترنت لطلب الدعم العاطفي.

7- الوصول إلى الإنترنت واستخدامه بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن: المخاطر والفرص

الأنشطة التي يشارك فيها الأطفال عبر الإنترنت مرة واحدة أسبوعياً على الأقل

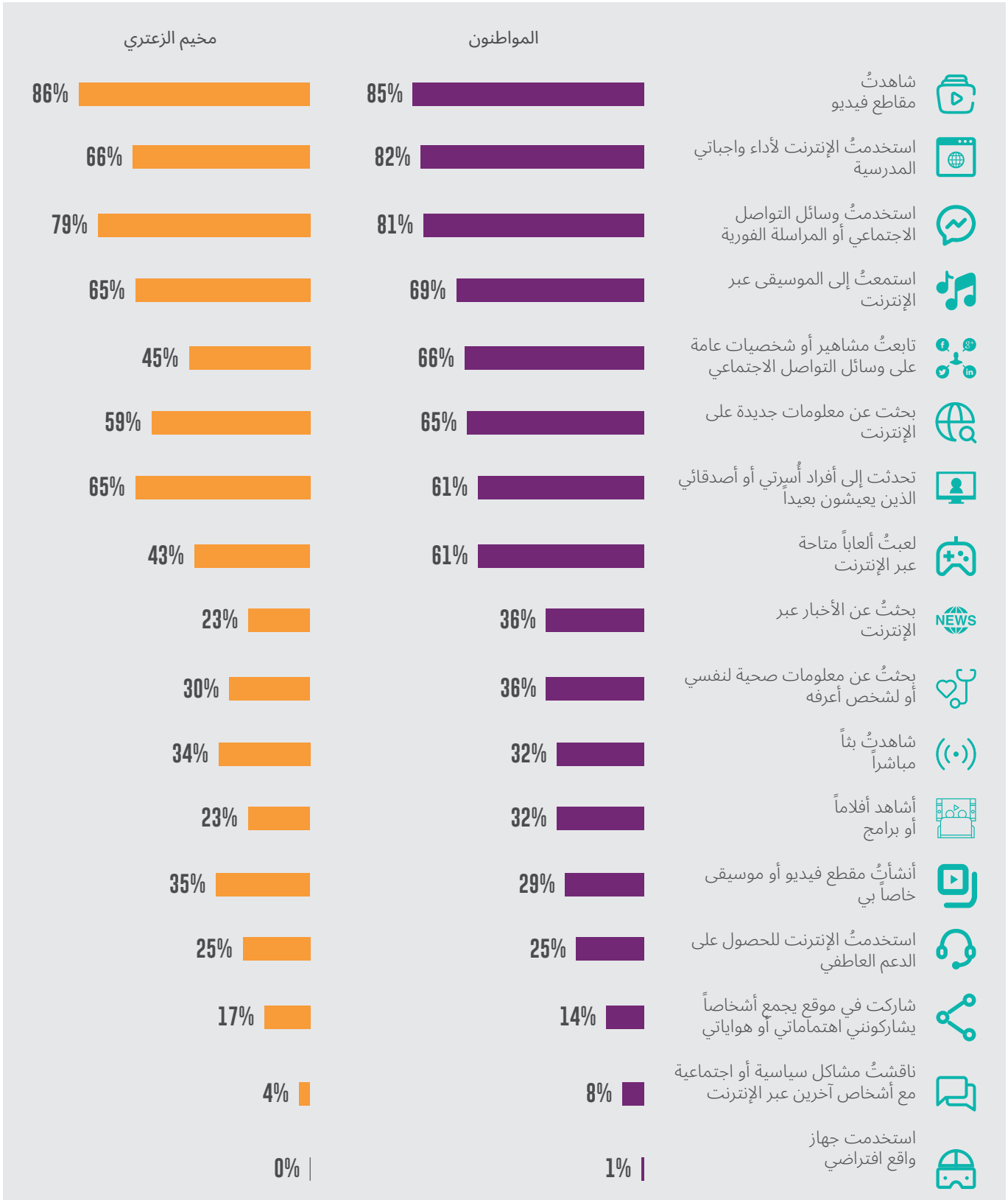

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 1,030 | مخيم الزعتري = 535.

التطبيقات المستخدمة

يستخدم الأطفال في الأردن مجموعة متنوعة من المنصات والتطبيقات الرقمية. وكان استخدام يوتيوب وسناب شات وفيسبوك وفيسبوك ماسنجر شائعاً للغاية بين المواطنين والأطفال المقيمين في مخيم الزعتري على حد سواء. وكان المواطنون أكثر ميلاً إلى استخدام إنستغرام، في حين كان الأطفال المقيمون في مخيم الزعتري أكثر ميلاً إلى استخدام واتساب. ويستخدم الأطفال في الأردن أيضاً منصات مخصصة للألعاب أو الترفيه. فقد استخدم 13 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً روبلوكس، مقابل 6 في المائة فقط من الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري، في حين نادراً ما استخدمت أي من المجموعتين تويتش. واستخدم 19 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً و10 في المائة من الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري تقنيات رقمية ناشئة، مثل My AI على سناب شات، ما يعكس الإقبال المبكر على المنصات المدمج فيها الذكاء الاصطناعي بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في الأردن. وكان استخدام التطبيقات المرتبطة بالواقع الافتراضي، مثل بي ريل وأدوات الذكاء الاصطناعي التابعة لتطبيق لاين، شبه معدوم.

التطبيقات أو المواقع الإلكترونية المستخدمة سابقاً

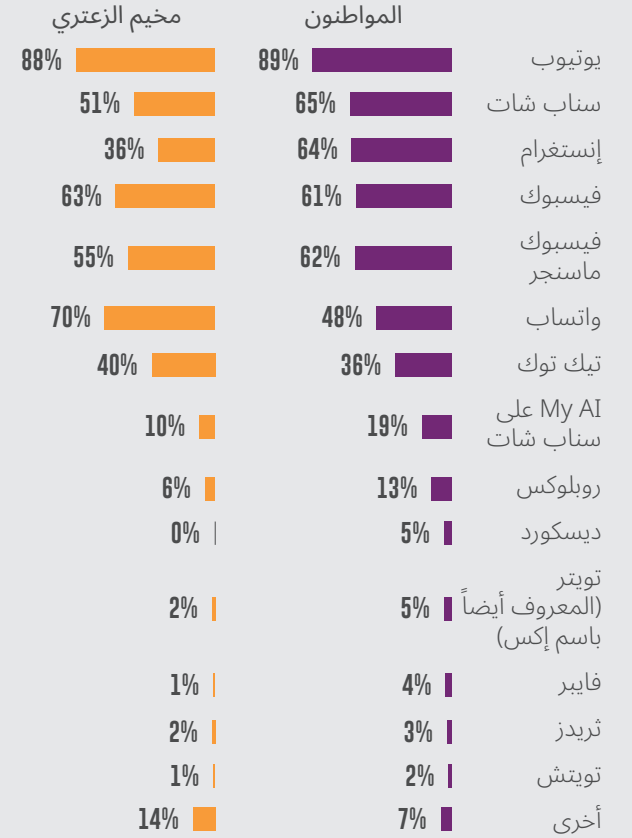

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 1,030 | مخيم الزعتري = 535.

استخدام المنصات والمواقع الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

كان استخدام منصات أو مواقع إلكترونية تعتمد على الذكاء الاصطناعي أعلى بكثير بين المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً (61 في المائة) منه بين الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري (32 في المائة). ومن بين الأطفال الذين استخدموا الذكاء الاصطناعي، كان الاستخدام الأكثر شيوعاً هو البحث عن المعلومات، يليه الاستعانة به للمساعدة في أداء الواجبات المدرسية من المنزل.

استخدام المنصات والمواقع الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً والذين استخدموا منصات أو مواقع إلكترونية تعتمد على الذكاء الاصطناعي

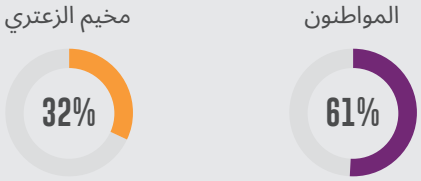

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 1,014 | مخيم الزعتري = 512.

أسباب استخدام الذكاء الاصطناعي

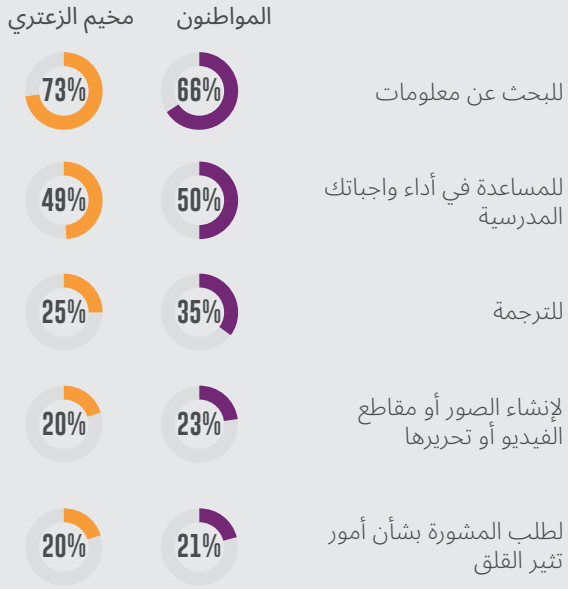

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت وسبق لهم استخدام منصات أو مواقع إلكترونية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، المواطنون = 618 | مخيم الزعتري = 164.

المخاوف بشأن الذكاء الاصطناعي

كانت المخاوف بشأن الذكاء الاصطناعي شائعة بين المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً والأطفال المقيمين في مخيم الزعتري على حد سواء. وكان التخوف الأكثر شيوعاً هو احتمال استخدام الأشخاص الذكاء الاصطناعي للاحتيال على الآخرين أو خداعهم، وقد أشار إليه 42 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً و39 في المائة من الأطفال في مخيم الزعتري. وبالمثل، أعرب 39 في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً و38 في المائة من الأطفال في مخيم الزعتري عن قلقهم إزاء استخدام الذكاء الاصطناعي لنشر معلومات زائفة.

وأعرب عدد أقل من الأطفال عن مخاوف بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي في فرص العمل المستقبلية، إذ كان 15 في المائة من المواطنين و14 في المائة من الأطفال في مخيم الزعتري يشعرون بالقلق من أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى فقدانهم وظائفهم المستقبلية. وكانت المخاوف بشأن تقديم الذكاء الاصطناعي نصائح سيئة أعلى قليلاً بين الأطفال في مخيم الزعتري (22 في المائة) مقارنةً بالمواطنين (16 في المائة). وفضلت نسبة ملحوظة من الأطفال الذين شملهم المسح عدم مشاركة آرائهم بشأن المخاوف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك 31 في المائة من المواطنين و33 في المائة من الأطفال في مخيم الزعتري. وفي الوقت نفسه، أفاد 9 في المائة من الأطفال المواطنين و14 في المائة من الأطفال في مخيم الزعتري بأن أياً من المخاوف المدرجة لا يثير قلقهم.

أوجه القلق بشأن الذكاء الاصطناعي

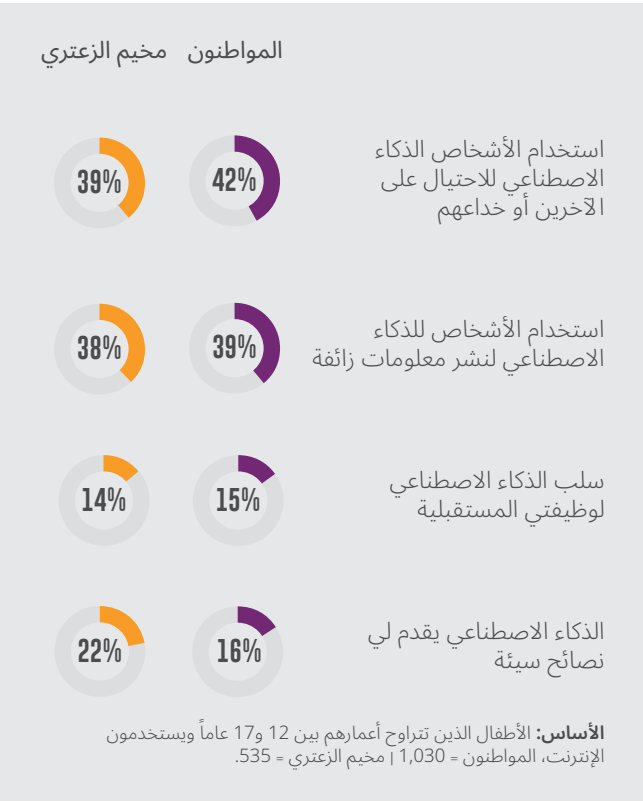

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 1,030 | مخيم الزعتري = 535.

المخاطر والأضرار على الإنترنت

مع تزايد انخراط الأطفال في المنصات الرقمية، تنطوي تجاربهم على الإنترنت على فرص ومخاطر كبيرة على حد سواء. ففي حين يمكن للإنترنت أن يعزز التعلم والإبداع والتواصل الاجتماعي، فإنه يعرض المستخدمين من الأطفال أيضاً لمواقف ضارة قد تؤثر في سلامتهم ورفاههم. ويقدم هذا القسم بيانات عن ثلاثة مجالات رئيسية تثير القلق: (1) الحالات التي يلتقي فيها الأطفال شخصياً بأشخاص تعرفوا إليهم لأول مرة عبر الإنترنت، و(2) التعرض لرسائل الكراهية والمحتوى العنيف، و(3) العنف بين الأقران باستخدام وسائل التكنولوجيا. ويكتسي فهم مدى تعرُّض الأطفال لهذه المخاطر أهمية أساسية للحد من الأذى وتعزيز بيئات أكثر أماناً على الإنترنت للأطفال.

الالتقاء شخصياً بأشخاص تعرفوا عليهم لأول مرة عبر الإنترنت

بحث المسح ما إذا كان الأطفال قد التقوا، خلال العام الماضي، بأي شخص شخصياً كانوا قد تعرفوا إليه لأول مرة عبر الإنترنت. ومن بين المواطنين، أفاد 15 في المائة بأنهم التقوا شخصاً وجهاً لوجه كانوا قد تعرفوا إليه في البداية عبر الإنترنت، في حين أفاد 9 في المائة فقط من الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري بأنهم عقدوا مثل هذه اللقاءات.

الالتقاء شخصياً بأشخاص تعرفوا عليهم لأول مرة عبر الإنترنت

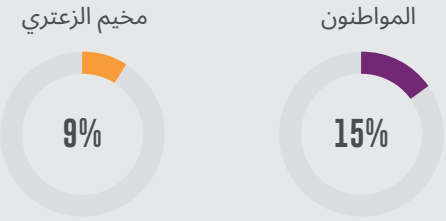

ج-5- خلال العام الماضي، هل سبق أن التقيت شخصاً وجهاً لوجه كنت قد تعرفت إليه لأول مرة عبر الإنترنت؟

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 1,028 | مخيم الزعتري = 534.

من بين الأطفال الذين عقدوا مثل هذه اللقاءات شخصياً، وُصفت التجربة عموماً بأنها إيجابية. وأفادت الأغلبية بأنهم شعروا بالسعادة، بما في ذلك 72 في المائة من المواطنين و86 في المائة من الأطفال في مخيم الزعتري. وكان الشعور بالحماس شائعاً أيضاً، إذ أشار إليه 41 في المائة من المواطنين و34 في المائة من الأطفال في مخيم الزعتري. وأفادت نسبة أقل من المواطنين بأنهم شعروا بالفخر (13 في المائة)، مقارنةً بنسبة بلغت 2 في المائة فقط من الأطفال في مخيم الزعتري. وكانت المشاعر السلبية أقل وروداً. فقد أشار 3 في المائة من المواطنين و4 في المائة من الأطفال في مخيم الزعتري إلى الشعور بالخوف، في حين أشار 7 في المائة و2 في المائة، على

التوالي، إلى الشعور بالقلق. وأشار عدد قليل للغاية من الأطفال إلى الشعور بالاكتئاب (1 في المائة) أو التهديد (1 في المائة). وعلى الرغم من أن هذا النشاط يمثل تجربة إيجابية وشائعة بصورة متزايدة بالنسبة إلى معظم الأطفال، تسلط هذه النتائج الضوء أيضاً على أهمية تقديم إرشادات بشأن كيفية التعرف على التفاعلات غير الآمنة على الإنترنت وكيفية إدارة اللقاءات الشخصية، للتخفيف من المخاطر المحتملة.

شعور الأطفال عند الالتقاء شخصياً بشخص تعرفوا عليه لأول مرة عبر الإنترنت

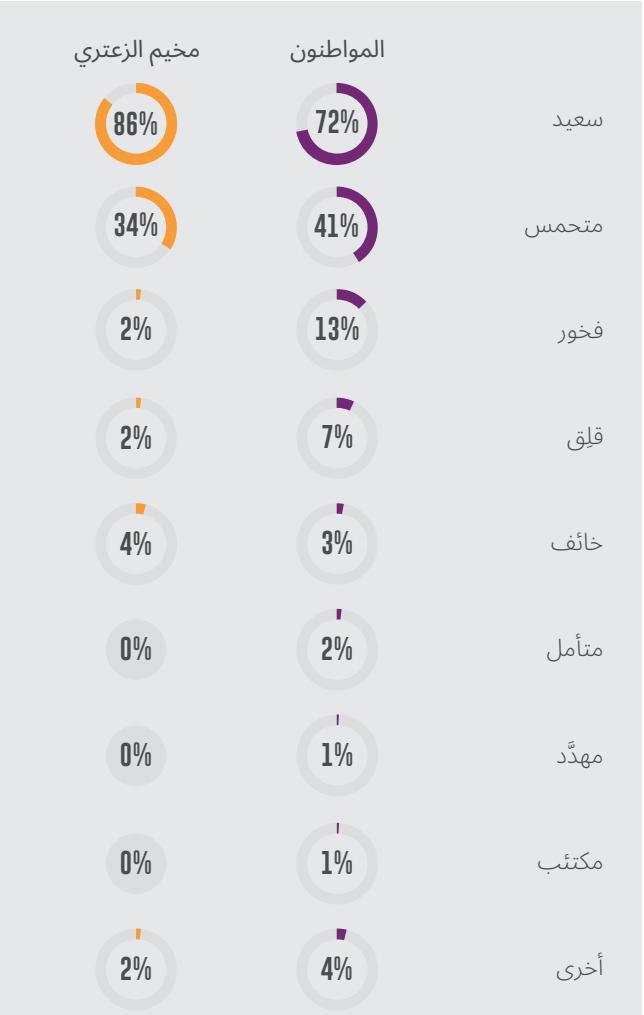

الأساس: الأطفال الذين التقوا شخصياً بشخص كانوا قد تعرفوا إليه لأول مرة عبر الإنترنت، المواطنون = 152 | مخيم الزعتري = 50.

التعرض لرسائل الكراهية والمحتوى العنيف على الإنترنت

بحث المسح أيضاً في تعرُّض الأطفال لرسائل الكراهية والصور الدموية أو العنيفة على الإنترنت. ومن بين المواطنين، تعرض 45 في المائة من الأطفال لرسائل كراهية خلال العام الماضي. وكان ذلك أقل شيوعاً بين الأطفال في مخيم الزعتري (26 في المائة).

وكان التعرض للصور الدموية أو العنيفة أعلى إلى حد ما، سواء بين المواطنين (50 في المائة) أو الأطفال في مخيم الزعتري (38 في المائة). وتبرز هذه النتائج أهمية مواصلة التثقيف والتوجيه بشأن السلامة الرقمية لمساعدة الأطفال على التعامل مع المحتوى الضار على الإنترنت والتكيف معه، مع الدعوة إلى أن تعتمد الشركات سياسات أفضل للإشراف على المحتوى لتجنُّب تعريض الأطفال لمحتوى يُحتمل أن يكون ضاراً.

التعرض لرسائل الكراهية على الإنترنت

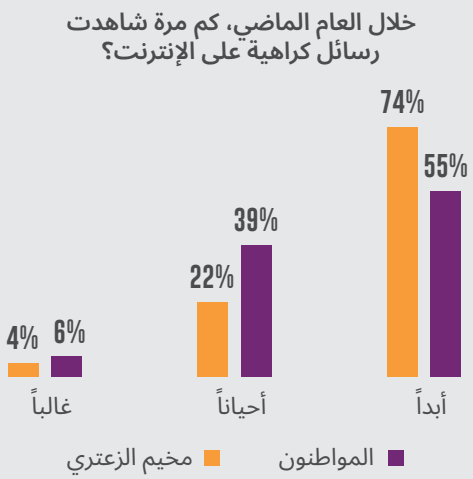

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 985 | مخيم الزعتري = 522.

التعرُّض لمحتوى عنيف على الإنترنت

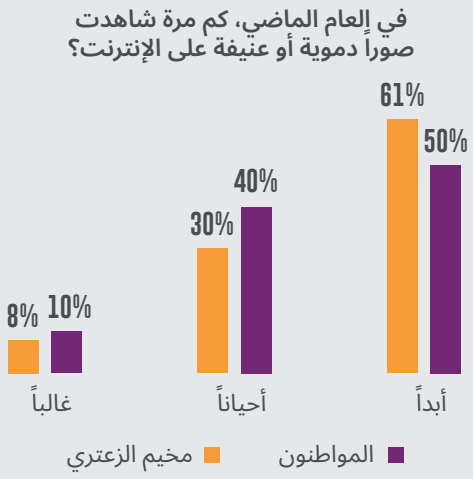

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 999 | مخيم الزعتري = 519.

التعرض للعنف بين الأقران باستخدام وسائل التكنولوجيا

أظهر المسح أن نسبة كبيرة من الأطفال في الأردن يتعرضون للإيذاء العاطفي والنفسي من أقرانهم. فعلى سبيل المثال، شعر 16% من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً و15% في مخيم الزعتري بالتهديد من قِبل أطفال آخرين خلال العام الماضي. وتعرَّض ما يصل إلى 30 في المائة من المواطنين الذين شملهم المسح وتتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً لنشر أطفال آخرين شائعات كاذبة عنهم. وعلى الرغم من أن معظم هذه التجارب حدثت شخصياً، وقع نحو حالة واحدة من كل خمس حالات عبر أجهزة رقمية أو أجهزة متصلة بالإنترنت.

العنف بين الأقران

عندما شعرت بالتهديد من قِبل طفل (أو عدة أطفال)، كيف حدث ذلك؟

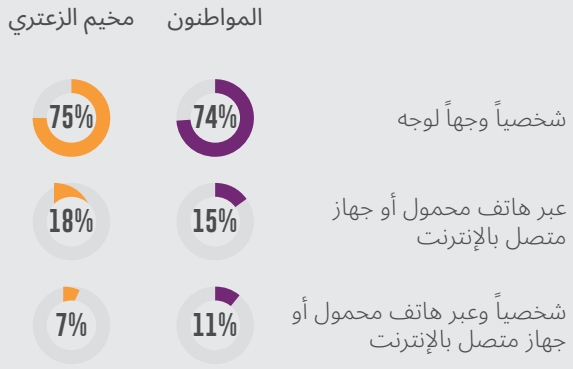

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت وشعروا بأن طفلاً واحداً أو أكثر يهددهم، المواطنون = 118 | مخيم الزعتري = 56.

العنف بين الأقران

عندما سخر منك أطفال آخرون بهدف إيذائك أو إحراجك، كيف حدث ذلك؟

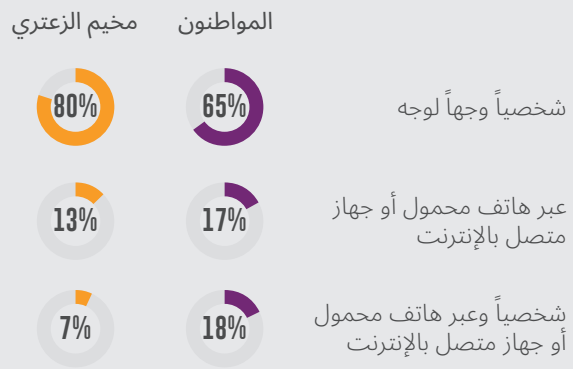

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت وتعرضوا لسخرية أطفال آخرين منهم بهدف إيذائهم أو إحراجهم، المواطنون = 187 | مخيم الزعتري = 76.

العنف بين الأقران

عندما تجاهلك أطفال آخرون أو استبعدوك، كيف حدث ذلك؟

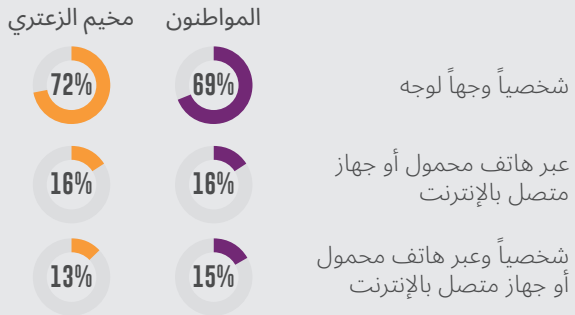

الأساس: الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت وتجاهلهم أطفال آخرون أو استبعدوهم، المواطنون = 211 | مخيم الزعتري = 95.

العنف بين الأقران

عندما نشر شخص ما شائعات كاذبة عنك، كيف حدث ذلك؟

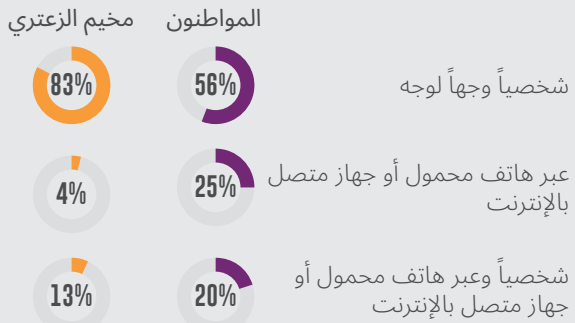

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت ونشر أطفال آخرون شائعات كاذبة عنهم، المواطنون = 228 | مخيم الزعتري = 71.

المهارات الرقمية

قيّم المسح المهارات الرقمية التي أفاد بها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت. وبوجه عام، كانت المهارات الرقمية التي أفاد بها الأطفال مرتفعة لدى كلٍّ من الأطفال المواطنين والأطفال المقيمين في مخيم الزعتري، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة التفاعلات على الإنترنت ومشاركة المحتوى. وكانت الفروق بين المجموعتين أكثر وضوحاً فيما يتعلق ببعض المهارات المرتبطة بالسلامة والخصوصية على الإنترنت. وكان الأطفال المواطنون أكثر ميلاً من الأطفال المقيمين في مخيم الزعتري إلى الإفادة بمعرفتهم بكيفية الإبلاغ عن المحتوى الضار على وسائل التواصل الاجتماعي (82 في المائة مقابل 69 في المائة)، وكيفية تغيير إعدادات الخصوصية (78 في المائة مقابل 66 في المائة). وأفاد ما يزيد قليلاً على نصف الأطفال في كلتا المجموعتين

بمعرفتهم بكيفية التحقق مما إذا كان من الممكن الوثوق بأحد المواقع الإلكترونية، إذ أفاد 57 في المائة من الأطفال المواطنين والأطفال المقيمين في مخيم الزعتري على حد سواء بثقتهم في امتلاك هذه المهارة. ويشير ذلك إلى أنه في حين يمتلك العديد من الأطفال مهارات رقمية عملية واجتماعية، فقد تكون مهارات الثقافة الرقمية النقدية المرتبطة بتقييم المعلومات المتاحة عبر الإنترنت أقل تطوراً.

المهارات الرقمية المبلغ عنها ذاتياً

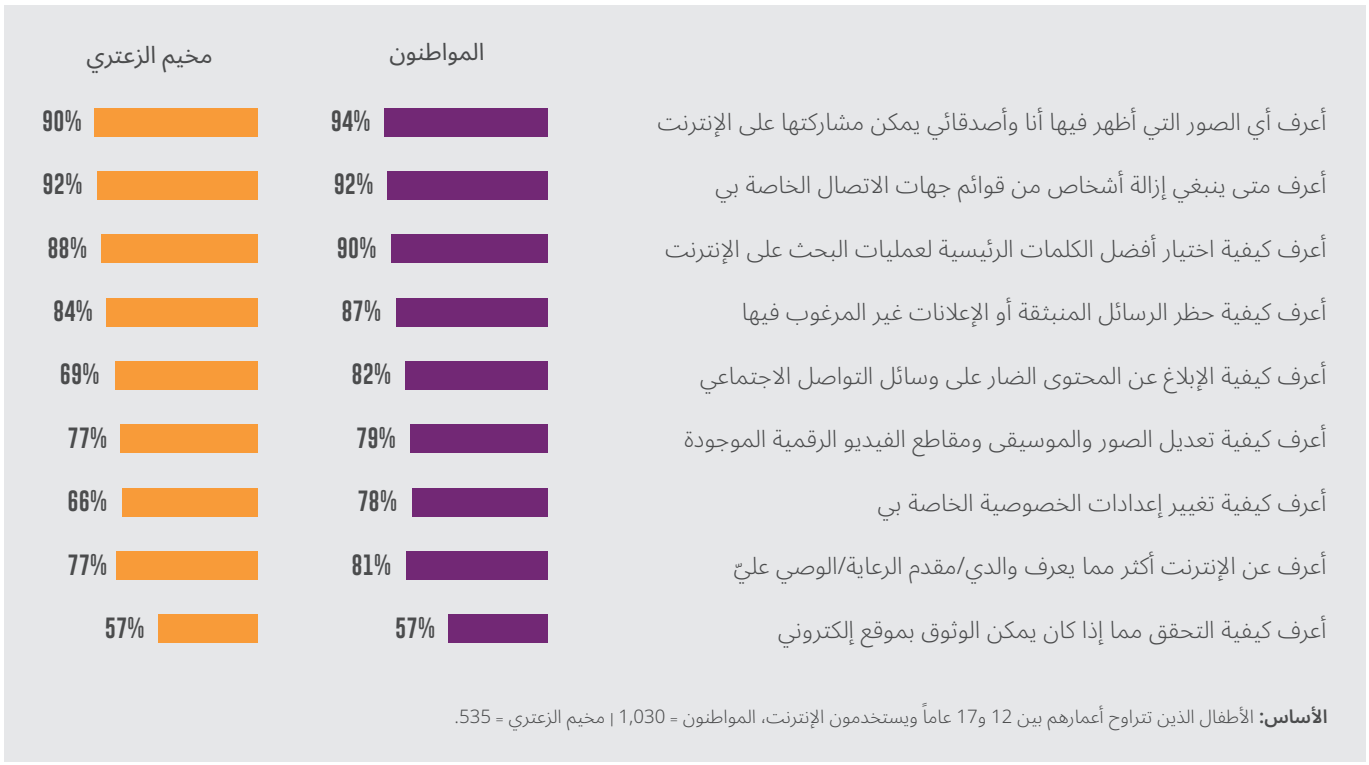

الأساس: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً ويستخدمون الإنترنت، المواطنون = 1,030 | مخيم الزعتري = 535.

8- الخلاصة

8- الخلاصة

تسلط النتائج الضوء على أن انتشار الوصول إلى الإنترنت بين الأطفال في الأردن، مع كون الهواتف المحمولة الأداة الرئيسية لذلك، لا يحول دون أن تؤثر العوائق الهيكلية والأسرية والاجتماعية في تجاربهم على الإنترنت ومواطن ضعفهم. وتؤثر محدودية الاتصال بالإنترنت، ومشاركة الأجهزة، والقيود التي يفرضها الوالدان أو المؤسسات في إمكانية الوصول، ولا سيما بالنسبة إلى الأطفال في أوساط اللاجئين.

ولا يزال من الصعب تحديد حجم الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن بسبب استبعاد وحدات المسح الحساسة والقيود المتعلقة بحماية المشاركين، غير أن الرؤى المستخلصة من البيانات النوعية تكشف عن وجود عناصر عبر الإنترنت في كثير من الحالات. وتؤثر الأعراف القائمة على النوع الاجتماعي تأثيراً قوياً في ديناميات الاعتداء، إذ غالباً ما تستدرج فتيات على أيدي رجال أكبر سناً، في حين يواجه الفتيان عوائق خاصة أمام الإفصاح، تتفاقم بسبب الخوف والوصمة والقيود الأسرية أو القانونية.

تؤدي الأُسر والمدارس أدواراً محورية في الوقاية والكشف وتقديم الدعم. ويمكن للوالدين تهيئة بيئات أسرية وقائية يسودها التواصل، في حين تمثل المدارس أماكن رئيسية لتحديد حالات الاعتداء وتيسير الإفصاح عنها وزيادة الوعي. غير أن أوجه القصور في التوجيه الذي يقدمه المعلمون والوالدان، والنزاعات الأسرية، ومحدودية التثقيف بشأن السلامة على الإنترنت، والمقاومة الثقافية لمناقشة الموضوعات الجنسية، تعوق الوقاية الفعالة.

توفر النظم القانونية ونظم العدالة في الأردن إطاراً أساسياً من خلال قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، والضمانات الإجرائية، ووحدات إنفاذ القانون المتخصصة. ومع ذلك، تشكل مدد التقادم، ومركزية الخدمات، وبطء سير القضايا، ومحدودية المساعدة القانونية، ومحدودية الإجراءات المراعية لآثار الصدمات، والثغرات في الاحتفاظ بالأدلة الرقمية، عوائق أمام تحقيق العدالة. وغالباً ما يواجه الأطفال إعادة التعرض للصدمة في المحاكم، كما أن إمكانية الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة التأهيل والتعويض ليست متسقة.

وتوفر المبادرات الناشئة، مثل حملات التوعية، وخطط العمل متعددة القطاعات المزمع وضعها، وبناء قدرات العاملين الاجتماعيين بحلول عام 2027، فرصاً لتعزيز خدمات الوقاية والحماية والتعافي. وستكون التنقيحات المستهدفة للتشريعات، وعمليات العدالة التي تتمحور حول الطفل، والتدريب المتخصص للأُسر والمدارس ومقدمي الخدمات، أموراً أساسية لضمان حماية الأطفال بالكامل، وتحسين الإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا وملاحقتها قضائياً، وضمان وصول الناجين إلى العدالة والتعافي وإعادة الإدماج. وبوجه عام، يمثل اتباع نهج متعدد المستويات يجمع بين التدخلات التشريعية والمؤسسية والأسرية والتعليمية والمجتمعية أمراً بالغ الأهمية للوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا في الأردن والاستجابة لهما بفعالية.

مع وضع هذه الخطوات الإيجابية والتحديات في الاعتبار، يختتم هذا التقرير بتوصيات قائمة على الأدلة نوقشت في حلقات عمل وجرى التحقق من صحتها مع خبراء وأصحاب مصلحة وطنيين في عمّان في شباط/فبراير 2026. غير أنه لضمان فعالية هذه التوصيات، من المهم التصدي للوصمة والعار الكامنين وراء هذه الظاهرة، اللذين يؤديان في كثير من الأحيان إلى تجاهل حقيقة أن الأطفال المعنيين ضحايا للاعتداء، وأن لهم الحق في الحصول على الدعم والتفهم، وليس إصدار الأحكام عليهم.

9- التوصيات

يتطلب "وقف الأذى" الناجم عن الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا اتخاذ إجراءات شاملة ومستدامة من جانب جميع أصحاب المصلحة – الأُسر، والمجتمعات المحلية، وممثلي الحكومة، وأجهزة إنفاذ القانون، ومختصي العدالة وخدمات الدعم الاجتماعي، وقطاع التكنولوجيا والاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي حين يمثل الأطفال جزءاً من الحل، فإن الأذى الناجم عن هذه الأشكال من العنف الجنسي يُلزم البالغين بالتحرك لحمايتهم؛ وينبغي توخي الحذر حتى لا يُلقى على عاتق الأطفال عبء حماية أنفسهم من الأذى من دون دعم. وتندرج التوصيات المفصلة التالية للعمل في الأردن ضمن ثمانية استنتاجات رئيسية مستخلصة من بيانات مشروع "وقف الأذى"، وقد أُشير إلى الفئات المختلفة من أصحاب المصلحة المعنية بتنفيذها. غير أن جميع إجراءات العمل الموصى بها مترابطة، وتكون أكثر فعالية إذا نُفذت بصورة منسقة.

الاستنتاج (1)

تخلق الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي مواطن ضعف يمكن أن يستغلها مرتكبو الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا.

1- الدعوة إلى اتباع نهج متمحور حول الطفل في مجال الحماية وإدارة المخاطر

أ. تعزيز الاستجابات الفورية لحماية الطفل عقب الإفصاح عن التعرض للاعتداء، بما يضمن إجراء تقييمات شاملة للمخاطر ووضع خطط للسلامة تتماشى مع الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف (2016) والإجراءات التشغيلية المعيارية الوطنية (2018).

ب. تعزيز الاستجابات للحالات عالية الخطورة (مثل المخاطر المرتبطة بالشرف وزواج الأطفال)، بما في ذلك وضع مسارات واضحة للإحالة، وتدابير للحماية، واتخاذ إجراءات منسقة مع وزارة التنمية الاجتماعية والسلطات القضائية.

ج. ضمان أن تكون آليات الإبلاغ والخدمات متاحة وشاملة للفتيان، والتصدي للوصمة والعوائق الاجتماعية التي تحول دون الإفصاح والوصول إلى العدالة.

2- تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة وإشراك المجتمع المحلي

أ. تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، بما يشمل الحكومة، والمجتمع المدني، وقادة المجتمع المحلي، والمعلمين، ومجموعات الشباب، والأُسر، وشركات التكنولوجيا، من أجل تعزيز الأعراف الاجتماعية الإيجابية، وتحسين السلامة الرقمية، وتوسيع نطاق آليات الإبلاغ الآمنة والمتاحة.

ب. الحد من مواقف إلقاء اللوم على الضحية من خلال إشراك المجتمع المحلي بصورة مستهدفة ورسائل لتغيير السلوك، بالتنسيق مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة والشركاء المعنيين.

ج. تعزيز جهود التوعية المجتمعية طويلة الأجل والملائمة ثقافياً، بالتنسيق مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة والشركاء، للتصدي للمفاهيم الخاطئة، والتأكيد على خطورة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا، وتشجيع استجابات أسرية داعمة، وتعزيز السلوك القائم على الاحترام والسلامة على الإنترنت.

3- إضفاء الطابع المؤسسي على بناء القدرات والتدريب المهني

أ. بناء قدرات إدارة حماية الأسرة والأحداث والممارسين العاملين في الخطوط الأمامية بشأن أشكال الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، وتقنيات إجراء المقابلات المراعية لآثار الصدمات، والإجراءات الآمنة للتعامل مع الأدلة الرقمية.

ب. إضفاء الطابع المؤسسي على بناء القدرات المتخصصة للمعلمين، والأخصائيين الاجتماعيين، وإدارة حماية الأسرة والأحداث، ووحدة الجرائم الإلكترونية، والمدعين العامين، والقضاة، بما يضمن اتساق التدريب مع الأطر الوطنية وتركيزه على تحديد حالات الاعتداء، وتيسير إفصاح الأطفال بطريقة ملائمة لهم، وتخطيط السلامة، والأعراف الاجتماعية التي تؤثر في طلب المساعدة، ومبادئ حقوق الطفل ذات الصلة.

الاستنتاج (2)

يعزز الإطار القانوني الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي ويدعمها، ما يخلق مواطن ضعف إضافية للفتيان والفتيات الذين يتعرضون للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا داخل المجتمعات المحلية والأُسر، حيث تلقي الأُسر والمجتمعات المحلية أحياناً اللوم عليهم أو تزيد من إيذائهم.

4- إصلاح التشريعات والسياسات

أ. الاعتراف صراحةً في تشريعات حماية الطفل وخطط العمل الوطنية بأن العنف المرتبط بالشرف، وزواج الأطفال دون سن 18 عاماً، وانتقام الأُسرة، تمثل مخاطر مرتبطة بالإفصاح عن العنف الجنسي، بما في ذلك الاعتداء الذي تيّسره وسائل التكنولوجيا.

ب. تعزيز الإصلاحات القانونية لضمان حماية جميع الأطفال، سواء أكانوا فتيات أم فتياناً، حماية كاملة من الجرائم الجنسية بموجب القانون؛ واعتماد إطار قانوني محايد من حيث النوع الاجتماعي يتضمن عقوبات متناسبة.

ج. تعزيز الاعتراف بالفتيان وإبرازهم بوصفهم ضحايا محتملين للعنف الجنسي ضمن السياسات الوطنية وأطر حماية الطفل وتوفير الخدمات.

د. مراجعة التشريعات والسياسات وممارسات إنفاذ القانون وتنقيحها لضمان تطبيق تدابير الحماية والعقوبات ودعم الناجين على قدم المساواة على جميع الأطفال؛ وينبغي أن تكفل التوجيهات عدم إلقاء اللوم على الأطفال مطلقاً.

الاستنتاج (3)

يؤدي الوالدان دوراً بالغ الأهمية في حماية الأطفال، غير أن مجموعة من العوامل المرتبطة بالأسرة قد يستغلها الجناة وقد تعوق الإفصاح.

5- وضع برامج تدخلية في مجال الأسرة وتربية الأبناء تستند إلى أدلة علمية وتمويلها

أ. وضع برامج لتربية الأبناء قائمة على الأدلة وتمويلها (عبر الإنترنت وشخصياً)، وتعزيز الوساطة المتوازنة، والتوجيه، والحوار، والقواعد الملائمة لأعمار الأطفال.

ب. تزويد الوالدين بالمهارات اللازمة لتمكين الأطفال من استخدام الإنترنت بأمان، وفهم الخصوصية، والفرص المتاحة على الإنترنت.

ج. تعزيز المبادرات المنزلية المتعلقة بالسلامة الرقمية، من خلال تقديم إرشادات عملية واستجابات داعمة دون إلقاء اللوم أو اللجوء إلى العقاب.

د. تعزيز التربية الإيجابية غير العقابية، والتواصل القائم على الثقة، ومشاركة الآباء في الرعاية، مع ضمان حصول الأمهات على الدعم الملائم لاحتياجاتهن.

ه. معالجة البيئة الأسرية ورفاه مقدمي الرعاية باعتبارهما عاملين من عوامل الخطر والحماية؛ وإدماج فحص المخاطر المتعلقة بالعنف أو النزاعات داخل الأسرة.

و. إدماج ممارسات التأديب الإيجابي والإدارة البناءة للسلوك ضمن البرامج الوطنية لتربية الأبناء.

ز. توسيع نطاق الحصول على خدمات الصحة النفسية للأطفال والمراهقين والدعم النفسي والاجتماعي المتكامل لمقدمي الرعاية.

ح. تمويل حملات وطنية لتعزيز التربية الإيجابية، وتقاسم مسؤوليات الرعاية، والنهج المراعية للحساسيات الثقافية.

الاستنتاج (4)

تمثل البيئة المدرسية مساحة حاسمة لتحديد حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا والوقاية منها، وأحياناً لتيسير الإفصاح عنها.

6- وضع تدخلات قائمة على المدارس وتمويلها

أ. إدخال برامج إلزامية لمحو الأمية الرقمية في المدارس، تغطي السلامة على الإنترنت، وتقييم المحتوى، والتنمر الإلكتروني، والخصوصية، والتفاعلات الاجتماعية المسؤولة.

ب. استخدام أدوات تعليمية تفاعلية وقائمة على الأدلة (مثل تطبيقات محوسبة بأسلوب الألعاب، ومقاطع الفيديو، وحلقات العمل التي خضعت لتقييم سليم لأثرها) لتعزيز وعي الأطفال بالمخاطر على الإنترنت.

ج. تعزيز آليات واضحة وملائمة للأطفال للإبلاغ والحصول على الدعم في المدارس والأوساط المجتمعية.

د. تدريب المرشدين التربويين والمعلمين في المدارس على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي في الخط الأول واتباع مسارات الإحالة.

ه. ترسيخ دور المدارس باعتبارها جهات فاعلة محورية في الوقاية وتحديد الحالات والتعافي، بما في ذلك رصد التقدم الأكاديمي، وعلاقات الأقران، وإعادة الإدماج الآمن.

و. تمكين المدارس من معالجة الموضوعات الحساسة من خلال مداخل مقبولة ثقافياً.

ز. إلزام موظفي المدارس بالخضوع لتدريب منتظم بشأن تحديد الحالات، والاستجابات المراعية لآثار الصدمات، وإجراءات الإحالة، وفقاً للإجراءات المعتمدة لدى وزارة التربية والتعليم.

ح. توسيع نطاق خدمات الإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي القائمة على المدارس.

ط. إضفاء الطابع الرسمي على آليات الإحالة بين المدارس وحماية الطفل والمنظمات غير الحكومية المتخصصة.

7- إضفاء الطابع المؤسسي على بناء القدرات والتدريب المهني

أ. تعزيز قدرات المعلمين والمرشدين التربويين على التعرف على علامات الإنذار المبكر والاستجابة لها، من خلال توفير تدريب منظم بشأن الاستجابات المراعية لاحتياجات الأطفال، والسرية، ومسارات الإحالة.

الاستنتاج (5)

مع اعتماد قانون مخصص للجرائم الإلكترونية في عام 2023، عزز الأردن نهجه في التصدي للجرائم الإلكترونية؛ غير أن هناك حاجة إلى مزيد من التدابير لضمان توفير حماية شاملة للأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي عليهم باستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك الاستدراج والابتزاز الجنسي عبر الإنترنت.

8- إصلاح التشريعات والسياسات

أ. اعتماد أحكام قانونية مخصصة تجرّم صراحةً تعمُّد التواصل أو الاستدراج أو الاستمالة أو إجراء أي ترتيب من خلال نظام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض ارتكاب جريمة جنسية ضد طفل، سواء بصورة مباشرة أو بالكامل عبر الإنترنت، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

ب. تعديل الأحكام القائمة المتعلقة بمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال لتجريم الوصول المتعمد إليها، حتى عندما لا تكون هذه المواد قد اشتُريت أو نُزّلت.

ج. تعديل قانون الجرائم الإلكترونية للنص على أن تعريض طفل لمحتوى جنسي يشكل دائماً ظرفاً مشدداً للعقوبة بالنسبة إلى الجريمة القائمة المتمثلة في إرسال أو نقل مواد إباحية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصرف النظر عن قصد الجاني.

د. اعتماد أحكام قانونية تجرّم صراحةً الابتزاز الجنسي للأطفال باستخدام وسائل التكنولوجيا. وفي حين يمكن تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية لملاحقة هذا الشكل من أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، فإن وجود حكم مخصص، مدعوماً بتعريف واضح، من شأنه أن يجسد على نحو أفضل ديناميات الخاصة، بما في ذلك الاستخدام القسري للمواد الجنسية التي أنشأها الطفل بنفسه لابتزازه مالياً أو جنسياً.

ه. تقديم مزيد من الإيضاح القانوني بشأن نطاق تعريف قانون الجرائم الإلكترونية لمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال فيما يتعلق بالمحتوى المُنشأ أو المعدل رقمياً، بما في ذلك المواد المُنشأة باستخدام الذكاء الاصطناعي. ومن شأن ذلك أن يدعم التطبيق المتسق للأحكام القائمة ويضمن إدراج المواد التي تبدو وكأنها تصور طفلاً ضمن إطار حماية الطفل، بصرف النظر عن مشاركة طفل حقيقي في إنتاجها.

الاستنتاج (6)

لا تفرض التشريعات الحالية أي التزامات استباقية على مقدمي خدمات الإنترنت أو المنصات الإلكترونية لمنع نشر مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال أو للاحتفاظ بالبيانات التي يمكن أن تدعم التحقيقات في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.

9- إصلاح التشريعات والسياسات

أ. وضع إطار قانوني شامل بشأن الاحتفاظ بالبيانات، مع إرساء ضمانات الخصوصية اللازمة، لضمان احتفاظ مقدمي الخدمات ببيانات المستخدمين الأساسية للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.

ب. استحداث التزامات ملزمة وصريحة على مقدمي خدمات الإنترنت والمنصات الإلكترونية لتنفيذ حلول تقنية للكشف الاستباقي عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وحجبها والإبلاغ عنها.

ج. اعتماد أحكام قانونية تُلزم مقدمي خدمات الإنترنت والمنصات الإلكترونية بإنشاء آليات واضحة ومتاحة وسهلة الاستخدام للإخطار والإزالة، للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل أو المحتوى غير القانوني، بما في ذلك مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال.

الاستنتاج (7)

أبرزت المقابلات أن التشريعات الإجرائية وإطار إدارة القضايا في الأردن سيستفيدان من مزيد من التطوير، بما يتيح دعماً أفضل للوصول إلى إجراءات عدالة تتمحور حول الطفل وسبل انتصاف فعالة في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (باستخدام التكنولوجيا). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التصدي للعوائق التي تحول دون الإبلاغ من جانب الأطفال والأُسر أمر بالغ الأهمية لضمان الإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي والاستجابة لها.

وقد يؤدي التردد في التعامل مع نظام العدالة بسبب المخاوف المرتبطة بالوصمة، إلى جانب العوائق الإجرائية في الأردن، إلى تثبيط بعض الأطفال والأُسر عن الإبلاغ رسمياً عن الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، توجد جوانب في التشريعات الإجرائية الأردنية وإطار إدارة القضايا قد تحد من إمكانية الوصول إلى إجراءات عدالة تتمحور حول الطفل وسبل انتصاف فعالة في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (باستخدام التكنولوجيا).

10-إصلاح التشريعات والسياسات

أ. إلغاء مدد التقادم المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (باستخدام التكنولوجيا) أو تمديدها، لضمان ألا يحول الإفصاح المتأخر دون الإبلاغ الرسمي عن الحالات وملاحقة مرتكبيها قضائياً.

ب. ينبغي مراجعة سياسات الإبلاغ الإلزامي لضمان ألا تتسبب، من غير قصد، في إلحاق الأذى بالناجين وأُسرهم. ويجب استحداث ضمانات واضحة لحماية الخصوصية والسرية ومصالح الطفل الفضلى، بما في ذلك إتاحة المرونة في مسارات الإبلاغ، ووضع آليات لتقييم المخاطر قبل الإحالة التلقائية إلى جهات إنفاذ القانون.

ج. ينبغي أن تنص التوجيهات المتعلقة بالسياسات على أن يشرح مديرو الحالات والمختصون للأطفال ومقدمي الرعاية على السواء، وبعبارات بسيطة، الإجراءات القانونية والنتائج المحتملة وحقوق الأطفال بوضوح. وعندما تحصل الأُسر على الدعم لفهم ما سيحدث والسبب في حدوثه، تزداد الثقة وتتحسن نتائج القضايا.

د. ضمان تمكين جميع الأطفال، بصرف النظر عن أعمارهم، من الإبلاغ بصورة مستقلة عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (باستخدام التكنولوجيا)، والوصول إلى آليات إبلاغ ملائمة للأطفال من دون اشتراط مشاركة الوالدين أو الأوصياء. وينبغي تجهيز المختصين والمؤسسات التي تتلقى هذه البلاغات بإجراءات مراعية لآثار الصدمات وتدريب كافٍ لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والتوجيه طوال عملية الإبلاغ، بما في ذلك دعم الأطفال في الإفصاح بأمان عن الاعتداء الذي تعرضوا له لأُسرهم.

ه. ينبغي أن تعترف السياسات بأن أُسر اللاجئين والمهاجرين قد تشعر بخوف متزايد من السلطات. وينبغي لنظم العدالة وحماية الطفل أن تدمج ممارسات تراعي الحساسيات الثقافية، بما في ذلك الاستعانة بوسطاء ثقافيين، وتقديم ضمانات بأن الإبلاغ عن الاعتداء لن يؤثر سلباً في وضع الهجرة أو اللجوء.

و. اعتماد أحكام قانونية مخصصة تكفل لجميع الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام التكنولوجيا) الحصول بصورة غير مشروطة ومنهجية على التمثيل القانوني المجاني والدعم النفسي، اعتباراً من لحظة تقديم الشكوى، بما في ذلك طوال فترة التحقيق وجميع المراحل اللاحقة من الإجراءات الجنائية. ووضع إجراءات واضحة وآليات للتنسيق بين الجهات لضمان التنفيذ الفعال.

ز. تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية ليشترط إجراء المقابلات الجنائية مع الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام التكنولوجيا) حصراً في بيئات ملائمة للأطفال وعلى أيدي مختصين مدربين تدريباً خاصاً، وتسجيلها بالصوت أو الفيديو، عند الاقتضاء، مع مراعاة الظروف والاحتياجات والتفضيلات الفردية لكل طفل، والحد من عدد هذه المقابلات لمنع تكرار الاستجواب أو إجرائه بطريقة لا تراعي مشاعر الطفل.

ح. تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية لحظر الاتصال المباشر بين الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام التكنولوجيا) والجناة المزعومين في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

ط. ضمان توفير حماية فعالة للأطفال وأُسرهم من الترهيب والانتقام أثناء إجراءات العدالة، بما في ذلك تعديل التشريعات ذات الصلة لتوسيع نطاق إمكانية إصدار المحاكم أوامر حماية لتشمل جميع حالات العنف الجنسي ضد الأطفال، بصرف النظر عن العلاقة بين الضحية والجاني.

11- إضفاء الطابع المؤسسي على بناء القدرات والتدريب المهني

أ. ضمان حصول جميع مختصي إنفاذ القانون والعدالة الذين يعملون مع الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء باستخدام وسائل التكنولوجيا على تدريب مستمر في مجالات الحماية، وحقوق الطفل، والواقع الرقمي، والرعاية المراعية للنوع الاجتماعي والمستنيرة بآثار الصدمات.

12- التعافي وإعادة الإدماج والتعويض

أ. وضع إجراءات تشغيلية مخصصة لتقديم خدمات التعافي وإعادة الإدماج في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (باستخدام التكنولوجيا)، وضمان أن يتضمن برنامج بناء قدرات العاملين الاجتماعيين أثناء الخدمة المزمع تنفيذه تدريباً على تطبيق هذه الإجراءات، بما يتيح تنفيذ تدخلات مخصصة تتمحور حول الطفل وتأخذ في الاعتبار الاحتياجات ومواطن الضعف المحددة للناجين.

ب. تخصيص تمويل وموارد عامة كافية لبرامج التعافي وإعادة الإدماج للأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والاعتداء الجنسي (باستخدام التكنولوجيا)، وتعزيز التعاون مع المنظمات التي تقدم بالفعل خدمات متخصصة، لتوسيع نطاق خدمات الدعم وتحسين جودتها.

ج. البدء تدريجياً وعلى نحو استراتيجي في تعديل القواعد الإجرائية الجنائية والمدنية ذات الصلة لإعفاء جميع الأطفال الذين يطلبون تعويضاً يأمر به القضاء من الجاني في حالات العنف الجنسي من جميع الرسوم القانونية والتكاليف ذات الصلة، في إطار عملية إصلاح طويلة الأجل ومستدامة.

الاستنتاج (8)

يواجه الأطفال في أوساط مخيمات اللاجئين تحديات وعوائق أكبر أمام الوصول إلى الإنترنت واستخدامه مقارنةً بالأطفال من السكان على الصعيد الوطني.

13- معالجة الوصول الرقمي للأطفال في أوساط مخيمات اللاجئين وإدماجهم وضمان سلامتهم

أ. معالجة العوائق الهيكلية التي تحول دون الاتصال بالإنترنت وعوائق البنية التحتية: توسيع نطاق نقاط الوصول إلى الإنترنت الملائمة للأطفال، وتوفير كهرباء مستقرة، وإتاحة اتصال بالإنترنت بأسعار ميسورة أو مدعوم في أوساط اللاجئين.

ب. تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتوسيع نطاق الوصول الآمن إلى الإنترنت والحلول الرقمية للاجئين في المخيمات، من خلال حوافز مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها من تدابير دعم الاستثمار.

ج. توفير تدريب مخصص على الثقافة الرقمية للأطفال في مجتمعات اللاجئين.

د. توسيع نطاق المساحات الرقمية الآمنة (مراكز للتعلم، وإنشاء المحتوى الإبداعي، والبرمجة، وسرد القصص) في ظل تطبيق ضمانات الحماية المناسبة.

ه. إدماج مبدأ الإنصاف في استراتيجيات الإدماج الرقمي الوطنية، مع إدراج الأطفال اللاجئين وأوساط المخيمات صراحةً.

10- شكر وتقدير

أعدّ تقرير "وقف الأذى" في الأردن كلٌّ من روجرز تويسيغي، وماريا روزاريا سينتروني، وأندريا فاريلا، وتياغو أفونسو، وشاغر مونيكا.

وتقدّر كل من منظمة إيكبات، والإنتربول، ومكتب الإستراتيجية والبيّنات التابع لليونيسف (مركز إينوشينتي)، عالياً الفرصة الفريدة التي أُتيحت لها للعمل معاً لجمع الأدلة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال باستخدام التكنولوجيا. ويمثل هذا التقرير حصيلة جهد تعاوني استمر ثلاث سنوات لجمع هذه الأدلة وتوليدها.

ولم يكن من الممكن أن ينجح هذا البحث لولا مشاركة هذا العدد الكبير من الأفراد والشركاء، ولا سيما المشاركين في الأردن. ونتوجه بالشكر والتقدير إلى زملائنا في الأردن، بمَن فيهم اليونيسف في الأردن، ومركز العدل للمساعدة القانونية، والمكتب المركزي الوطني للإنتربول في عمّان. كما يود شركاء المشروع أن يتقدموا بالشكر إلى المجلس الوطني لشؤون الأسرة واللجنة الفنية الوطنية على دعمهما الذي لا غنى عنه لهذا البحث. وبالإضافة إلى ذلك، نتوجه بالشكر إلى جميع ممثلي المنظمات في الأردن الذين شاركوا في المشاورة الوطنية.

ويود المؤلفون أن يتقدموا بالشكر إلى شركاء البحث في الأردن على ما قدموه من خبرة وتعاون في جمع البيانات:

- **مركز العدل للمساعدة القانونية:** مراجعة التشريعات والسياسات الوطنية.
- **تيك ليغاليتي:** إجراء مقابلات مع مختصين في مجال العدالة والعاملين في الخطوط الأمامية.
- **إيبسوس الدولية للأبحاث الاجتماعية وإيبسوس الأردن:** تنفيذ المسح الأسري.

يودّ المؤلفون أن يتقدّموا بالشكر إلى الزملاء التالية أسماؤهم على تعليقاتهم ومقترحاتهم القيّمة خلال إعداد هذا التقرير وصياغته: أنجيلا ديفيس (مركز إينوشينتي التابع لليونيسف)، ومريم سعيد (مركز إينوشينتي التابع لليونيسف)، وسوزان كشت (مكتب اليونيسف في الأردن)، وغادة القاضي، وحكم مطالقة، ونائلة الصرايرة، وخديجة علاوين، وعبير الدقس (المجلس الوطني لشؤون الاسرة).

كما يود المؤلفون الإعراب عن تقديرهم للزملاء الذين راجعوا التقرير وأسهموا بخبراتهم: دانيال كاردي فلت وينثر (مركز إينوشينتي التابع لليونيسف)، وسندرين فابييه (منظمة إيكبات الدولية)، وسيرينا توماسينو (منصة Safe Online)، وسوزان كشت.

وأخيراً، لم يكن من الممكن التوصل إلى النتائج والرؤى الواردة في هذا التقرير لولا تخصيص المشاركين في البحث وقتهم للتحدث إلى الباحثين. ونعرب عن خالص امتناننا لجميع الأطفال، والشباب، والوالدين، والعاملين في الخطوط الأمامية، ومختصي العدالة، وموظفي إنفاذ القانون، وغيرهم من المختصين الذين شاركوا في هذه الدراسة.

11- الملحق:

تعريف المصطلحات الرئيسية

الاعتداء الجنسي على الأطفال: قد يكون من الصعب تحديد ما يشكل فعلاً اعتدائياً أو تصنيفه تصنيفاً قاطعاً. وغالباً ما يُستخدم مصطلح "الاعتداء" للإشارة إلى معاملة شخص آخر بطريقة قاسية أو عنيفة. ويركز المصطلح في كثير من الأحيان على الفعل ذاته (مثل أن يكون عنيفاً أو غير قائم على الموافقة)، وكذلك على أثر الفعل (مثل التسبب في إصابة جسدية، أو ألم – جسدي أو عاطفي – أو ضيق، وما إلى ذلك)

ويشير الاعتداء الجنسي على الأطفال، بمزيد من التحديد، إلى مختلف الأنشطة الجنسية التي تُرتكب بحق الأطفال (أي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً)، بصرف النظر عما إذا كان الأطفال يدركون أن ما يحدث لهم غير طبيعي وغير مقبول. ويمكن أن يرتكبه بالغون أو أقران، وعادةً ما ينطوي على استغلال فرد أو مجموعة لاختلال توازن القوى. ويمكن ارتكاب الاعتداء من دون استخدام القوة الصريحة، إذ كثيراً ما يستخدم الجناة السلطة أو النفوذ أو التلاعب أو الخداع.[64]

الاستغلال الجنسي على الأطفال: ينطوي على الأفعال الاعتدائية نفسها المذكورة أعلاه. غير أنه يجب أن يتوافر أيضاً عنصر إضافي يتمثل في التهديد أو المقايضة بشيء ما (مثل المال، أو المأوى، أو السلع المادية، أو عناصر غير مادية مثل الحماية، أو إقامة علاقة، أو حتى مجرد الوعد بذلك) من جانب طرف ثالث و/أو الجاني.[65]

مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، بما في ذلك مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال المولدة باستخدام الذكاء الاصطناعي: الصور أو مقاطع الفيديو أو التسجيلات الصوتية أو غيرها من التسجيلات، أو أي تمثيل آخر لاعتداء جنسي حقيقي أو مُنشأ رقمياً على طفل (بما في ذلك الاعتداء المُنشأ باستخدام الذكاء الاصطناعي أو بواسطته)، أو لأجزاء من جسد طفل لأغراض جنسية في المقام الأول.[66]

البث المباشر للاعتداء الجنسي على الأطفال: اعتداء جنسي على الأطفال يُرتكب ويُشاهَد في الوقت نفسه وبصورة مباشرة في الوقت الفعلي عبر أدوات الاتصال، أو أدوات مؤتمرات الفيديو، و/أو تطبيقات الدردشة. وفي معظم الحالات، يكون الجاني الذي يطلب ارتكاب الاعتداء مقابل دفع مبلغ مالي أو تقديم منافع مادية أخرى موجوداً فعلياً في مكان مختلف عن الطفل أو الأطفال والقائمين على تسهيل الاعتداء.[67]

استدراج الأطفال عبر الإنترنت لأغراض جنسية (استمالة الأطفال عبر الإنترنت لأغراض جنسية): بناء علاقة مع طفل باستخدام وسائل التكنولوجيا بقصد الاعتداء عليه و/أو استغلاله جنسياً.[68]

الابتزاز الجنسي للأطفال: ابتزاز شخص باستخدام صور أنشأها ذلك الشخص لنفسه، بهدف الحصول منه على خدمات جنسية أو أموال أو منافع أخرى، تحت التهديد بمشاركة المواد مع آخرين بما يتجاوز موافقة الشخص الظاهر فيها (مثل نشر الصور على وسائل التواصل الاجتماعي). وغالباً ما يتحول التأثير والتلاعب، وهما من السمات المعتادة لسلوك مرتكبي الاستدراج على مدى فترات طويلة (تصل أحياناً إلى عدة أشهر)، إلى تصعيد سريع للتهديدات والترهيب والإكراه بمجرد إقناع الشخص بإرسال أولى صوره الجنسية.[69]

التحرش الجنسي: "أي سلوك غير مرغوب فيه، سواء كان لفظياً أم غير لفظي أم جسدياً ذي طبيعة جنسية، يكون له تأثير على انتهاك كرامة الشخص أو يتم تنفيذه لهذا الغرض، لا سيما عند إنشاء البيئة المهينة أو العدائية أو المهينة أو المذلة أو الهجومية"، وفقاً لتعريف اتفاقية إسطنبول (المادة 40)، وهو التعريف القانوني الدولي الوحيد لهذا المصطلح.[70]

الأطفال الذين أظهروا سلوكاً جنسياً ضاراً: يشير هذا المصطلح إلى السلوك الجنسي أو السلوك الجنسي غير الملائم لمرحلة النمو الذي يظهره الأطفال والشباب، والذي يكون ضاراً أو مسيئاً.[71]

للحصول على مزيد من المبادئ التوجيهية الخاصة بالمصطلحات والاعتبارات الرئيسية، يُرجى الرجوع إلى المبادئ التوجيهية الخاصة بالمصطلحات المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

64 الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال، المبادئ التوجيهية الخاصة بالمصطلحات المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي: الطبعة الثانية، منظمة إيكبات، بانكوك، 2025، الصفحات 31–34.
65 المرجع نفسه، الصفحات 39–44.
66 المرجع نفسه، الصفحة 63.
67 المرجع نفسه، الصفحة 86.
68 المرجع نفسه، الصفحة 95.
69 المرجع نفسه، الصفحتان 97–98.
70 المرجع نفسه، الصفحات 36–38.
71 المرجع نفسه، الصفحة 160.

